



مراقبة المحاكمة: المحاكمة الأولى في العالم حول التعذيب في سوريا

يدعم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان ECCHR الناجين والناجيات السوريين من التعذيب في محاكمة الخطيب في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس- ألمانيا. ستجد أدناه تحديثات منتظمة حول الإجراءات.

يدعم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان ECCHR 17 ناجية وناجياً* من التعذيب قاموا بتقديم شهادتهم الى للشرطة الجنائية الألمانية الاتحادية. سبعة هم مدعون مشتركون في المحاكمة ويمثلهم محامون من شركاءنا.

إن عمل ECCHR في محاكمة الخطيب هو جزء من سلسلة من الدعاوى الجنائية التي قدمناها مع ما يقرب من 100 سوري في ألمانيا والنمسا والسويد والنرويج.

تحديثات حول المحاكمة:

محاكمة الخطيب، اليومان 65 و66، 7 و8 أبريل 2021: أقوال لشاهد كان على اتصال مباشر بأنور ر.

في اليوم الخامس والستين من محاكمة الخطيب تم الاستماع إلى أقوال الشاهد ع. الذي كان يعرف المتهم أنور ر. من بعيد حتى قبل سجنه في فرع الخطيب بل إنه كان قد صورته في إحدى الجنازات. وبالإضافة إلى ذلك فهو أحد الشهود الذين تم القبض عليهم في آذار / مارس 2011 ويصف التعذيب آنذاك في فرع الخطيب - أي قبل مدة ارتكاب الجرائم موضوع التهمة. وعندما سألت المحكمة الشاهد عما إذا كان قد تعرف على أنور ر. في القاعة فقد أشار إلى قفص الاتهام.

كان الشاهد ع. ينشط كصحفي في سوريا حيث عمل في البداية مع جريدة الحياة ثم جريدة النهار اللبنانية التي صُنفت على أنها منتقدة للنظام وهي محظورة في سوريا. وفي مقالاته غطى الفن والقضايا الاجتماعية. وفي شهر شباط / فبراير 2011 توفي مخرج سوري معروف وهو صديق للشاهد. كانت جنازته حدثاً مهماً جمع جمهوراً متنوعاً جداً إذ أنه بالإضافة إلى العديد من الفنانين والمعارضين حضره أيضاً بعض عناصر الأمن وسياسيون وضباط. وبحسب الشاهد شارك في الجنازة كذلك أنور ر. الذي كان مسؤولاً عن ملفات الفنانين والفنانات لدى الأجهزة الاستخباراتية. وقد قام الشاهد أ. بتصوير الحدث بأكمله بحيث يمكن مشاهدة المدعى عليه في هذا الفيديو. وخرن الشاهد هذا الفيديو على حاسوبه المحمول.

وبعد ذلك بأسابيع قليلة اقتحم بعض عناصر الأمن منزل الشاهد وفتشوه. ونقلوا الشاهد إلى فرع الخطيب وفي هذه الأثناء جلبوا معهم أيضاً بعض ممتلكاته الشخصية مثل جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. وبعد الوصول إلى الفرع كان على الشاهد

التحلي بالصبر في منطقة الانتظار. ومن هناك تم اقتياده إلى غرفة أخرى حيث أُجبر على تجريد ملابسه والجلوس بالقرصاء. ثم تم حبسه أولاً في زنزانة انفرادية مع سجناء آخرين وفيما بعد في زنزانة أكبر كانت مكتظة.

وأفاد ع أن التعذيب في الخطيب في ذلك الوقت كان قد يتوافق إلى حد بعيد مع ما ذكره شهود آخرون عن سجنهم اللاحق. تم إيقاظ السجناء في الليل واضطروا إلى الوقوف مقابل الحائط. تعرضوا للتعذيب بالصدمات الكهربائية والسياط والأسلوب المسمى بالدولاب وأسلوب "بساط الريح". كما تم تقييد أيديهم بقضبان النواذ الحديدية لإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة.

وأثناء جلسات التحقيق معه تم تقييد يديه خلف ظهره وعُصبت عيناه. اضطر إلى الاستلقاء على بطنه وتحمل ضربات بالكابلات من قبل عدة أشخاص على ظهره ورأسه لمدة ساعات. ولقد أصيب خلال العملية بجروح شديدة لدرجة أنه لم يستطع العودة إلى زنزاناته سيراً على الأقدام وكان عليه إذن بدلاً من ذلك الزحف تحت ضحك الحراس الساخر. وذات مرة تم تهديده بصعق أعضائه التناسلية حتى لم يعد يكون قادراً على إنجاب الأطفال.

وفي تحقيق لاحق أُخذ إلى غرفة أخرى "راقية" حيث طرح أنور ر. شخصياً عليه أسئلة حول فيديو الجنازة. كما تم تعذيب الشاهد خلال هذا التحقيق أيضاً. وحسب أقواله قام أنور ر. بنفسه بلكمه في وجهه بغضب بسبب التصوير المسجل للجنازة.

وستستأنف المحاكمة في 14 نيسان/إبريل

محاكمة الخطيب، يوم 64، 24 آذار/مارس 2021: شهادة غير مباشرة عن وضع أنور ر. في فرع الخطيب

ضرب اليوم 64 من محاكمة الخطيب مثلاً للظروف الصعبة التي يمكن أن تواجه الشاهدات والشهود* في هذا القضية وفي قضايا مشابهة. في بداية المرافعة قرأت دائرة القضاء ملخصات من المراسلة الإلكترونية مع الشاهدة والتي كان من المفترض أن تدلي بأقوالها في هذا اليوم في كوريلنتس. وشرحت فيها الشاهدة أسباب عدم قدرتها على حضور جلسة اليوم؛ وصفت خوفها على سلامتها الشخصية في أوربا وعلى سلامة والديها في سوريا. بالإضافة إلى ذلك أوضحت أنها لا تشعر بالاستقرار العاطفي الكافي للإدلاء بأقوالها شخصياً أمام المحكمة، ورفضت الشاهدة طلب القضاة والقاضيات* المجدد بإدلاء الشاهدة بأقوالها أمام المحكمة في ظل تدابير وقائية وعللت رفضها بصحتها النفسية.

أدلى في هذا اليوم من المحاكمة أحد موظفي الشرطة الجنائية الإتحادية والذي أجرى جلسة استماع مع الشاهدة في آب/أغسطس 2019. تم استدعاء الشاهدة في ربيع 2012 إلى فرع الخطيب من أجل "احتساء كوب من القهوة" بعدما أُعتقلت في أحد المظاهرات في دمشق وتم التحقيق معها باستخدام العنف لمدة تزيد عن ست ساعات. وهناك تم تركها في غرفة قاحلة للانتظار. كان في الغرفة سرير ودخلها ضابط مخابرات عامة صغير في العمر عدة مرات لإلقاء نظرة على الشاهدة. وصفت خوفها الكبير من "أسوأ الاحتمالات" وفهم ضابط الشرطة الجنائية الإتحادية أن هذا الخوف أيضاً يعود إلى خوف الشاهدة من اغتصاب محتمل. ولكنه لم يسألها عن هذا الأمر بشكل واضح.

لاحقاً أُحضرت الشاهدة إلى مكتب أنور ر. والذي تحدث كل موظفي المخابرات العامة الآخرين معه باحترام قط و دعوه "سيدي". وهناك دارت محادثة "غريبة" بين الشاهدة و أنور ر. و استغرقت أكثر من ثلاث ساعات والتي توصفها الشاهدة بأنها "تحقيق". أراد أنور ر. بالأخص أن يعرف معلومات عن المشهد الفني والثقافي في سوريا لأن الشاهدة كانت تعمل في هذا المجال. وخلال المحادثة دخل الغرفة مراراً وتكراراً موظفي مخابرات عامة آخرين.

دخل أحد موظفي المخابرات العامة الغرفة بخبر موت أحد المعتقلين، وجب على أنور ر. أن يصدق على نقل الجثة، وبحسب قول الشاهدة قال أنور ر. " لا تخرجوه اليوم لأن غدًا الجمعة، اخرجوه يوم السبت" في هذا الوقت كان من المعتاد أن تخرج مظاهرات معارضة كبيرة بعد صلاة الجمعة. وعندما غادر الموظف المكتب، سأل أنور ر. الشاهدة إذا ما كانت خائفة وقال لها أنه " في مثل هذه الظروف يموت كلا من الجيدين والسيئين سواء "

سجل أنور ر. ملاحظات تقريباً طوال وقت إدلاء رجل الشرطة الجنائية الإتحادية بأقواله عن المحادثة الموصوفة من قبل الشاهدة. ضحك أنور ر. وواو إلى محاميه عندما عرض موظف الشرطة الجنائية الإتحادية رسماً تخطيطياً لمكتبة و التي قامت الشاهدة برسمه.

انتهى هذا اليوم من المرافعة بعد شهادة موظف الشرطة الجنائية الاتحادية وستتابع المرافعة يوم 7 أبريل/نيسان.

محاكمة الخطيب، يوم 63، 17 آذار/مارس 2021: تقوم دائرة القضاء بتحديث الدعوى ضد أنور ر. و يحدث أحد الناجين عن التعذيب في فرع الخطيب.

حضر ممثلان للصحافة العربية اليوم الثالث والستين من محاكمة الخطيب أمام المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس واحتاج الصحفيان ترجمة فورية. وكان ذلك مناسباً للغاية حيث أن المحكمة أعلنت اليوم قراراً مهماً وهو أنه سيتم مقاضاة واقعات العنف الجنسي في فرع الخطيب كجرائم ضد الإنسانية في إطار هجوم موسع ومنهج ضد المدنيين/السوريين وليس -كما قيل- كجرائم فردية بحسب قانون العقوبات الألماني. وبهذا أخذت المحكمة خطوة ضرورية للإعتراف بالقدر الضخم للعنف الجنسي الموجه في فروع سجون النظام السوري. أكد المركز الأوربي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان مراراً وتكراراً ومحاموه المشتركون أن بالأخص أقوال الشاهدات/الشهود* في إطار القضية تشير إلى الاستخدام المنهج للعنف الجنسي كأداة للتعذيب في فرع الخطيب وفي غيره من الفروع.

لم تكن أقوال الناجي الذي تحدث في هذا اليوم والذي تعرض للتعذيب في عدة فروع من بينها فرع الخطيب هي الإشارة الأخيرة على ضرورة هذه الخطوة. الشاهد والمدعي المشترك في هذه القضية في نفس الوقت، هو صانع أفلاخ وثائقية مبتدأ ويقوم بمعالجة المحاكمة بشكل وثائقي. بعد صراعات مع نظام الأسد تم اعتقاله عدة مرات وتعذيبه، تحدث الشاهد عن انتهاكات عدة من قبل الحراس في فرع الخطيب من بينها ضربهم المتعمد وركلاتهم للمعتقلين في منطقة الأعضاء التناسلية.

بمجرد وصول الشاهد إلى فرع الخطيب، بدأ الحراس بسبب السجناء وبضربهم وأجبروهم على خلع ملابسهم. وبعد "حفلة الترحيب التقليدية" تم حبس الشاهد مع حوالي 100 سجيناً آخر في زنزانة ممثلة. وكان بين المعتقلين تلاميذ لم يتجاوز الصف العاشر. عانى العديد من المعتقلين في الزنزانة المتسخة من الحمى والإنفلونزا أو عانوا من إصابات تعذيب جسيمة. وكان هناك أيضاً أشخاص كبار في العمر يعانون من أمراض سابقة في الزنزانة. لم يكن هناك أي رعاية طبية على الإطلاق.

تم التحقيق مع الشاهد عدة مرات خلال فترة اعتقاله في فرع الخطيب والتي وصلت إلى 18 يوماً. ولأجل هذا الغرض تم اقتياد الشاهد وهو مربوط العينين من الزنزانة إلى مدخل غرفة التحقيق، ومن ثم تم تقييده ووجب عليه أن يمكث عدة ساعات على ركبتيه. وفي خلال ذلك تعرض الشاهد للضرب بدون انقطاع وسمع في نفس الوقت الصرخات المستمرة للسجناء الآخرين. بالإضافة إلى ذلك تحدث الشاهد عن تعذيب سجناء آخرين بواسطة صعقات كهربية وعصيان ضرب وأسلاك بالإضافة إلى سوء المعاملة والإصابات في منطقة الرأس عن طريق الحلاقة العنيفة لشعر الرأس. عانى الشاهد نفسه خلال فترة اعتقاله في فرع الخطيب من الإنفلونزا وفقد أكثر من عشرة كيلوغرام من وزنه ويعاني حتى اليوم من تداعيات نفسية كبيرة جداً من التعذيب.

و في نهاية الجلسة نوهت دائرة القضاء على احتمالية انتهاء مرحلة استقبال الأدلة في قضية أنور ر. في أيلول/سبتمبر 2021 – ويعتمد الأمر على عدد طلبات الأدلة في الفترة القادمة.

ستتابع القضية في يوم 24 آذار/مارس

محاكمة الخطيب، يوم 61 و62، 11/10 مارس/آذار 2021: تتحدث ناجيات و ناجون* عن فترة اعتقالهم* في فرع الخطيب

أصدرت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس منذ بالضبط أسبوعين الحكم الأول عالمياً ضد جرائم التعذيب من قبل الحكومة في سوريا: حكمت المحكمة ضد/بياد/. بالسجن لمدة أربعة أعواماً وستة أشهر وتابعت الجلسة الأولى بعد صدور الحكم في اليوم الثالث والستين من محاكمة الخطيب بمتابعة العمل في قضية المتهم الرئيسي/أنور ر.

تمت دعوة عامل مختبر سابق من سوريا وقد أعتقل في فرع الخطيب. ووافقت أقواله أقوال الشاهدات و الشهود* حتى الآن: ظروف صحية غير إنسانية في فروع السجن، ضرب، تعري، تعذيب. أحضر الرجل إلى ما يُسمى زنزانة الموت وهي لا تزيد

عن كونها غرفة مظلمة بها عدد من الأشخاص يصل إلى 140 شخصًا. لم يكن هناك هواء للتنفس ولا مكان للنوم ولا غذاء كاف أو ماء. عانى السجناء من أمراض جلدية وفقدوا صوابهم لحد ما. تم التحقيق مع الشاهد مرتين بحد قوله في فرع الخطيب وفي كل مرة تعرض للضرب.

ولمرة أخرى وضح في هذا المحاكمة قسوة التدايعات طويلة المدى التي يعاني منها الأشخاص الذين نجوا من السجن والتعذيب في فرع الخطيب. يعاني الشاهد حتى اليوم من الإصابات النفسية والجسدية، اختنق صوته عندما تحدث عن معاناته من الإكتئاب ومن اضطراب النوم وطنين الأذن وعن الأدوية الكثيرة التي يجب أن يتناولها كل يوم، وهنا قاطعت القاضية الرئيسة الجلسة لأخذ استراحة.

أكد الشاهد على أن الاسوء في كل هذا هو أنه اُعْتَقِلَ ظلمًا وفي وقت تلقيه لهذا العذاب سأل نفسه أكثر من مرة عن سبب وجوده هناك من الأساس. ألمه النفسي الذي ما زال يشعر به حتى الآن يصعب تحمله أكثر من الألامة الجسدية: " أنا مازلت أعيش حتى اليوم في زنزانة الموت، لا يمر يوم بدون أن أفكر في السجناء هناك"، وحتى عائلته تشعر بهذا الحمل وتعاني بشكل غير مباشر من التعذيب الذي مر به وقتها.

بعدها انتهى الشاهد من الإدلاء بأقواله ولكن الآثار التي خلفها الاعتقال في فرع الخطيب تظل حاضرة في ذهن الحضور.

في اليوم 61 من المحاكمة، يوم قصير نسبيًا، أدلى ناجي آخر بأقواله. ولم يصرح هذا الشاهد عن هويته: لم يعطى معلومات عن شخصه وسُمح له بإخفاء وجهه بقناعه الصحي، لحماية حياة و سلامة عائلته في سوريا.

أعتقل الرجل في مايو/أيار 2012 في فرع الخطيب. وكغيره من الشاهدات والشهود* وصف الإهانات و الضرب في ما يُسمى بحفلة الترحيب و"التعذيب الجماعي". "فقد صوابه" مرة بسبب ظروف الحبس. فقام بطرق الباب والصراخ. لقد أراد النوم فقط. طلب منه أحد الحراس أن ينام مسترقضًا بجانب مرحاض قعدة القرفصاء في الزنزانة. والذي - خلال استلقائه بجانبه- تم استخدامه طوال الوقت من قبل السجناء الآخرين.

وفي وقت ما فقد التواصل التام مع الواقع لأن كل شيء حوله بدى غير حقيقي، والطريقة التي تحدث بها الشاهد أيدت ذلك، فقد قفز في سرده بشكل متكرر من حدث إلى حدث ولم يستطع تذكر الكثير من التفاصيل.

و بشكل صريح سألته القاضيات والقضاة* عن تفصيل أليم بشكل خاص خلال وقت اعتقاله : لقد حكى الرجل عن تعرضه للإهانة بشكل جنسي. فقد وضع الحراس سبطانة في فتحة الشرجية وقاموا بمداعبة صدره وشعره ووضع إصبع في فتحة جسمه. وتحدث الشاهد بعدها وهو يرتعش، عن أن مساجين آخرين قابلهم في فرع الخطيب تعرضوا للإعتداءات الجنسية.

لقد وقف الرجال خلفهم واللعب بحلمة صدرهم ومداعتهم خلف أنفهم. بالإضافة إلى ذلك أكد الشاهد "من الصعب التحدث عن ذلك في ثقافتنا" فلا يعتقد الشاهد أن أحد سيعترف أمام المحكمة بالفعل أنه تعرض للإعتداء/العنف الجنسي.

و عليه تحدث *سياسيتين شارمر المحامي المشترك للمركز الأوربي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان و ممثل الإدعاء المشترك* أن هذه الشهادة تؤكد أن العنف الجنسي هو جزء من الهجوم الموجه ضد المدنيين السوريين.

سُتتابع المحاكمة يوم 17 آذار/شباط

محاكمة الخطيب، يوم 60/2، 24 شباط/فبراير 2021: إعلان الحكم في قضية إياد أ.

انتظر العديد من السوريين و السوريون* و الناجيات و الناجون* من التعذيب، وبالطبع المشاركون بالمحاكمة وعدد لا حصر له من المهتمين اليوم الثاني والستين من محاكمة الخطيب بفارغ الصبر: فمن المخطط في هذا اليوم النطق بالحكم في قضية المتهم *إياد أ.* ويعتبر هذا أول حكم قضائي ضد ضابط سابق في المخابرات العامة السورية بسبب ارتكابه لجرائم ضد القانون الدولي في سوريا. أمكن أمام مبنى المحكمة الشعور بالأهمية الكبيرة لليوم؛ قبل طلوع الشمس كان هناك طابور طويل أمام مدخل المحكمة الإقليمية العليا لكوينلنتس، في مقدمة هذا الطابور وقفت الناجيات/الناجون* والشاهدات/الشهود* والإدعاء المشترك في القضية ضد *أنورر*. ومنذ بداية المرافعة كانت قاعة المحاكمة ممتلئة على آخرها والتوتر بدى محسوسًا.

من المثير للإعجاب أن القاضية الرئيسة سمحت في هذا اليوم بترجمة تنبؤية إلى العربية للحضور، هذا إجراء مهم للمتضررات والمتضررين* السوريين وخطة مهمة ذات أثر رمزي للمحاكمات المستقبلية . وبدون مقدمات افتتحت القاضية الرئيسة الجلسة بالإعلان عن الحكم؛ حكمت المحكمة على المتهم/ياد/. بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية تتمثل في التعذيب و سلب جسيم للحريات في 30 واقعة بأنه مذنب وتصل مدة عقوبة السجن إلى أربع سنين و ستة أشهر.

بعدها تبعت حيثيات هذا الحكم: تحدثت القاضية الرئيسة بشكل ملخص عن سيرة/ياد/. الذاتية ووصفت عمله الطويل في فروع مختلفة للمخابرات العامة السورية. تحدثت بشكل مفصل فقط عن التطور السياسي في سوريا قبل الاستيلاء على الحكم من قبل حافظ الأسد في عام 1970 مروراً بالمذبحة التي قام بها نظام الأسد الحالي آذار/مارس 2012 في حمص.

أوضحت كيف أسس حافظ الأسد "حالة من انعدام الثقة المتبادلة والتجسس بين أفراد الشعب" وذلك من خلال عشوائية جهاز المخابرات العامة التابع له، نظام تولاه ابنه بشار- بعد فترة قصيرة من تراخي بسيط من قبل النظام في ما يُعرف بـ " ربيع دمشق"- و استخدمه للحفاظ على الحكم لنفسه. بعدها تحدثت القاضية بشكل مفصل عن الأحداث في سوريا من 2011 إلى 2012: كيف بدأ النظام السوري خلال وقت قصير جداً من الاعتقالات الأولى للمشاركين في المظاهرات في آذار/مارس 2011 بتسليح تعامله مع التظاهرات واستخدام العنف المميت ضد المدنيين. وهنا ذكرت القاضية الأدلة التي قُدمت للمحكمة و خصوصاً أقوال المحاميين المشتركين مع المركز الأوربي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان- مازن درويش و أنور البني- و الذين أدلوا بأقوالهم كشاهدين خبيرين. وصفت القاضية كيف أزادت المخابرات العامة السورية من عدد الغارات الأمنية أكثر فأكثر خلال صيف 2011 و قامت باعتقال عشوائي للناس وإرهابهم بشكل عنيف جداً. و قد تلقى العاملين في نظام الأمن الأوامر وقتها من الجهة العليا أن "لا يترأخوا" وأن "وقت التسامح قد انتهى"، اقتبست القاضية تلك العبارات عن قرارات صادرة من أعلى جهة تنسيقية في المخابرات العامة و ترجع إلى نيسان/أبريل 2011.

أوضحت القاضية بأمثلة كيف استخدمت المخابرات العامة في خريف 2011 الخداع العسكري لتظهر نفسها كضحية للإرهاب أمام المجتمع الدولي، فقد قام جهاز المخابرات بدس أسلحة بين المتظاهرات/المتظاهرين* في الاحتجاجات السلمية لتبرير عنف قوات الأمن، و عُرضت صور أمام الإعلام الدولي لجنود النظام وهم مصابون في المستشفيات، كانت هذه الإصابات وهمية.

بعدها تحدثت القاضية عن معلوماتها عن دور المخابرات العامة منذ عام 2011 وبالأخص عن سجن الخطيب، سجن الفرع 251 التابع للمخابرات العامة السورية والتي عمل في فروعها/ياد/.، في بداية 2011 كان تجميع المعلومات لازال هدف الاعتقالات و التعذيب الممنهج في فروع المخابرات العامة، ولكن تقريباً في نهاية العام صار الإرهاب و التحطيم الجسدي للسجناء في المقام الأول. التعذيب، خصوصاً عن طريق الضربات الشديدة بالسلوك و الخراطيم و الأنانيب الحديدية بالإضافة إلى ظروف النظافة المأسوية التي كانت ممنهجة و متعمدة. كان الرجال و النساء منفصلين في زرنات فردية أو جماعية ممثلة على آخرها بدون ضوء النهار وبدون رعاية و تغذية كافية، أمكن سماع ضوضاء الضربات و صرخات المُعذبين. و ذكرت القاضية على وجه الخصوص ما يسمى بحفلات الترحيب والتي قام فيها حراس السجن بضرب المعتقلين الجدد بالسلوك و الخراطيم حتى إلى درجة الإغماء في بعض الأحيان قبل حبسهم في زنازينهم.

بالإضافة إلى ذلك أثبتت حيثيات الحكم أنه تم تجميع جثث القتلى المعتقلين في المشفيات العسكرية وإحضارها إلى المقابر الجماعية في شاحنات مبردة. تم التقاط صور للجثث ليثبتوا أن المتهمين لم يُطلق سراحهم، جزء من هذه الصور التي تعرف بصور قيصر تم إدراجها في القضية كأدلة (انظر تقرير المحاكمة 42/41). أكدت القاضية الرئيسة على أهمية هذه الصور كأدلة أساسية والتي قُدمتها مجموعة ملفات قيصر لأجهزة التحريات الألمانية بجودة عالية – تم التواصل عن طريق المركز الأوربي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان- و كان من الواضح أنه يمكن تحديد أن ال 6821 صورة هي صور ضحايا. وهنا تحدثت القاضية بشكل شخصي " لن أنسى هذه الصور".

قامت القاضية بذكر حيثيات الجريمة المتهم فيها/ياد/. بالتحديد. بعدما انتهت من عرض و توضيح النقاط المهمة في ما توصلت إليه المحكمة عن الجريمة الكلية-الهجوم الواسع و الممنهج- على المتظاهرات/المتظاهرين*

لقد شارك المتهم في يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 2011 في "عمليات الهجوم السريعة في الخدمة الخارجية" لتتبع و اعتقال متظاهرات/متظاهرين* سلميين بالإضافة إلى نقل على الأقل أوتوبيسين بكل منهما 15 سجيناً إلى فرع 251. و أوضحت القاضية أنها لم تتألم في تقدير الأرقام مما يساعد في تخفيف الحكم على المتهم ولكن في الواقع يمكن أن يكون العدد أكبر بكثير.

ولأن هيئة القضاء لم تستطع تحديد إذا ما أن *إياد أ.* قد شارك في "حفلة الترحيب" فقد تم اتهامه فقط بالتواطؤ في تعذيب و سلب جسيم للحريات في 30 حالة. قد علم *إياد أ.* -كموظف لأعوام طويلة في المخابرات العامة- عن الظروف المأسوية و التعذيب في فرع 251-و بحسب أقواله الخاصة قد استطاع سماع صوت صراخ المعتذبين حتى انه "سماها في الكافتيرا" و برغم ذلك قام بنقل المتظاهرين إلى الفرع.

لكن ما يقلل من العقوبة -بحسب تقدير القاضية- هو أن *إياد أ.* قد أدان نفسه خلال أقواله في الشرطة و أمام المكتب المحلي للهجرة و اللجوء. بالإضافة إلى أنه انشق عن النظام في وقت مبكر نسبياً. ولا يجب نسيان أنه ساعد بأقواله في تجميع أدلة ذات أهمية كبيرة في قضية *أنور ر.* من بينها أنه حكى عن عمليات القتل في فرع الخطيب والتي لم يكن إثباتها ممكناً بدون أقواله.

بهذا الحكم تثبت محكمة لأول مرة على مستوى العالم أن "هناك هجوم ممنهج على المدنيين في سوريا منذ شباط/آذار 2011 على أقصى تقدير" - يوم مهم لمبدأ العدالة القضائية و تطبيقه خطوة مهمة في تقصي الجرائم ضد الإنسانية الممنهجة التي يقوم بها النظام السوري.

تحدث *وسيم مقداد* -مدعي مشترك في القضية ضد *أنور ر.* بعد النطق بالحكم مع الصحافيات و الصحفيين* المجتمعين أمام المحكمة قائلاً " يفتح الحكم نافذة أمل للسوريات و السوريين* الذين عملوا في تلك الأيام كما يعملون الآن من أجل الحرية، ليست العقوبة الفردية ضد *إياد أ.* هي سبب أن هذا الحكم هو خطوة تاريخية في طريق سوريا للعدالة، التاريخي هو أن هذا الحكم هو أول اعتراف قضائي على مستوى العالم بالجرائم الممنهجة ضد الإنسانية من قبل النظام السوري. "

ستتابع المرافعة ضد *أنور ر.* يوم 10 آذار/مارس حتى على الأقل تشرين الأول/أكتوبر 2021.

محكمة الخطيب، يوم 60/1، 18 شباط/فبراير 2021: المرافعة النهائية لدفاع *إياد أ.*

بدأ يوم 60/1 من محاكمة الخطيب مباشرة وبدون مقدمات كثيرة بالمرافعة النهائية لمحامي *إياد أ.* انتشرت بين مقاعد الحضور - الذين أمكن عدهم على أصابع اليد- همسات استعجاب، عندما بدأ أحد محامي الدفاع بمقولة لمارتن لوثر كينج. فكان يحلم بأن تتعلم الإنسانية من جرائم التاريخ. ولكن يوضح لنا الوضع في سوريا أن هذا الحلم لم يتحقق. فقد حدثت أفزع الجرائم -و مازالت تحدث هناك.

لو كان *إياد أ.* قد تورط في هذه الجرائم فعلاً، لقام المحامي المتحدث بقراءة مرافعة مناسبة. وهذه "المرافعة الافتراضية" كانت لتضمن الآتي: تخفيض مدة العقوبة، أي عدد السنوات التي يجب على *إياد أ.* أن يقضيها في السجن.

يجب أن يعتمد نطاق العقوبة على الجريمة المزعومة وهي المساعدة في التعذيب . ولكن يجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار أن *إياد أ.* قام بتوضيح العديد من التفاصيل المهمة بخصوص الدعوى المقدمة ضد *أنور ر.* (يتم التعامل مع القضيتين بشكل منفصل منذ 17 شباط/فبراير. انظر/ي* تقرير المرافعة رقم 60). و بحسب رأي المحامي فلولا أقوال *إياد أ.* في تحريات الشرطة الجنائية الاتحادية لما أمكن توجيه الاتهام ل*أنور ر.* على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك يجب أخذ تصرفات *إياد أ.* بعد التهم المزعومة بعين الاعتبار. فلقد انشق عن النظام وشعر بالتعاطف الكبير إزاء صور قيصر وحتى أنه اعتذر في جواب لضحايا النظام السوري.

و في الوقت الذي تحدث فيه المحامي، استمع *إياد أ.*، في البداية بإنصات وتركيز كبير إلى الترجمة، ولكن بدى أنه كان ينهار بشكل بطيء - و في النهاية بدأ في البكاء عندما سأل المحامي لجنة القضاة عن إذا ما كانت العقوبة المطالب بها ستكون نفسها تمامًا إذا لم يدلي *إياد أ.* بنفسه بأقواله أمام الشرطة الجنائية الاتحادية وترك معرفة هذه المعلومات عن طريق أقوال شخص آخر؟ كانت تلك المرة الأولى التي يظهر فيها المتهم كل هذه المشاعر في المحاكمة.

من غير الصحيح -كما زعمت مرافعة النيابة العامة- أن *إياد أ.* كان بإمكانه أن يعصي أوامر رؤسائه ومن ضمنهم حافظ مخلوف سيء السمعة. يعرف جميع المشاركات و المشاركين* في المحاكمة أن عقوبة عصيان الأوامر أو الانشقاق في سوريا هي الموت. لم ينتقل *إياد أ.* إلى فرع 40 لأن العمل المكتبي كان "مملأ" كما زعمت النيابة العامة ولكن لأنه أمر بذلك. ليس المتهم جلد تعذيب ولكنه أب يريد حماية عائلته. وقال المحامي في نهاية حديثه أن كل ما ذكره كان ليكون مهمًا في المرافعة الافتراضية. ولكن الأمر الآن مختلف، فلا يدور الأمر في قضية *إياد أ.* حول تخفيف حجم العقوبة ولكن يطالب الدفاع بالعفو.

بعد استراحة قصيرة تابعت المرافعة عندما بدأ المحامي الثانى فى الكلام. استند المحامى بشكل أساسى على ما يسمى "الإضطراب لتنفيد للأوامر" و قد تحدث النائب العام عن ذلك بالفعل فى مرافعته فى اليوم السابق (انظر تقرير المحاكمة 60) و تحدث عن كيف يستند جميع المتهمين تقريباً فى قضايا جرائم القانون الدولى منذ محاكمات نورنبرج إلى هذه النقطة. ولم ينجح هذا الأمر ولا مرة تقريباً. فهناك شروط عديدة لا يتم موافقتها عادة بسبب أن المتهمين أنفسهم مثل *إياد أ. هم من وضعوا أنفسهم فى مناصب يكون لنظام ظالم فيه سلطة وأمر عليهم.*

بالرغم من ذلك زعم محامى *إياد أ.* أن المتهم لم يكن لديه أى اختيار آخر غير اتباع أوامر رؤسائه. وعلل أنه لا يمكننا أن نتوقع من المتهم أن يضع حياته الشخصية أو حياة عائلته فى خطر. فالنظام السوري قام بملاحقة عصاة الأوامر بدون رحمة و باستهداف عائلاتهم وتهديدهم لإجبار الموظفين على إطاعة أوامره. فالإجراءات الروتينية فى جهاز المخابرات العامة لم تدع فرصة لأى تعثر مجهول من فاعله فى مجريات الجريمة. ولذلك لم يكن *إياد أ.* اختيار آخر غير انتظار فرصة للهروب والتي سنحت بعد عدة شهور.

تابع الدفاع المرافعة بنبرة قصيرة عن حياة *إياد أ.*: فقد كان أبوه جندياً وفي فترة شبابه كان المجتمع السوري عسكرياً؟ فتم تأطير الصغار فى المدارس. وكانت المخابرات العامة عامة المكان الوحيد الذى سمح بالحراك الاجتماعى، عند وفاة أبيه أصبح *إياد أ.* الممول الرئيسى للعائلة. و كأب صغير فى العمر لأربعة أطفال وزوجة حامل: لم يكن *إياد أ.* ليبريد عام 2011 أن يطالب بشكل تطوعي القيام بالعمل القاسى والخطير فى القسم الفرعى 40.

و فى النهاية لفت المحامى انتباه المحكمة لأهمية التأثير الدلالى الذى سيبعته هذا الحكم. ما الرسالة التي تريد المحكمة إيصالها لموظفي المخابرات العامة السورية السابقين الذين كانوا لينشقوا عن النظام لاحقاً وكان من الوارد أن يكونوا شهود فى هذه المحاكمة وغيرها من المحاكمات؟ هل تريد أن تخيفهم بحكم قاس كهذا؟ وما الرسالة المراد إرسالها إلى كل الأشخاص الذين ما زالوا فى سوريا ويفكرون فى الانشقاق أو الهروب؟ انشق *إياد أ.* بعد خمسة شهور "للأسف بعد فوات الأوان" من اندلاع صراع مستمر لسنتين عدة.

وظهر التأثير أيضاً فى الجزء الثانى من المرافعة على المتهم برغم الكمامة. ولم يحاول أن يوقف دموعه وأعطاه مترجمه علبة مناديل ورقية. ووجب على *إياد أ.* أن يدلي بالكلمة الأخيرة قبل الإعلان عن الحكم. و عليه ضبط نفسه و قال " ليس لدي ما أضيفه إلى ما قال وكيلي".

سيتم إعلان الحكم يوم 24 شباط/فبراير. وافقت القاضية الرئيسية على إضافة 11 مقعداً فى مكان جلوس الحضور، وهذا يعنى أن هناك حوالي 45 مقعداً متاحاً و 30 مقعداً منهم لممثلات وممثلين* الإعلام.

محاكمة الخطيب، اليوم 60 من المرافعة الموافق 17 شباط/فبراير 2021: يتم فصل القضية ضد إياد أ. و تقرأ النيابة العامة قرارها النهائي

كان الموظفون بالقضاء يقومون بإعداد و ضبط الصوت والعرض فى القاعة 120 فى المحكمة الإقليمية العليا فى كوريلنتس عند قدوم أول الحاضرين والحاضرات* لمحاكمة الخطيب فى يوم 60 من المرافعة، و قبل وقت قليل من بداية المرافعة اصطحب موظفان *إياد أ.* إلى داخل المحكمة و أصدرت كلبشات يدي المتهم صوتاً عالياً عند فتحهما. كانت الأجواء فى قاعة المحكمة – مازالت- هادئة، ودخلت بعض أشعة الشمس عبر النافذة المفتوحة للتهوية إلى القاعة الكبيرة. ولكن لم تطل هذه الأجواء الهادئة حتى بدأ الصمت المترقب فى القاعة بحضور القاضيات والقضاة*. فاليوم سيقرر إذا ما سيتم فصل الدعوى ضد *إياد أ.* – وعقوبة السجن التي ستطالب بها النيابة العامة فى مرافعتها النهائي.

لكن قبل قرار المحكمة، قرأت لجنة القضاء ثلاث وثائق قد تلتقتها لجنة العدالة الدولية والمحاسبة (CIJA) فى سوريا، وهي منظمة دولية غير حكومية تتقصى انتهاكات القانون الدولي (انظر/ي* تقارير المحاكمة 43-44). وكانت هذه الوثائق المكتوبة عبارة عن فاكسات أرسلتها المؤسسات الحكومية السورية 2011: رسائل إخبارية للموظفين فى المخابرات العامة تأمرهم بالتعامل بنوع جديد من الصرامة والعنف ضد المعارضة المدنية. وكان هناك فى ذلك الوقت خطط واضحة بالفعل لقمع ما يسمى بالجماعات المسلحة وأقرت إحدى الوثائق بشكل واضح بأنه: " انتهى وقت التسامح "

و بقراءة هذه الوثائق انتهت عملية تجميع الأدلة في قضية /بياد/. وأعلنت القاضية الرئيسية قبول طلب النيابة العامة لفصل الدعوى القضائية لإياد/. عن الدعوى ضد/نور ر. وبهذا قاطعت القاضية الرئيسية العمل في قضية/نور ر. و التي ستنابع في العاشر من آذار/مارس، وذلك لأنه مازال هناك حاجة إلى تجميع أدلة ومزيد من أقوال الشهود والشهادات*

بعد ذلك تبع قراءة مرافعة النيابة العامة. بدأ ممثل النيابة العامة بالسرد عند اندلاع الربيع العربي. وأوضح هو وزميلته قسوة النظام السوري في قمع المعارضين والمعارضات*- حتى قبل 2011. ولكن باندلاع المظاهرات اشتد الهجوم على المدنيين/المدنيين* السوريين وصار أكثر منهجية، وحتى اليوم ما زال أي شخص قام بأي معارضة ضد النظام خائفاً من التتبع لدرجة أنهم لا يريدون أن يفصحوا عن هويتهم عند الإدلاء بأقوالهم أو لا يريدون من الأساس الإدلاء بأقوالهم بتاتاً. و أوضحت مرافعة النيابة العامة أهمية دور الناجيات/الناجين* من التعذيب في سوريا والشهادات/الشاهدين* في هذه القضية. ويقدم النائب العام لهم/لهن* وبالأخص للمصور قيصر "أجل الإحترام".

شرح ممثل النيابة العامة في نهاية قوله أن ألمانيا تقوم بهذه المحاكمة ضد جرائم ضد الإنسانية لمصلحة المجتمع الدولي و الذي لا يجب أن يسمح أن يبقى التعذيب بدون عقاب. لا يجب أن تكون ألمانيا مكان لجوء لأشخاص انتهكوا القانون الدولي – ولذلك ستكون محاكمة كورلنتس هذه فقط البداية لمزيد من المحاكمات ضد الجرائم في سوريا. "كورلنتس هي بداية معاقبة هذا الظلم. فجرائم القانون الدولي لا تتقدم"

قامت ممثلة النيابة العامة التي تابعت المرافعة بتذكير المستمعات والمستمعين* بالجرائم المزعومة التي ارتكبتها/بياد/. والذي انضم إلى المخابرات العامة السورية في عمر العشرين عاماً. وفي شباط/فبراير 2010 نُقل إلى فرع 251 المعروف بفرع الخطيب. ، لأن " العمل المكتبي ممل جداً بالنسبة له" انتقل لاحقاً إلى القسم الفرعي 40 والذي كان مشبوه بمعاملة المعتقلات و المعتقلين* بقسوة شديدة. ولا بد أنه كان واضحاً جداً لإياد/. أنه في إطار عمله سيقوم بانتهاكات عديدة ضد المدنيين و المدنيين*. بالإضافة إلى ذلك قام/بياد/. في أحد أيام أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011 بالتعاون مع موظفين أمن آخرين لفض أحد المظاهرات بالعنف و المساعدة في ملاحقة 30 شخصاً و القبض عليهم وإحضارهم إلى فرع الخطيب. وأظهرت المرافعة أنه منذ آذار/مارس 2011 حتى على الأقل ذلك الوقت أن جرائم التعذيب كانت على اللائحة اليومية في فرع الخطيب. وكان المتهم على علم بذلك وتقبله، فلم يحاول أن يعصي الأوامر حتى عندما كان من الممكن نظرياً أن لا يتبعها أو أن يتصرف بشكل مختلف. وبالرغم من أنه أظهر تعاطفه لاحقاً وانشق عن النظام ، لكنه ببساطة عمل مع النظام لفترة طويلة أكثر من اللازم.

ومن المهم- بحسب رأي النيابة العامة- أن لا يقف/بياد/. أمام المحكمة كممثل للحكومة ولكن يجب أن تكون قضيته الشخصية كافية لإصدار حكم. وعلى الرغم من ذلك: فلولا عمل أفراد/كاياد/. لما أمكن للحكومة السورية تنفيذ هذا الإرهاب. فاياد. وغيره هم تروس في الماكينة التي تحافظ على استمرار جرائم النظام.

وخلال المرافعة تطرقت ممثلات وممثلون* النيابة العامة بشكل مفصل إلى الجرائم التي تم ذكرها في القضية الحالية، و وصفوا الموقف الغير الإنساني في أقسام السجون التابعة للمخابرات العامة السورية. والمعدلات التي تقارب " المعدلات الصناعية" التي تعمل بها ماكينات القتل التابعة للأسد. و صرحت النيابة العامة أنه لا هناك شك في منهجية ارتكاب الجرائم. بالإضافة إلى أن أقوال الشهود والشهود* توافق ما توصلت إليه تحرياتهم وأكدوا بشكل خاص على أهمية دور المحامي/نور النبي و المحامي والصحفي مازن دارويش و قيصر والشاهد "ز16/07/28" و أوضحوا أن الشهادات والشهود* الآخرين في قضية/نور ر. سيتم ذكرهم مرة أخرى. وأبرزت المرافعة أن " جميع أقوال الشهادات و الشاهدين* المعتقلين سابقاً كانت صادقة تماماً. بأنهم عايشوا هذا الظلم هنا في قاعة المحكمة مرة أخرى، فقد كان الفزع واضحاً على وجوههم. إنهم نجوا من الخوف والهول ولكنهم لم يتخطوه بعد"

وصلت النيابة العامة إلى قرارها النهائي بعد حوالي أربع ساعات من قراءة المرافعة و قرارها هو سجن المتهم/بياد/. لمدة خمس سنوات وستة أشهر.

محاكمة الخطيب، يوم 59، 3 شباط/فبراير 2021: يتحدث أحد موظفي الشرطة الجنائية الاتحادية عن استجواب مميز

استمعت المحكمة الإقليمية العليا/كوبلنتس إلى أحد موظفي الشرطة الجنائية الاتحادية والذي رأس التحريات في قضية أنور ر. وقد أدلى هذا الموظف بأقواله أمام المحكمة من قبل (انظر/ي* تقرير 2). و في اليوم 59 من المحاكمة تحدث عن جلسة استماعه إلى أقوال الشاهد (أ.أ.) والتي أجراها في إطار عملية التحقيق. (أ.أ.) الذي قدم في آب/أغسطس 2018 من السويد إلى برلين من أجل جلسة الاستماع إلى أقواله، لم يكن على استعداد بعد للشهود أمام المحكمة برغم الدعوات المتكررة. لذلك دعت المحكمة موظف الشرطة الجنائية الاتحادية حتى تحظى بشكل غير مباشر بأقوال الشاهد.

أخبر رئيس المباحث الجنائية المشاركات والمشاركين* في المحاكمة و الذين كانوا حوالي ستة مشاهدين في القاعة أن (أ.أ.) أعتقل لمدة تتراوح بين حوالي 58 إلى 60 يوماً في فرع الخطيب. وهناك تم التحقيق معه وتعذيبه بشكل جسيم. كانت أقوال الشاهد مميزة من ناحية لأنه كان أول الناجين الذين أدلوا بأقوالهم في عملية التحقيق. ومن ناحية أخرى لأن الشاهد (أ.أ.) رأى المتهم الرئيسي أنور ر. عدة مرات شخصياً في فرع الخطيب بالإضافة إلى تعرفه "بشكل أكيد تمامًا" على صورة المتهم ضمن ملف صور المشتبه بهم خلال جلسة الاستماع لأقواله في ألمانيا.

تابع موظف الشرطة التحدث عن كيفية تواصل الشرطة الجنائية الاتحادية مع (أ.أ.) – وكان ذلك عن طريق أحد المحامين المشتركين التابع إلى المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان – وعانى الشاهد خلال جلسة الاستماع إلى أقواله؛ فقد كان الموقف صعباً للغاية بالنسبة له وكان قلقاً خصوصاً من معرفة أنور ر. لمحتوى شهادته وربما يكون هذا هو نفس سبب عدم حضوره إلى المحكمة شخصياً.

أوضح الموظف للحاضرات والحاضرين* أسباب معاناة (أ.أ.). خلال الحديث عن ما حدث له، فقد كان يعمل بالأخص كناشط على الإنترنت عندما أعتقل في شباط/فبراير 2011 وتم استجوابه حوالي 50 مرة في فرع الخطيب. وخلال ذلك تعرض لتعذيب شديد بوسائل عدة من بينها/الدولاب و الشبح، وتم ضربه بشكل دموي على قدميه و حرق أجزاء من جلده وتعرض للصددمات الكهربائية واستطاع الشاهد من زنزانته سماع كيف تتعرض المعتقلات/المعتقلين* الآخرين للتعذيب. فقد استطاع سماع صراخهم طوال الوقت.

و قد قابل (أ.أ.) أنور ر. مرتين، في المرة الأولى تم اقتياد (أ.أ.) من باب الخطأ إلى غرفة في قبو فرع الخطيب والتي يظن الشاهد أنها مكتب أنور ر. وفي مرة أخرى تم تقديمه إلى أنور ر. بعد تعرضه لتعذيب جسيم ليتعرف على صور أحد الأشخاص. وفي المرتين لم تُعصب عينيه لذلك استطاع إلقاء الشاهد نظرة على المتهم وعليه صرخ فيه المتهم وأمره بأن ينظر إلى الأرض و هدد مرة بأنه "سيقتله بدم بارد؟" خلاف ذلك.

وعرف الشاهد فقط بعد إطلاق سراحه أن هذا الرجل هو نفسه أنور ر.. و تعرف الشاهد مجدداً على صوت أنور ر. في محادثة على الراديو وبعد بحثه الشخصي استطاع الشاهد ربط هذا الصوت بوجه أنور ر.

ستتابع المحاكمة في 17 شباط/فبراير ومن المخطط أن يتم فصل الدعوى القضائية ضد/بياد أ. وسماع القرار النهائي للمدعي العام الاتحادي وفي اليوم التالي من المفترض الاستماع إلى مرافعة الدفاع.

محاكمة الخطيب، يوم 58، 28 كانون الثاني/يناير 2021: يتحدث ناجي آخر عن التعذيب في فرع الخطيب.

أدلى ناجي آخر في اليوم الـ 58 من المرافعة بأقواله. نظم الرجل منذ عام 2011 مظاهرات مناهضة للنظام في الرقة و نادى هناك مع مجموعة من الناشطات والنشطاء* الآخرين بالمشاركة في المظاهرات. اعتقلت المخابرات العسكرية الرجل لأول مرة في أيار/مايو 2011 لبضعة أيام. بعدها تم اعتقاله مرة أخرى لمدة شهر، ولكن هذه المرة من قبل الشرطة الجنائية. و حدث اعتقاله الثالث من قبل قوات الأمن السورية في أيار/مايو 2012، و عندها تم اعتقاله لمدة شهر في مدن عدة؛ الرقة ودير الزور و حمص وفي النهاية دمشق. و حضر الشاهد في البداية لبضع أيام في فرع الخطيب و بعدها إلى فرع فلسطين. وبعد "محاكمة قضائية" محددة مسبقاً تم إطلاق سراحه.

تحدث الشاهد بشكل مفصل عن اعتقاله في فرع الخطيب. فقد أحضرته الشرطة العسكرية إلى هناك وكغيره من المعتقلات/المعتقلين* تم استقباله بما يسمى حفلة الترحيب؛ تم ضربه وترهيبه ووجوب عليه وعلى السجناء الآخرين تسليم متعلقاتهم و خلع ملابسهم والجلوس في وضع القرفصاء حتى يفتشهم الحراس. وتابعتها ضربات أخرى، بعضي ضرب (هراوة) أو أدوات مصنوعة من الجلد. وكانت الزنزانة التي أحضر إليها الشاهد مساحتها 3 في 5 أمتار ولكن كان هناك بها بالفعل ما يقارب الـ 100

سجيناً وفاحت منها رائحة قوية وسيئة للغاية. كان الغذاء عبارة عن أرز أو بطاطا وللشرب كان هناك زجاجة ماء- لكل المائة سجيناً.

استطاع الشاهد التعرف على جروح وتورمات في أجساد زملائه في الزنزانة. ولاحظ إصابات في مفاصل أيديهم: آثار الشبح وهي طريقة للتعذيب والتي يُعلق فيها المعتقلين من أيديهم. وقد استطاع الشاهد سماع صراخ معتقلين آخرين طول النهار و-كما قال الشاهد- من بينها صراخ نساء.

و بعد قوله تم استجوابه هو نفسه في فرع الخطيب ؛ تم اقتياده وهو مغلق العين إلى غرفة أخرى. سأله شخصان في جلسة التحقيق الأولى أسئلة عامة بخصوص نشاطه السياسي ومشاركته في المظاهرات وقاموا بضربه خلال ذلك في كل مكان. وفي جلسة التحقيق الثانية كان هناك أيضاً رجلان أمن بالإضافة إلى شخص ثالث ذا لهجة ساحلية. وسأل الشخص الثالث أسئلة جعلت الشاهد يظن أن الرجل هو رئيسهم. وتعرض الشاهد للضرب في هذا التحقيق أيضاً.

نُقل الشاهد من فرع الخطيب إلى فرع فلسطين وظل هناك ثلاثة أشهر إضافية. أذى العنف الذي عانى منه الشاهد خلال كامل فترة اعتقاله في السجون المختلفة الرجل بشكل مستدام،"وصف هذه التجارب بأنها مخيفة يعتبر وصف لطيف أكثر من اللازم.... كانت تجارب مروعة" بهذه الجملة أنهى الشاهد أقواله.

سُتتابع المحاكمة يوم 3 شباط/فبراير

محاكمة الخطيب، اليوم 57 من المحاكمة الموافق 27 من كانون الثاني/يناير 2021: يدلي أحد موظفي الشرطة الجنائية الإتحادية بأقواله، و تقرر المحكمة فصل الدعوى ضد إياد أ.

استكملت محاكمة الخطيب في اليوم الـ 57 من المحاكمة لأول مرة في قاعة المحكمة الإقليمية العليا في كويلنتس التي تم إعادة بنائها: غرفة جميلة ذات جدران عالية، وخلف دكة القضاة هناك سلمين يقودان إلى مكتبة صغيرة. وبالرغم من أن قاعة المحاكمة أصغر قليلاً فإن جودة الصوت اسوء- ولكن أكدا الفنيان المسؤولان أنهم سيعالجا هذه المشاكل التقنية.

وكان من المخطط لهذا اليوم أن يدلي أحد الناجين المقيم في فرنسا بشهادته، ولكن أسباب شخصية منعت من السفر. لهذا تابعت القاضية الرئيسية الجلسة بالاستماع لشهادة موظف الاستجواب (٥) و الذي قام بتوثيق أقوال الشاهد المقيم في فرنسا أمام الشرطة الجنائية الإتحادية. وكما شرح (٥) فقد تم الاستماع إلى أقوال الشاهد في الأصل من قبل الدوائر الرسمية الفرنسية في إطار التحريات الهيكلية التي تُجرى هناك.

شرح (٥) بشكل مفصل محتوى وطريقة سير عملية الاستماع إلى أقوال الشاهد من قبل الشرطة الجنائية الإتحادية و لكنه لم يعرف محتوى الاستجواب الذي أجرته السلطات الفرنسية: تواصل موظفي قوات الأمن السورية مع الشاهد في أيار/مايو 2012 و طالبوه أن يحضر بنفسه إلى أحد أقسام الشرطة، وعليه ذهب الرجل في اليوم التالي، وهناك تم استجوابه عن منشوراته الناقدة للنظام التي قام بنشرها على شبكة الفيس بوك. وبالرغم من أنه تم السماح له بعدها بالمغادرة فقد طُلب منه الحضور مرة أخرى في اليوم التالي.

و في اليوم التالي تم نقله في سيارة إلى أحد السجون - لاحقاً علم الشاهد أنه كان في فرع الخطيب. عند وصوله تم تفتيشه وتعرض للضرب وأحضر إلى زنزانة فردية. في الليلة الأولى تم "الإستماع" إلى أقواله. سأله أحد الموظفين مرة أخرى عن منشورات الفيس بوك الخاصة به بالإضافة إلى علاقاته بأشخاص من المعارضة وبالخارج. في اليوم الثاني تم أيضاً "الاستماع" إلى أقواله ولكن هذه المرة من قبل موظف آخر. وطالبه هذا بأن يفصح له عن الرقمي السري لحسابه الشخصي على الفيس بوك وقد قام المُعتقل بذلك. لاحقاً تعرض الشاهد للضرب بالسياط وقبضات اليد والركل في أجزاء عديدة من جسمه منها رأسه وقدميه. وقد استمع مرة وراء الأخرى خلال فترة إحتجازه إلى صرخات الرجال والنساء العالية. وبعد ثلاثة أيام من احتجازه تم نقل الشاهد إلى مكان آخر ولاحقاً تم إعلان براءته وإطلاق صراخه في القصر العدلي في دمشق. و في نيسان/أبريل 2012 أُحتجز المتهم مرة أخرى، هذه المرة كانت لمدة شهر عند إدارة المخبرات الجوية.

تحدث (٥) عن أن الرجل قد قام برسم تخطيطي لفرع الخطيب خلال محادثتهما و قام (٥) بعرض هذا الرسم التخطيطي أمام المحكمة. بعدها قرأت القاضيات والقضاة* تقريرًا صادرًا عن معهد بحوث *ماكس بلاتك* ويدور التقرير حول السؤال عن كيف يُعرّف القانون الجنائي السوري القتل والقتل الخطأ والإيذاء البدني. والجواب هو أن الجرائم المزعومة في ألمانيا تعتبر أيضًا جرائم قتل وإيذاء بدني (جسيم) في سوريا ويمكن أن تصل عقوبتها هناك إلى سجن لسنوات عدة أو إلى الحبس المؤبد أو حتى إلى درجة حكم الإعدام. ولكن هذا الأمر نظري فقط. فالمخابرات العامة السورية تستمتع بحصانة واسعة بفضل حماية الرئيس *بشار الأسد* لها.

بعدها تبع قراءة قرار دائرة القضاء بخصوص طلب الدفاع الراجع ليوم 9 كانون الأول/ديسمبر لتقديم أدلة. فقد طالب الدفاع بأن يقوم أحد خبراء الخط البدوي بتأكيد صحة الجواب الذي كتبه *إياد أ. (انظر/ي* تقرير محاكمة يوم 50)*. قررت دائرة القضاء إستنتاجها بلا شك أن *أ. أ.* قد قام بنفسه بكتابة هذا الجواب وأنه ليس هناك حاجة إلى تقرير خبير كتابة يدوية.

حضر بعدها وقت تصريح القاضيات والقضاة* الرئيسيون والذي انتظره الكثيرون: قد قبلت المحكمة طلب المدعى العام الاتحادي بفصل الدعوى القضائية ضد *إياد أ. أ.* وعليه ستعالج جلسات يومي 17 و 18 شباط/فبراير -إذا لم تطرأ أي تغييرات مهمة- الدعوى القضائية ضد *إياد أ. أ.* فقط. و في يوم 17 شباط/فبراير سينتهي جمع الأدلة وسيقرأ الإدعاء العام الاتحادي قراره النهائي. وسيقرأ الدفاع مرافعته النهائية وسيقول المتهم كلمته الأخيرة في يوم 18 شباط/فبراير. و في يوم 24 شباط/فبراير سيتم إعلان الحكم. أما عن المواعيد المخططة في هذا الوقت لجلسة *أنور ر. ر.* فسُتعلق وستتابع ابتداءً من يوم 10 آذار/ مارس

محاكمة الخطيب، يوم 56- 14 كانون الثاني/يناير 2021: أذن دفاع *إياد أ. أ.* بقراءة خطاب شخصي من قبل المتهم.

بدأ يوم 56 من المرافعة بمتابعة قراءة تقرير "لم نرى مثل هذا الرعب ابداً" "We have never seen such horror" الذي أصدرته منظمة *هيومن رايتس وتش*. و دار التقرير حول انتهاكات و تعذيب المعتقلات/المعتقلين* والاعتقالات الموجهة واختفاء الناس والإعدامات والمقابر الجماعية.

بعدها استمعت المحكمة إلى رئيس مباحث الشرطة الاتحادية وقد قام بفرز الهاتف المحمول وكارت الذاكرة الخاص بـ *إياد أ. أ.* ضمن تحريات الشرطة الاتحادية، وجدت الشرطة أربع صور على هاتفه، عاينتها المحكمة وكانت عبارة عن صورة وثيقة للقيّد العائلي والترجمة الألمانية لهذه الوثيقة، بالإضافة إلى الجهة الأمامية والخلفية لبطاقة الهوية الشخصية وتثبتت هذه البطاقة أن *إياد أ. أ.* هو موظف في المخابرات العامة بفرع 251.

بعدها قرأت المحكمة ترجمة جواب مكتوب يدويًا من قبل *إياد أ. أ.* والذي قام بكتابه ليصف رد فعله على تقديم الأدلة بخصوص صور قيصر.

يصف *إياد أ. أ.* في جوابه مشاعره خلال، وبعد يوم المرافعة التي تحدث فيها الطبيب الشرعي *ماركوس غوتشيلد* عن صور قيصر وبعدها تم عرضهم في قاعة المحكمة (انظر تقارير المحاكمة يوم 42/41).

أوضح *إياد أ. أ.* أنه يشعر بالألم والحزن تجاه الضحايا وأقاربهم كما أنه يشعر بالاحترام تجاه العمل التحليلي الذي قام به الأستاذ *غوتشيلد*. *إياد* لا يفهم كيف وصل الأمر لهذه الجرائم. وأكد أنه لم يعرف شيئًا عن هذه الصور. فهو نفسه فقد معتقلين وأفراد عائلة مختطفين ونظر بخوف كبير إلى الصور بحثًا عنهم وهو يدين النظام اليوم. بالإضافة إلى ذلك شرح أنه شخصيًا منذ بداية الثورة في ربيع عام 2011 تم معاملته بسوء ظن وعدم ثقة بسبب كونه سني. ولذلك لم يكن لديه بديل لحماية عائلته ونفسه سوى أن يتبع التعليمات وأن ينتظر الفرصة المناسبة للهروب. لكن لم يتضمن الخطاب شرحًا لسبب إنضمامه بنفسه إلى قسم الفرع 40 سبي السمعة أو أي تصريحات بخصوص الأشخاص رفيعي المستوى الذين أعطوه الأوامر - مثل *أنور ر. ر.* -

بعد قراءة الجواب أوضح الدفاع طلبهم من اليوم السابق بخصوص سماع رأي متخصص إضافي ورفض المدعى العام الاتحادي والمدعيات والمدعون* المشتركين هذا الطلب.

ستتابع المحاكمة يوم 27 كانون الثاني/يناير 2021 وعندئذ ستُعقد لأول مرة في القاعة 120 والتي تم إعادة بنائها في مبنى المحكمة الإقليمية العليا لكوبلنتس.

محاكمة الخطيب، يوم 55-13 كانون الثاني/يناير 2021: يتحدث أحد الناجين عن الاعتقال و التعذيب في فرع الخطيب:

بدأ اليوم الخامس و الخمسون من المحاكمة بالاستماع إلى أحد الناجين الذي تحدث عن اعتقاله في سجون مختلفة من بينها فرع الخطيب و سُمح لهذا الشاهد أيضًا أن يدلي بأقواله بدون الكشف عن هويته وذلك بسبب قلقه على أمان أقاربه في سوريا.

كانت المرة الأولى لاعتقال الشاهد في عام 2011، وحدث الاعتقال ضمن أحد المظاهرات في دمشق. فقد كان الشاهد وقتها مع مجموعة من الناشطات/الناشطين* السياسيين في مظاهرة ضد نظام الأسد، وفجأة بدأ إطلاق النار، وتم وضعه في ميكروباص من قبل أشخاص يرتدون ملابس مدنية. وهناك تعرض الشاهد مع أشخاص آخرين للضرب والركل و تم إحضار الناشطات والناشطين* إلى قسم الفرع 40، وتقييد أيديهم وإغماض أعينهم وبعدها وجب عليهم الانتظار واقفين على الحائط. وفي جلسة الاستماع التالية عذبهم العاملون في السجن بعدة وسائل من بينها الصعقات الكهربائية.

لاحقًا تم إحضار الشاهد إلى فرع الخطيب وبعد وصوله بفترة قصيرة جدًا تعرض للانتهاكات خلال تفتيشه من قبل الحراس لدرجة أنه فقد الوعي. وأحضره بعدها إلى القبو من أجل التحقيق معه وكانت رائحة الدم والكحول تفوح من القبو وهناك تعرض الشاهد للضرب والركل والجلد بالكيل عدة مرات.

وحسب تعبيره مازال يعذبه حتى اليوم بالأخص ذكرى شنيعة لصبي كان يبلغ من العمر وقتها حوالي 15 عامًا، وقد جلس معه في الميكروباص في طريقه إلى قسم الفرع 40، و ضرب ضباط الأمن الصبي بعصا مغطاة بالمسامير على ظهره. وقد رأى الشاهد ذلك الصبي مرة أخرى في قبو التحقيقات في فرع الخطيب وهناك تعرض لتعذيب قاسٍ مرة أخرى.

قضى باقي فترة الحبس في زنزانة جماعية صغيرة للغاية. وكان هناك أيضًا أشخاص في وضع صحي سيء بشكل واضح. كان أحدهم يعاني من الصرع. بعد حوالي أسبوع تم نقل الشاهد إلى فرع آخر للسجن. هناك قضى 21 يومًا في زنزانة جماعية. وتحدث الشاهد عن الزيارات المنتظمة للحراس وقد اختاروا في هذا الزيارات معتقلين بشكل عشوائي وضربوهم بقسوة شديدة- حتى الكبار جدًا في السن- و بسبب الصراخ المتواصل القادم من الزنازين الأخرى لم يستطع الشاهد النوم مرات عدة.

في نيسان/ أبريل 2012 تعرض الشاهد للاعتقال مرة أخرى خلال عمله على مشروع سياسي مع ناشطات/ناشطين* سياسيين وعند هجوم قوات الأمن المسلحة على المبنى الإداري حاولت الناشطات/النشطاء* إخفاء عملهم وألقوا بأجهزة الكمبيوتر المحمولة و بأجهزة التابلت من النافذة ولكن للأسف بلا جدوى. وأحضر الشاهد من جديد إلى قسم الفرع 40، وهناك تم التحقيق معه مرتين وتعرض للتعذيب خلال ذلك، وبين كل تحقيق والآخر تم إحضاره إلى القبو للتعذيب.

بعدها تم نقله مرة أخرى إلى فرع الخطيب ووضعه في البداية في أحد الطرقات وتم معاملته بطريقة "عادية" لأن لا أحد عرف سبب اعتقاله. بعدها تم نقله إلى زنزانة بها ما يصل إلى المائتين شخصًا. وكانت الزنزانة تشبه كافتيريا تم تحويلها لزنزانة. بعد أول جلسة تحقيق تم إحضاره إلى زنزانة جديدة وكانت مكتظة بأكثر من 60 شخصًا على مساحة حوالي 20 مترًا مربعًا. كان من الصعب الجلوس أو الإستلقاء و هكذا صرح الشاهد و لذلك "نام" ثلاثة إلى أربعة أيام وهو واقف. و حسب قوله فقد الناس صوابهم تحت هذه الظروف أو مرضوا، وهو نفسه عانى من الحمى الشديدة لعدة أيام.

كان سرد الشاهد عن صبي عمره حوالي 14 عامًا و الذي كان معه في نفس الزنزانة محزنًا للغاية. اعتقلت السلطات الصبي عند بحثهم في الأساس عن أخيه وأخذته الحراس كل 30 دقيقة من الزنزانة على مدار يومين بالكامل وضربوه على بطن قدميه وساقبيه بالأخص.

وبعد سرد الشاهد قام بتحديد مواقع السجون المختلفة على مخطط قام برسمه جزئيًا. وبعدها أنهى الشاهد أقواله.

تابعت المحكمة قراءة تقرير "لم نرى مثل هذا الرعب أبدًا-We have never seen such horror" و الذي أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش. و يدور التقرير حول المظاهرات في درعا، ورد فعل قوات الأمن وعن رفض تقديم العناية الطبية للمصابين.

وفى نهاية اليوم بدأ الدفاع مناقشة دعوة خبير إضافي ولكن تم تأجيل هذه المناقشة لليوم التالي من المرافعة.

محاكمة الخطيب، اليوم 53 و 54، السادس و السابع من كانون الثاني/يناير 2021: يدلي أحد الناجين بأقواله و يطالب المدعي العام الاتحادي بفصل الدعوى ضد/ياد أ.

سألت القاضية الرئيسة أيضًا في بداية أول مرافعة بعد استراحة الأعياد إذا كان هناك ممثلات/ممثلين* للصحافة المتحدثة بالعربية في قاعة المحاكمة وبحاجة إلى ترجمة فورية. ولأن أحدًا لم يجب على هذا السؤال -كما جرى في الأسابيع السابقة-، قالت القاضية أنها لن تطرح هذا السؤال مرة أخرى لأن الجميع على الأرجح على علم بوجود ترجمة. أما بالنسبة للصحفيات والصحفيين* المتحدثين بالعربية فقد كان هذا السؤال محبطًا لأنهم يريدون استخدام الترجمة الفورية ولكن يتم رفضهم لأنهم ليسوا صحفيات/صحفيين* معتمدين.

نجى الشاهد الذي أدلى بأقواله في هذا اليوم من التعذيب في فرع الخطيب. وكان وصفه واضحًا ومحددًا، و فرق بشكل واضح بين ما أمكنه تذكره بشكل دقيق وبين ما يتذكره بشكل ضبابي.

قال الشاهد أنه وقت اعتقاله من قبل المخابرات العامة السورية تم اتهامه بالمشاركة في مظاهرات ضد نظام بشار الأسد -و الذي لم يكن صحيحًا وقتها بعد- وتم احضاره إلى مكان غير معروف في البداية وبعدها نُقل إلى فرع الخطيب، وفي نفس اليوم تم اعتقال أشخاص عديدة من ريفه. وشرح الشاهد مثل الشهادات/الشاهدين* السابقين كيف تم ترحيبه بالضرب وحبسه في زنزانة صغيرة مع أشخاص عديدين جدًا. كانت ظروف الحبس شنيعة للغاية؛ فقد كان الأكل كافٍ فقط حتى لا يموتوا من الجوع، وتعرض الرجل للضرب على قدميه ورجليه وبطنه وحتى اليوم يمكن رؤية آثار الإصابات على رجليه.

تحدث الشاهد عن استطاعته سماع صراخ المعتقلين الآخرين طوال الوقت تقريبًا. ويتذكر بالأخص رجلًا في حوالي السبعين من عمره والذي تعرض للتعذيب برغم معاناته من ارتفاع ضغط الدم. وقد قابل الشاهد أيضًا ولدًا صغيرًا في فرع الخطيب و قام برعايته. لم يكن الولد أكبر من 12 أو 13 عامًا ، وكان مصابًا بطلق نار في قدمه. وبالرغم من طلبه العلاج عدة مرات و معرفة الحراس بإصابة الولد تم منع الرعاية الطبية عنه وتعرض للتعذيب على الرغم من إصابته الشديدة.

بعد الانتهاء من سماع أقوال الشاهد طالب المدعي العام الاتحادي بفصل الدعوى ضد/ياد أ. فالإدعاء العام يفترض أن الأدلة اللازمة ضد/ياد أ. ستكون موجودة بحلول منتصف شباط/فبراير، وسيصدر حكم في يوم 24 و 25 شباط/فبراير، أما الدعوى ضد المتهم الرئيسي/أنور ر. فستتابع بغض النظر عن ذلك.

بعد هذا التصريح و تصاريح أخرى من الإدعاء العام تابعت المحاكمة قراءة أحد تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش بعنوان "لم نرى مثل هذا الرعب أبدًا [We have never seen such horror](#)" و يدور التقرير حول القتل والتعذيب الممنهج للمدنيين* خاصة خلال وبعد مظاهرات درعا عام 2011.

كان اليوم التالي للمحاكمة أقصر بكثير فقد تم دعوة أحد رؤساء المباحث الجنائية ليتحدث عن تحريات الشرطة الجنائية الاتحادية عن القبور الجماعية في سوريا.

قامت الشرطة الجنائية الاتحادية بإجراء تحريات بعد إدلاء الشاهد المعروف ب "ز" 09/07/30 - بأقواله يومي 30 و 31. من المحاكمة (انظر تقارير المحاكمة السابقة) و تحدث الشاهد خلال جلسات الاستماع التي أجرتها الشرطة معه عن المقابر الجماعية من ضمنها *القطيفة* و لأن الشاهد "ز" 30/07/19 استطاع وصف الموقع الجيوغرافي للمقابر الجماعية، استطاع ضباط التحريات بواسطة خرائط جوجل و خدمات صور أبل تأكيد وجود مقابر في الموقع الموصوف. فمن خلال صور القمر

الصناعي استطاعوا التعرف على حفر عمقها حوالي 100 متراً وعلى هيكل يشبه الحفار. وبالنسبة للضباط كان ذلك تأكيد على وجود مقابر جماعية. بالإضافة إلى ذلك استطاعت الشرطة متابعة تغير موضع التربة بمساعدة صور إضافية للأقمار الصناعية من قبل مركز الطيران والفضاء الألماني. وحتى الآن يمكن إدخال الإحداثيات الجغرافية للموقع في أبل ورؤية حفر مملووة ومحاطة بسور. تؤكد أقوال الشاهدات/الشهود* الآخرين على وجود مقابر جماعية أخرى. لكن لم تنتهي تحريات الشرطة الجنائية الاتحادية بهذا الخصوص بعد.

سُتتابع المحاكمة يوم 13 كانون الثاني/يناير.

محاكمة الخطيب، اليوم 52، 16 ديسمبر 2020: إحدى الناجيات تتحدث عن اعتقالها في فرع الخطيب.

في اليوم الثاني والخمسين من المحاكمة المتعلقة بسوريا حضرت إحدى الناجيات بناءً على استدعائها للحديث عن فترة اعتقالها في فرع الخطيب. وقدمت محاميتها طلب بالسماح للشاهدة بالإدلاء دون الكشف عن هويتها وتغطيتها جزئياً بقطعة قماش إذ أن عائلتها التي تعيش تحت سيطرة النظام في سوريا ويمكن أن تتعرض للخطر نتيجة أقوالها. وافقت المحكمة على الطلب وسمحت للشاهدة برفض تقديم أية معلومات من شأنها أن تمكن من التعرف عليها.

ثم بدأت الشاهدة إفادتها: كانت قد التقت في 29 مايو 2012 بخمسة أصدقاء فقط لمناقشة السياسة والأيدولوجيات عندما اقتحمت مجموعة من الرجال المسلحين فجأة المكتب الذي اجتمعوا فيه في دمشق وقاموا هؤلاء باعتقال الشاهدة وأصدقائها. تم عصب أعين الأصدقاء بينما أمر لها بالنظر إلى الأرض. ومن ثم تم نقلهم أولاً إلى الفرع رقم 40 حيث تعرض الآخرون للتعذيب والضرب "للترحيب بهم". كما تعرض أحد أصدقاءها للتعذيب بالصدمات الكهربائية.

أما في اليوم التالي فتم اصطحابها بمفردها إلى فرع الخطيب (الفرع رقم 251) حيث أمضت عدة أسابيع في زنزانة صغيرة للغاية مع سجين أخرى كان حملها قد أوشك على الانتهاء. وأضطرتا الأمرأتان هناك إلى النوم على بطانيات مقملة وبالكاد لم يصل لهما أي هواء نقي. بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح لهما بالذهاب إلى دورات المياه المتسخة إلا في أوقات محددة. وفي طريقها إلى دورة المياه تمكنت من رؤية أقدام بعض المعتقلين الآخرين الملتخخة بالدماء. كما لم يتم إحضار طعام لها إلا مرتين في اليوم وكان هذا الطعام غالباً ما متعفنًا. وكثيراً ما كانت تسمع في الليل صرخات مروعة لآخرين تعرضوا للتعذيب الوحشي. وحسب أقوالها باتت تسمع هذه الصرخات طيلة فترة وجودها في الفرع 251.

وفيما بعد تم نقلها إلى عنبر جماعي مع ما يزيد عن حوالي عشرين امرأة أخرى. وكان الجو في هذه الغرفة خانقاً وكانت الظروف الصحية فيها غير مقبولة أبداً وكان المكان ممتلئاً بالصراصير. ومع أنه تمت إبادة الصراصير بالمواد الكيميائية إلا أن النساء بالكاد اختنقن من الغازات السامة.

لم تتعرض الشاهدة نفسها للتعذيب ولكن العديد من النساء الأخريات في العنبر تعرضن للضرب المبرح. لذا تعتبر قصتها مميزة إذ أنها تدرك أنها عاشت معاملة أقل قسوة بكثير في الخطيب مما عاشوها آخرون. ولم ترغب الشاهدة في الكشف عن السبب وراء ذلك لأن ذلك قد يكشف عن هويتها.

وتم التحقيق معها مرة واحدة خلال فترة وجودها في الخطيب ولكنها لم تفصح عن أية معلومات ولا حتى عندما تم تهديدها بالجلد. ولم يكن المحققون في هذه الحالة لائتور ر. ولا/بياد أ.

ويعد الاستماع إلى أقوال الشاهدة ثلاث المحكمة بياناً لمكتب المدعي العام الاتحادي بشأن طلب قدمه الممثلان عن المدعيون بالحق المدني المحاميان الشريكان في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان CCHRE باتريك كروكر وسيباستيان شارمر اللذان كانا قد طالبا في العريضة بعدم التعامل مع حالات العنف الجنسي على أنها قضايا فردية بل على أساس أنها جزء من الجريمة ضد الإنسانية التي تُسند إلى المتهم الرئيسي أنور ر. ولم يعترض مكتب المدعي العام الاتحادي على الملاحظة القانونية هذه ووافق على أن العنف الجنسي كان ولا يزال يُستخدم في سوريا بشكل ممنهج بكل وضوح.

ستستمر المحاكمة في 6 كانون الثاني/يناير 2021.

محاكمة الخطيب، يوم 51، 10 كانون الأول/ديسمبر 2020: يحكي أحد الناجين عن تعذيب جسيم في فرع الخطيب، وعن مركز للموت في حريستا.

أدلى أحد الناجين الذي حضر من النرويج خصيصًا يوم 51 من المحاكمة بأقواله. وقال الشاهد أن عند نقله إلى فرع الخطيب قد كانت لديه إصابات جسيمة من التعذيب في أحد المعتقلات الأخرى. وبالرغم من ذلك تعرض الشاهد في فرع الخطيب للضرب بشكل منتظم خصيصًا على ظهره المصاب بشدة و كان جسده مغطى بالدم بشكل دائم حتى أنه صار لديه رائحة كريهة. في الزنزانة التي شاركها مع حتى 400 شخصًا تم وضعه في الزاوية لأن رائحته كانت قوية للغاية ولأن أي لمسة له كانت مؤلمة بشدة. وكان في العادة عاريًا لأن ملابسه كانت متسخة بالدماء. كانت فتحات التهوية موجودة فقط في دورات المياه مما دفع زملائه في المعتقل أن يذهبوا إلى الحمام حتى يستنشقوا بعض الهواء عدة مرات. وقرع الآخرين عدة مرات على الباب وطلبوا المساعدة و ذلك لأن رائحته كانت شنيعة للغاية. خلال جلسات استماعه لم يستطع حتى حراس السجن أن يتحملوا رائحته وكانوا يدفعون به إلى الفناء وهناك تعرض للركل والضرب من كل من يمر. وفي بعض الأحيان كان في مقدرته مراقبة قدم معتقلين جدد إلى فرع الخطيب والذين تعرضوا أيضًا للضرب.

خلال جلسات التحقيق معه اشتكى أحد الضباط ذا الرتبة رفيعة المستوى أن مكتبه اتسخ بالدم وأمر الحراس أن يواصلوا "تربيته" في الخارج لأنه لم يعطى الإجابات المطلوبة على أسئلة الضابط. وبعد عدة تحقيقات في وقت ما أوضحه هذا الضابط أنه سيتم نقله إلى المستشفى. وبعد حوالي خمسة أو ستة أيام نُقل إلى مستشفى عسكري في ضاحية حريستا. وهناك لم يكن هناك علاج وإنما تعذيب أسوأ. فقد تم احضاره إلى غرفة بها عشرين سريرًا وفي كل سرير تم تقييد 20 معتقلًا. هناك تم مواصلة ضربه في بعض الأوقات بواسطة السوط وفي الليل قدم حراس آخرين من أجل متابعة الضرب. وقد تم تعذيبه مرات أيضًا بواسطة سكينه. وكل يوم مات أشخاص أكثر وهو نفسه كان يفقد الوعي بشكل منتظم، عندما اشتكى بعض الأشخاص من ألم في يدهم تم قطع هذه اليد.

و لذلك وصف الشاهد هذه "المستشفيات" العسكرية كمكان ترسل المخابرات العامة المعتقلين المصابين بشدة حتى يموتوا أو لمواصلة تعذيبهم حتى الموت. فلم تتوفر هناك علاج طبي في أي وقت. و في النهاية تم إلقائه في الشارع وكان جريحًا للغاية ومغطى بالذباب وبفضل معجزة وجدته سائق تاكسي وهو مازال على قيد الحياة و أوصله إلى عائلته.

أحضرت عائلته إلى أحد الأطباء الذي قال لهم أنه لا يستطيع مساعدته وأن عليه ترك البلد بأسرع وقت ممكن. وأحضرت عائلته بالسيارة إلى الأردن في اليوم التالي وهناك مكث في مستشفى متخصص وأجرى عدة عمليات جراحية. بعد إنهاء الشاهد لأقواله تم عرض صورة لظهوره والتي أخذتها الشرطة النرويجية عام 2017 خلال التحقيق معه، بعد ستة أعوام من التعذيب ورغم العمليات الجراحية كان ظهره مغطى بالندبات.

خلال أقواله انتشر صمت مليء بالذعر في قاعة المحاكمة حتى أن القاضية الرئيسية لم تعرف ماذا عليها القول في النهاية. وتم إيقاف المحاكمة عدة مرات من أجل أخذ استراحة. في النهاية تخلى الإدعاء والدفاع والإدعاء المشترك عن طرح أسئلة أخرى حتى لا يُصعبوا الأمر أكثر على الشاهد.

ستتابع الجلسة يوم 16 من كانون الأول/ديسمبر

محاكمة الخطيب، يوم 50 التاسع من كانون الأول/ديسمبر 2020: يتحدث أحد الناجين من التعذيب في فرع الخطيب و يطالب محامي الدفاع عن /ياد أ. بادراج خطاب ضمن الأدلة

يعكس التوقعات استكملت جلسة يوم 50 من المحاكمة بحضور جميع أعضاء هيئة القضاة. فقد كان هناك اشتباه في إصابة أحد أعضاء الهيئة بالكورونا و لكن لم يصح هذا الاشتباه. و لذلك استطاع الناجي الذي تم اعتقاله في فرع الخطيب عام 2011 أن يدلي بأقواله في هذا اليوم أمام المحكمة، و قد عمل الرجل كطبيب في سوريا و تم اعتقاله بتهم واهية.

عند وصوله فرع الخطيب تم إجباره على خلع ملابسه. خلال جلسات التحري تعرض الرجل عدة مرات للضرب بالكابلات على قدميه. في أول أيام اعتقاله كان في زنزانه فردية بدون نوافذ و "الميزة" الوحيدة في هذه الزنزانه هي أنه استطاع أن يستلقي ولكنه شعر كما لو أنه في قبر، بعدها تم نقله إلى زنزانه جماعية. تحدث الشاهد مثل العديد من المعتقلات/ المعتقلين* السابقين عن الظروف الكارثية هناك فقد كانت الزنزانه دائماً ممتلئة على آخرها وبها عدد من المعتقلين يصل إلى 40. حتى أنه لم يكن هناك مساحة للاستلقاء على الأرض ووجب على الكثيرين أن ينامو وهم جالسون. وتحدث الشاهد عن وضعية أو طريقة خاصة للنوم تعلمها المعتقلون حتى يوفرنا مساحة خلال النوم.

وقال الشاهد أن معظم جراح المعتقلين لم تتم معالجتها وقد انتشر القمل في كل مكان. وتورمت قدماه من الضرب حتى أن المشي أو الوقوف سببا له الألام، وتم تهديده بأنه أحدهم سينكف بجرمانه من القدرة على الانجاب. وقد كان في استطاعته سماع الصراخ العالي للمعتقلين الآخرين من شدة التعذيب. بالإضافة إلى ذلك خسر الشاهد حوالي 10 إلى 12 كيلو جرام من وزنه خلال فترة اعتقاله، فلم يكن هناك طعام كافٍ. ولم تستلم عائلته خلال هذه الفترة أي تأكيد رسمي على اعتقاله. بعد اعتقاله في فرع الخطيب تم نقله إلى معتقلين آخرين حتى تم إخلاء سبيله.

بعدما أدلى الشاهد بأقواله قدم الدفاع طلب تقديم أدلة: فقد أكد أحد خبراء الخطوط على أن *إياد* كتب الوثيقة المقدمة بيده وكانت الوثيقة عبارة عن خطاب كتبه *إياد* إلى دفاعه. كتب *إياد* تعليقا بخصوص صور قيصر التي تم عرضها في القضية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ووصف *إياد* كيف أن صور الجثث جعلته مذهولاً وجعلته يبكي خلال عودته إلى السجن وشكر قيصر الذي أصبح بطلاً بنشره لهذه الصور. كان *إياد* أثناء اندلاع الثورة عام 2011 وجرائم النظام أمام قرار صعب إما أن يمتنع عن تنفيذ الأوامر و الذي يعنه موته بالتأكيد و إما أن يهرب لكن كان عليه حينها أن يترك عائلته ورائه و حتى يحمي عائلته قرر أن ينتظر حتى سنحت الفرصة له و لعائلته أن يهربوا سوياً في 2012. و سأل *إياد* القضاء عن مقدار أهمية حمايته لعائلته، وطالب المحكمة أن تجاوب على هذا السؤال ليس له فقط ، ولكن لكل الجنود في المستقبل الذين يندلع في بلادهم ثورة ويقفون أمام نفس القرار. وفي النهاية قدم الشكر لمجلس القضاء ولمقدمي الإدعاء في هذه الدعوى ولدفاعه. وبالأخص لكل الشهود الذين يدلون بأقوالهم ضد جرائم تعذيب نظام الأسد. وأراد أيضاً أن يذكر بكل من لازال يصمد في سوريا أملاً في الديمقراطية والحرية والسلام ويواجه النظام الذي ما زال يقوم بتعذيب الناس.

و لكن ما لم يذكره في هذا الخطاب هو دوره الشخصي، فبحسب الدعوى القضائية *إياد* بصفته موظف ذو رتبة قيادية في مفرزة 40، هو أيضاً مسؤول عن اعتقال العديد من الأشخاص و باحضارهم بشكل واعي إلى فرع الخطيب الذي يمارس التعذيب والقتل.

و أكد دفاعه أن موكلهم كتب هذا الخطاب بدون مساعدتهم. ورداً على سؤال القاضية الرئيسية إذا بإمكان المتهم تأكيد أنه كتب هذا الخطاب بنفسه وضح الدفاع أن *إياد* سيتابع إلتزامه بالصمت. وعليه رد المدعي العام أنه يستلزم من أجل تقرير خبير كتابة يدوية عينة للمقارنة وأن هذه العينة غير موجودة.

محاكمة الخطيب، يوم 48 و 49، الأول و الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 2020: يتحدث أحد العاملين السابقين في المخابرات العامة عن دور أنور ر. في فرع 251

كانت أقوال أحد الضباط المنشقين عن المخابرات العامة السورية في بؤرة اهتمام يومي 48 و 49 من المحاكمة أمام المحكمة الإقليمية العليا لكوبلنتس. في البداية بدى على الشاهد القلق و لم يجب على الأسئلة بشكل واضح وانما بشكل مراوغ. ولكن بمرور الوقت تحلى الشاهد بالهدوء و ظهرت عليه الخبرة أكثر.

اتضح منذ بداية الإدلاء بأقواله أن الشاهد ملم جيداً بمعلومات حول تنظيم المخابرات العامة. و قد قال الشاهد أنه عمل لمدة 30 عاماً في المخابرات العامة في فروع مختلفة. عندما بدأت المظاهرات في عام 2011 ضد النظام السوري حتى انشاقه و في النهاية لجوئه إلى ألمانيا عمل الشاهد في الإدارة و لذلك فإن فرع الخطيب للتعذيب مألوف بالنسبة له. و قد ركزت أسئلة

القاضيات/القضاة* أيضًا على هذه المعلومات من الداخل. و ذكر الشاهد متخذى القرار الذين أداروا فرع الخطيب في 2011 و 2012 و هم اللواء توفيق يونس مدير الفرع. بالإضافة إلى العقيد/نور ر. مدير قسم التحقيقات فى الفرع و كانت وظيفته هي الحصول على المعلومات "بأي وسيلة ممكنة". أما بالنسبة للقرارات المهمة مثلًا الإعتقال الجماعي فقد قام حافظ مخلوف بإتخاذها. و قد وصفه الشاهد بأنه "منفذ تعليمات الأسد". أما العلوي طالب حسن فقد ساعد/نور ر. فى تنظيم و إدارة جلسات التحقيق. و أحد النقاط المهمة بالنسبة للشاهد كانت أن نظام الأسد لم يثق إلا بالعلولين منذ إندالغ الثورة على أقصى تقدير. فالإنتماء الديني إلي شخص مهم للغاية بالنسبة للنظام.

بعدها تحدث الشاهد عن جهاز إدارة المخابرات العامة- والذي لديه إطلاع عميق عليه-. و وصف الشاهد أن فروع المخابرات العامة الأخرى كانت ترسل مستندات إلى الإدارة و عليه قامت الإدارة بتسجيلها بشكل رقمي و حفظها فى قواعد البيانات . اختصت العديد من المستندات بالتعذيب و بحالات وفاة. و أوضح الشاهد احدى التعليمات المعتادة فى جلسات التحقيق؛ إذا كتب المدير فى التعليمات " اقتراحات للحصول على مزيد من المعلومات " يعنى ذلك أن هذا أمر بتعذيب المعتقل/ة* . و بحسب قول الشاهد يعرف جميع العاملين بالمخابرات العامة ذلك. و منذ آذار/مارس 2011 ازداد عدد هذه التعليمات. و أضاف الشاهد أنه رأى تعليمات بالتعذيب من فرع 251 بشكل متكرر و التي قد وقع عليها/نور ر.

بالإضافة إلى ذلك أرسلت فروع المخابرات العامة ما يسمى بسجل الموت إلى الإدارة و فى هذا السجل تم تقيد أسماء المعتقلات/المعتقلين* المتوفين. استملت الإدارة كل يوم عدة قوائم عليها أسماء العشرات من الموتى. و لم يُذكر فى العادة سبب الموت .

و بشكل مثير للإعجاب وصف الشاهد خوفه الشخصي: فقد تم التحقيق معه من قبل/نور ر. بعدما رفض أن يشارك فى فض وقمع المظاهرات و تم إرساله إلى السجن عدة مرات لفترة زمنية قصيرة و تعرض للتعذيب. و قال الشاهد أنه خلال سنوات الحقِّ الثورة "انكسر كل شيء بداخلنا" و أن خوفه من النظام السوري مازال موجودًا و هو فى ألمانيا .

خلال الإدلاء بأقواله نبه الشاهد عدة مرات على أن ظهوره أمام المحكمة يمكن أن يؤدي إلى تبعات سيئة لعائلته. فقد تعرضت عائلته بالفعل للتهديد من أتباع النظام الذين طالبوا من عائلته أن يحدوه عن الإدلاء بأقواله فى كوريلنتس. و قد شعر العديد من صديقاته/أصدقائه* ب "انتقام النظام" و اظهر الشاهد قلقه حتى على سلامته الشخصية. اقرت القاضية الرئيسية بصعوبة الموقف ولكنها لم ترى مفزًا من التزامات الشهود. و لذلك طالبت القاضية منه عدة مرات خلال المرافعة أن يدلى بشهادة صادقة و كاملة .

و فى صباح يوم 3 كانون الأول/ ديسمبر، اليوم الخمسون من المحاكمة وصل تهديد وباء كورونا الى المحاكمة، الأمر الذي سبب بالغاء جلسة الاستماع لأحد المدعيين المشتركين حسب جدول المحكمة، وذلك لأن أحد أعضاء هيئة المحكمة وجب عليه أن يقوم بالعزل الصحي ، ومن غير الواضح متى ستتابع الجلسة وكيف سيؤثر ذلك على مسار القضية.

محاكمة الخطيب، يوم 46 و يوم 47 من المرافعة، الخامس و العشرين و السادس و العشرين من تشرين الثاني 2020:
يقوم أحد الناجين من فرع الخطيب بالتعرف على/نور ر.

أدلى شاهد تم اعتقاله مرتين فى فرع الخطيب بأقواله فى اليوم 46 من قضية سوريا أمام المحكمة الإقليمية العليا لكوريلنتس و طلبت محاميته فى بداية المرافعة أن تسمح المحكمة له بأن لا يكشف عن هويته و بأن يغطى وجهه جزئيًا خلال الإدلاء بأقواله. وذلك لأن الشاهد قلق على عائلته التي ما زالت تقيم فى سوريا. و وافقت المحكمة على الطلب لأن أقوال الشاهد يمكن أن تعرض عائلته للخطر.

بعدها بدأ الشاهد بالإدلاء بأقواله: حكى الشاهد عن أول مرة تعرض فيها للاعتقال و كانت فى آذار/مارس 2011 بالقرب من دمشق وذلك لأنه شارك فى مظاهرة ضد نظام الأسد. و بعد أن تعرض للضرب القاس تم نقله إلى فرع الخطيب و هناك أُستقبل بما يسمى " حفلة الترحيب" سيئة السمعة و لكنها معتادة فى سجون المخابرات العامة السورية. و هناك ضُرب بعصاة خشبية فى وجهه و أدى ذلك إلى عدم قدرته على الرؤية بأحد العينين لفترة مؤقتة و فقدانه عدة أسنان. بالإضافة إلى كسر عدة ضلوع فى الصدر مما صعب عليه التنفس.

و بعدها أحضر الشاهد إلى زنزانه جماعية خانقة و مملوءة على آخرها. و لاحقاً فحصه أحد المسعفين الذي دبر إرسال الشاهد إلى المشفى. و عند وصوله هناك قام رجال الأمن الذين صاحبوه بإهانته بصوت عال مما جعل مرضى آخرين يبصقوا عليه. و بالرغم من قيام أحد الأطباء بإعطائه وصفة طبية، قام أحد رجال الأمن فى الطريق إلى السجن بتقطيعها. و بعدها أحضر الشاهد إلى التحقيق وهو معصوب العينين ولكنه استطاع من خلال فتحة رؤية ما يحدث حوله. اتهمه الضابط الذي قام بالتحقيق معه بأنه ينتمى إلى جماعة إرهابية. ورد الشاهد بشكل ساخر على هذا الاتهام، مما جعل الضابط يضربه عدة مرات فى وجهه و يركله بركبتيه بقوه فى بطنه. و سألته القاضية إذا بإمكانه التعرف على هذه الضابط و أشار الشاهد إلى دكة المتهمين، إلى أنور ر. و استقبل أنور ر. الاتهام بتعابير وجه جامدة. و هنا جرت وشوشة بين صفوف الحضور.

وقال الشاهد أنه تم التحقيق معه ثلاث مرات خلال اعتقاله الأول و تعرض للتعذيب- وأنه اعترف بمشاركته فى المظاهرات فقط فى آخر تحقيق. و أجبره أحدهم على التوقيع على أنه لن يشارك فى أي احتجاجات أخرى. و بعد حوالى أسبوع من اعتقاله تم إخلاء سبيله.

بعدها بعام فى آذار-مارس 2012 تعرض الشاهد للاعتقال مرة أخرى من قبل قوات الأمن و تم إحضاره إلى فرع الخطيب. و هناك انتظرته مرة أخرى "حفلة الترحيب" القاسية و تحقيقات بدون رحمة و معايير نظافة سيئة. فالزنزانه التى قضى فيها الشاهد طوال اليوم و النهار مع 350 معتقلاً آخرًا كانت مغلقة من جميع النواحي و فقط من خلال فتحة فى الباب كان الأكسجين يدخل إليها. التهمت جروح المعتقلين الناتجة عن التعذيب بسرعة شديدة و امتلأت فى بعض الحالات بالصدأ و فى بعض الأوقات اجتاحت الديدان الزنزانه. و لدى الشاهد ذاكرة معينة عن أحد المعتقلين المصابين معه فى الزنزانه و الذى مات بعد عدة أسابيع طويلة من الآلام الناتجة من إصابته فى الزنزانه. و طلب زملائه فى السجن من الحرس أن يوفرو له رعاية صحية ولكن بدون جدوى. و بدلاً من ذلك أمر الحراس المعتقلين بأن يضعوا المصاب بجانب المراض المتسخ و أن يتركوه هناك ليموت. و وصف الشاهد كيف أن زملائه فى المعتقل جُنوا من ظروف الحبس هذه - الوقوف لعدة أيام، مصابين و بدون نوم- و أنه رأى آثار كبيرة للتعذيب على المعتقلين معه فى الزنزانه. و بعد عدة أسابيع تعرض الشاهد للضرب مجدداً من قبل ضابطين فى المخبرات العامة و بعدها وضعوه فى غرفة مظلمة. و بعد عدة أيام تم التحقيق معه مرة أخرى فى فرع الخطيب. و من ثم تم نقله إلى سجن آخر تابع للمخبرات العامة.

وكان الشيء المحزن جداً للحاضرات/الحاضرين* هو وصف الشاهد لأفكار الانتحار القاسية التى تكونت خلال فترة اعتقاله. و بالرغم من أن الرجل استطاع بحد أقواله أن يسترد صحته الجسدية إلا انه يعانى حتى الآن من اضطرابات فى النوم و من الذكريات الصادمة. الجزء المهم جداً للمحاكمة هو أن الشاهد استطاع التعرف على المتهم الرئيسي أنور ر. من بين ثمانية صور عُرضت عليه فى أحد جلسات الاستماع السابقة من قبل مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية.

سأله الدفاع فى اليوم التالى من المرافعة عن جلسة الاستماع لأقواله فى فرنسا بحجة أنه عُرض عليه هناك الثمان صور أيضاً و طلب الدفاع أن يحدد الشاهد بوضوح اذا ما استطاع فى ذلك الوقت التعرف على أنور ر. بين هذه الصور و لم يكن الشاهد متأكدًا. و لكن النائب/النواب* العامون قد أبلغوا من قبل أن الشرطة الفرنسية استلمت صور أنور ر. بعد جلسة الاستماع مع الشاهد.

طرح ممثلى المدعيات/المدعين* المشتركين بضعة أسئلة عن الاعتقال الأول فى فرع الخطيب و تحديداً بخصوص وصف تفاصيل جلسة الاستماع الأولى حتى يتم مقارنتها مع أقوال أنور ر.

ستتابع المحاكمة فى يوم 1 من كانون الأول/ ديسمبر 2020

محاكمة الخطيب، يوم 45، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020: تتحدث شاهدة عيان عن العنف الجنسي فى السجن السورية.

كانت أقوال احدى الناجيات و المدعية المشتركة فى بؤرة اهتمام يوم 45 من المرافعة أمام المحكمة الإقليمية العليا لكوبلنتس. عملت الشاهدة كمعلمة رياضيات و تم اعتقالها خمس مرات من قبل النظام. و فى هذا اليوم ركزت المحاكمة بالأخص على أول اعتقالين. و بمصاحبة و دعم محامى المركز الأوربي لحقوق الدستورية و حقوق الإنسان باتريك كروكر ممثلها فى المحاكمة، استطاعت الشاهدة أن تدلى بأقوال عن هذه الاعتقالات بشكل واضح و هادئ و مستفيض.

تعرضت الشاهدة للاعتقال لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في دمشق عندما شاهدت هي و بعض المتظاهرات كيف ضرب أحد رجال الأمن شاب صغير في العمر و أرادوا مساعدته. و بعدها أحضرها رجال الشرطة إلى أحد مركز الشرطة و هناك كان يجب عليها أن ترقد مع المعتقلات الستة الأخريات على الأرض وتعرضن جميعاً للضرب و بعدها تم نقلها إلى أحد هيئات الأمن الجنائي، و بعد ثلاثة أيام أفرج أحد القضاة عنها.

حدث الاعتقال الثاني في شباط/فبراير 2012. كانت الشاهدة في شقتها و كانت تفرز بعض الأدوية التي كان من المفترض إرسالها إلى حمص و حينها اقتحم غرفتها حوالي 20 موظفاً من المخابرات العامة. و تم اعتقال الشاهدة و أخيها في فرع الخطيب. و هناك تم استجوابها لمدة ثلاثة أيام. و قام شخصان باستجوابها عن الأسئلة و احتمالية انتمائها لأحد الحركات السياسية. و في اليوم الثالث تم احضارها إلى فرع 285 التابع إلى المخابرات العامة و هناك قضت 21 يوماً.

بشكل واثق و مستفيض و صفت الشاهدة كيف كانت تسمع باستمرار في كلا الفرعين صراخ الشباب و كيف رأت أجسامهم الهزيلة ملقاة على الأرض في الممر. و في فرع 285 شهدت على "حفلات الترحيب" التي قام فيها حراس السجن بضرب المعتقلات و المعتقلين* الجدد و ركلهم و ضرب رؤسهم في الحائط. لم ترى الشاهدة جثث في الزنازين و لا في الممرات و لكنها استطاعت مرة واحدة أن ترى من خلال نافذة زنازنتها كيف حمل أربعة موظفين في الفرع جسد ملفوف في لحاف- و كان هناك علامات واضحة للتعذيب على هذا الجسد و كان هزياً. و من خلال نافذة زنازنتها استطاعت مرة واحدة أيضاً أن ترى كيف احتشد موظفون مسلحون في الفرع. و افترضت الشاهدة انهم قاموا بقمع المظاهرات.

و بحسب أقوال الشاهدة فهي لم تتعرض شخصياً للتعذيب. و لكن في طريقها من و إلى جلسات التحقيق و الحمام قام الحراس بضربها بيديهم أو بواسطة عصاة غليظة. و كانت النظافة و العناية الصحية في فرع الخطيب سيئة. و صحيح أنهم أعطوها مرة حبوب مسكنة للألم عندما طلبت ذلك و لكنهم رفضوا أن يعطوها فوط صحية خلال دورتها الشهرية.

بالإضافة إلى ذلك أخبرتها العديد من المعتقلات الأخريات عن العنف الجنسي في السجن. و عند وصولها إلى فرع 251 تم فحصها من قبل ممرضة الهلال الأحمر و عندما خلعت ملابسها بالكامل حاول أحد العاملين في السجن دخول الغرفة. و أوقفته الممرضة بقولها أن الشاهدة " لديها الدورة الشهرية"- ولكنه رآها عارية على الرغم من ذلك. و كان أحد حراس فرع 251 و الذي كان يحضرها إلى التحقيق يقترب منها كثيراً و يلتصق بها و يلمس ثديها. و تكررت الحادثة عدة مرات.

كانت الإهانات المختلفة حتى الإهانات ذي الطبيعة الجنسية على الأجنحة اليومية في الفرع. تتذكر الشاهدة أنه طوال فترة اعتقالها لم تُدعى باسمها و لكن نُعتت بأسماء مهينة مثل "عاهرة". بالإضافة إلى ذلك تحدثت الشاهدة عن التهديدات بالاعتصاب التي تلقفتها أيضاً أمام أختها و أخيها. و ردًا على سؤال القاضية الرئيسية أكدت الشاهدة أنها أخذت هذه التهديدات على محمل الجد و خافت أن يصيبها أو يصيب أفراد عائلتها سوء من جديد.

و بناءً على أقوال الشاهدة قدم ممثلي المدعيات و المدعين* المشتركين المحامان الشريكان للمركز الأوروبي لحقوق الدستورية و حقوق الإنسان ECCHR، باتريك كروكر و سباستين شارمر باسم 8 مدعيات و مدعين* مشتركين طلباً بعدم معاملة حوادث العنف الجنسي كحوادث فردية بحسب القانون الألماني كما تم التعامل معها حتى الآن. بل يجب اعتبار العنف الجنسي جزءاً من الجرائم ضد الإنسانية و التي يُتهم فيها/نور ر. فالاعتصاب و كل أنواع العنف الجنسي يعتبروا جزءاً من الهجوم الموسع و الممنهج على الشعب السوري و يتم استخدامهم بشكل موجه بهدف القمع. و قد أكد المحاميان على قولهما بالإشارة إلى مرافعات سابقة اثبتت هذه الجرائم و مواضع أخرى عديدة في ملف الخطيب تم نشرها للرأي العام. بالإضافة إلى ذلك دعم المحاميان حجتهما بواسطة تقارير منظمات دولية و طالبا بقراءة هذه التقارير كأدلة اثبات.

وطالب المحاميان بتحديث الاتهام و تحضير نور ر. لاتهام جديد محتمل بالعنف الجنسي الذي وصفاه ب " أحد أظع الجرائم ذي العواقب الوخيمة و تم ارتكاب هذه الجرائم بشكل واعي لقمع الناجيات و الناجين*" و أنهى المحاميان أقوالهما بأن موكلاتهما و موكلتهما* يجمعهم "الأمل أن الأشخاص الذين اختاروا الطريق الصعب و كسروا الصمت سيسمع مجلس القضاء لهم ". و خلال قراءة الطلب ضرب/نور ر. رأسه عدة مرات في يديه. أما عن دفاعه و المشاركات و المشاركين* الآخرين في القضية فقد امتنعوا عن أخذ موقف بخصوص الطلب.

سُتتابع المحاكمة يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

محاكمة الخطيب، يوم 43 و 44، 17 و 18. تشرين الثاني/نوفمبر 2020: رئيس تحريات منظمة غيرهادفة للربح - كرسنوفر إنجل - يدلي بأقواله.

أيضاً في محاكمة كوريلنتس أصبحت إجراءات تقليل انتشار فيروس كورونا أكثر صرامة ، فعلى زانرات و زانري* المحكمة الآن أن يملوا استمارة تسجيل و يظهرها عند دخولهم. و هكذا اصبح الطابور أمام المحكمة فى يومي 43 و 44 من محاكمة الخطيب أطول فى نفس الوقت الذي جرى فيه الاستماع إلى أقوال الشاهد كرسنوفر إنجل رئيس التحريات فى لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) فى كوريلنتس. ومن يهتم بمتابعة و محاسبة المسؤولين عن الجرائم فى سوريا يعرف (CIJA) و هي منظمة خاصة تقوم بتجميع أدلة لدعم التحريات القانونية. و منذ فترة طويلة يناقش خبراء و خبيرات* القانون الجنائي الدولي ما اذا كانت هذه الأدلة صالحة للاستخدام فى المحاكمة بالفعل أم لا. و اليوم فى كوريلنتس تم عرض الأدلة لأول مرة بشكل مفصل أمام الرأي العام و لذلك أيضاً ينتظر الكثيرون أقوال إنجل بتربق شديد. وقد قامت المنظمة الغير الهادفة للربح الاستقصائية منذ عام 2012 بحسب قول إنجل بجميع و تأمين وإرسال حوالي 800.000 صفحة لوثائق أصلية تابعة للمخابرات العامة السورية و الجيش إلى خارج سوريا. و إنجل هو رئيس التحريات فى اللجنة و مسؤول عن التعاون مع المصالح المحلية المختصة بالملاحقة القانونية و فى هذا السياق تعاون أيضاً مع مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية فى قضية الخطيب.

و فى البداية وصف إنجل طريقة عمل مؤسسته و بالأخص ما يتعلق بتأمين وضبط الوثائق وبعدها تحدث عن معلوماته عن الهياكل الأساسية والهيئات المسؤولة عن قمع المظاهرات و الإضرابات فى عامي 2011 و 2012. و برهن على أقواله بواسطة وثائق تابعة للمخابرات العامة السورية التي تم تجميعها من قبل لجنة العدالة والمسائلة الدولية. فمثلاً فى يوم 5 آب/أغسطس 2011 تم إعطاء تعليمات إلى مراكز المخابرات ومراكز الشرطة تضمنت عدة أشياء منها ذكر مجموعات من الأشخاص التي يجب التركيز عليهم ضمن عمل المخابرات والشرطة. وهم أشخاص يمولون المظاهرات مادياً أو يدعون إليها أو أشخاص من المعارضة أو أشخاص لهم اتصال مع الخارج. وفي الوثائق الصادرة من قبل جهات عالية المستوى صارت النبذة أفسى بشكل تدريجي وصار واضحاً أكثر وأكثر أنه يجب التعامل مع المظاهرات بالعنف. وأوضح الشاهد بواسطة تقارير داخلية من قبل مؤسسات مختلفة طريقة سير التعليمات من أعلى سلطة على مستوى الحكومة إلى حيز التنفيذ- مثلاً عن طريق محاضر الاستماع إلى المعتقلات والمعتقلين* والتي من ناحية أخرى عادت مرة أخرى إلى السلطات العليا وأدت إلى وضع أشخاص آخرين تحت الملاحقة.

تؤكد بعض الأدلة الأخرى على أن وثائق لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) أصلية. وبالمجمل أجرت لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) محادثات مع 16 شاهدة و شاهد* تم ذكرهم بالأسم فى الوثائق التي تم تجميعها من قبل لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA). هناك بالإضافة إلى ذلك وصف لظروف الوفاة لأربعة أشخاص تم التعرف عليهم فى صور قيصر.

وعندما كان المشاركون فى المحاكمة ينظرون بانتباه إلى الشرائح المعروضة كان المتهمان مهتمين بالدرجة الأولى بالوثائق الأصلية باللغة العربية. بعض الوثائق التي قدمها إنجل كانت قد نُشرت من قبل فى محاكمة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

و فى شريحة أخرى عرض إنجل كيف تم نقل المعتقلين بعرض البلد بأكمله- تم احضار الكثير منهم من مناطق عدة فى سوريا إلى دمشق و نقل بعضهم إلى مدن أخرى. هذا يحدث غالباً فى حالة تقدير المخابرات العامة أحد الأشخاص كشخص مهم أو قيم من الأجل الحصول على المعلومات. وشرح إنجل أن الجرائم ووسائل التعذيب التي وصفها الشاهدات والشهود* أمام لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) كانت متشابهة فى كل الأماكن فى سوريا، وهذه إشارة على منهجية التعذيب. واستنتج من ذلك أن هذه الجرائم تقابل معايير النموذج القانوني لجرائم ضد الإنسانية لأن النظام قابل الانتفاضات بتعذيب ممنهج وواسع النطاق وبعنف واعتقالات.

بعد استراحة الغداء تحدث إنجل عن فرعي 251 و 285 التابعين للمخابرات العامة. فرع 285 هو فرع رئيسي مختص أما عن فرع 251 الخطيب فهو مسئول عن دمشق والمناطق الريفية المجاورة. وسألت القاضيات و القاضي* الشاهد عدة مرات عن معلوماته عن اختصاص كل فرع بأي نوع من المعتقلين- و لكن بحسب أقوال إنجل لم يمكن التعرف على ذلك بوضوح. و شرح الشاهد أن القسم الفرعي 40 التابع إلى فرع 251 كان ذا سمعة سيئة واستقلالية كبيرة. وكان حافظ مخلوف مدير القسم

و هو قريب عائلة الرئيس الأسد. وقد ذكر حارس أمن القسم أمام أحد الشهود أن العديد من المعتقلات و المعتقلين* ماتوا في فرع الخطيب بسبب التعذيب و ظروف الحبس.

بالإضافة إلى ذلك وجدت لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA) أدلة على قيادة/نور ر. لفرع التحريات المركزي للمخابرات العامة السورية (فرع 285) لبضعة أشهر بعد رحيله عن فرع 251 في صيف 2012 و أثبت على هذا بواسطة وثائق تظهر دخول محاضر التحقيق أو معلومات من أو عن المعتقلات و المعتقلين*. وبالإضافة إلى ذلك بحوزة (CIJA) ثلاثة تقارير تحريات تثبت أن/نور ر. كان رئيس ما يسمى باللجنة المركزية للتحقيقات. وذكر أحد هذه التقارير أحد الأشخاص الذين تم استجوابهم و الذي تحدثت معه (CIJA) لاحقًا. وتضمن محتوى التقرير ظروف الحبس والتحريات والانتهاكات-ولكن لم تظهر التعذيب و الانتهاكات التي وصفها الشاهد أمام (CIJA) في التقرير. و دار التساؤل بين متابعي القضية عن أسباب عدم محاكمة هذه الجرائم أمام محكمة كوبلنتس؟

و في اليوم التالي استجوبت دائرة القضاء والمشاركات والمشاركون* في المحاكمة الشاهد. و دار الاستجواب في المقام الأول حول نشأة و طريقة عمل و ممولي (CIJA) و هنا وضع/نجل المعلومات التي شاركتها (CIJA) مع المدعي العام الاتحادي بخصوص المحاكمة الجارية و متى. بالإضافة إلى ذلك أراد دفاع المتهمين أن يعرفوا ما الذي يعرفه (CIJA) عن عصيان الأوامر و العواقب الممكنة بالنسبة إلى العاملين في المخابرات العامة السورية. وصف/نجل أن النظام بعث رسائل واضحة بلا شك: من لا ينفذ أوامر قمع المظاهرات المعارضة بشكل صحيح، يجب الإبلاغ عنه و هكذا بصير رافضي أوامر التنفيذ أنفسهم هدفًا محتمل.

بعد انتهاء الشاهد من أقواله أشارت هيئة القضاة إلى تفصيل تنظيمي مهم: وهو أن مجلس القضاء يخطط حاليًا أن يفصل قضية/بياد أ. ابتداءً من 17 شباط/فبراير 2021 والاستماع إلى القرار النهائي. و أردت المحكمة أن تعلن يوم 24 شباط/فبراير الحكم النهائي. ولكن سيكون حكم مع التحفظ لأن أشياء غير متوقعة يمكن أن تحدث في قضايا كبيرة مثل هذه القضية -بالأخص في وقت انتشار الكورونا- و التي يمكن أن تؤثر على الخطة الزمنية.

بالإضافة إلى ذلك ابتداءً من كانون الثاني/يناير 2021 لن تتعد المحكمة في قاعة المحكمة الكبيرة التابعة للمحكمة الإقليمية و لكنها ستعقد في قاعة أخرى في المحكمة الإقليمية العليا. و يتم إعادة بناء هذه القاعة الآن لتسع المشاركات و المشاركين* في المرافعة مع المحافظة على قواعد التباعد. و يعني هذا أيضًا أنه سيتوفر أماكن أقل بكثير للحضور. أما في الأيام المهمة جدًا مثل يوم النطق بالحكم يمكن الانتقال مرة أخرى إلى قاعة 128 في المحكمة الإقليمية.

محاكمة الخطيب، يوم 41 و يوم 42، الثالث و الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر 2020: يعطى الخبير دكتور ماركوستوشيلد رأيه عن صور قيصر

انشغلت المحكمة المحلية العليا في كوبلنتس في اليوم 41 مثل ما فعلت في الأسبوع السابق بالنظر في صور قيصر. تم دعوة دكتور ماركوستوشيلد (جامعة كولونيا) كخبير ليقوم بتقديم فحوصاته. فقد قام الطبيب الشرعي منذ عام 2017 بفحص كل صورة من صور قيصر على حدى و التي وصل عددها في المجلد إلى 26.938 صورة للمتوفيين في المعتقلات السورية. و قد قام بهذا الفحص سويًا مع زميله له. و قد انتهى هذا الفحص الذي استغرق عدة أعوام منذ بعضة أسابيع فقط.

قدم غوتشيلد شرح مفصل أمام المحكمة. فقد وصف حتى أصغر التفاصيل عن الإصابات التي عانى منها الأفراد في صور قيصر وفق تقييمه. كما شرح أيضًا كيف تؤكد هذه الإصابات على أقوال الشاهدات و الشهود* حتى الآن. ولكل نوع من الإصابات و التعذيب عرض الخبير العديد من الأمثلة من الصور و اظهرت الصور قسوة الجرائم. و بالرغم من أن الخبير عرض الصور بشكل رزين، سيطر على الأجواء في المحاكمة هدوء مليء بالتوتر. و مع كل صورة عرضها الخبير ازدادت الأجواء كآبة و باقتراب نهاية المرافعة. وجه العديد من الحاضرين و الحاضرات* نظرهم بعيدًا عن الصور المعروضة، فمشاهدة هذه الصور القاسية كان مثيرًا للإضطراب لدرجة يصعب تحملها.

في بداية أقواله ركز الخبير على الفحص البصري للصور و الذي قام بعمله بطلب من الشرطة الألمانية الاتحادية و قد أظهر غوتشيلد منهجية واضحة للإصابات يسهل التعرف عليها، فقد حدث أكثر من مرة أنه هو و زميلته كانا مقتنعين أنهما قد رأيا صورة من قبل بالرغم من أنهم لم يروها و هذا لأن الصورة تشابه صور أخرى بدرجة كبيرة. كانت الإصابات متشابهة لهذه الدرجة.

و قد عرض الطبيب الشرعي الاحصائيات الناتجة عن بحثه؛ فقد استطاع أن يثبت بشكل مؤكد في 88,6 بالمائة من الحالات أن الشخص الظاهر في الصورة متوفى وكانت باقى الحالات وفق تقيمه أيضاً متوفية و لكن لم يظهر عليهم علامات مؤكدة للموت مثل الصمّل الموتى وازرقاق الجثة و لا آثار تعفن و هذا لأنهم كانوا بشكل جزئي مغطين بالملابس أو متسخين بشكل كبير. و علاوة على ذلك كان لدى الكثير من المتوفيين إصابات سابقة في معظم الحالات بسبب تأثير تعذيب بدون أدوات حادة. بالإضافة إلى ذلك أظهرت العديد من الصور أفراداً مشوهين لدرجة أن الطبيب الشرعي -برغم خبرته التي تفوق الأربعين عاماً- اضطر أن يقوم ببحث عن كل إصابة على حدى. و قد استدل على أن الكثير من الأجسام تعرضت لعنف عن طريق أدوات حادة و أظهرت بعض الجثث آثار خنق و حوالي نصف الأشخاص الظاهرين في الصور كانوا عريانيين بالكامل و على رأي الخبير فقد تم نزع الملابس الداخلية خصوصاً لغرض الصور ولكن لا يجد الخبير تعليلاً لذلك.

في الجزء الثاني لأقواله قارن غوتشيلد أقوال الشاهدات و الشهود* مع نتائج الطب الشرعي و بالأخص الأقوال و النتائج المتعلقة بفرع الخطيب. و نتيجته هي أن وصف الناجيات و الناجين* توافق بشكل كبير فحوصات الطب الشرعي التي قام بها. و قد تنوع التعذيب في المعتقلات السورية من الضرب و الحرق و اقتلاع الأظافر و أجبر الكثير من الضحايا على الوقوف لفترات طويلة و قد استطاع الخبير معرفة ذلك عن طريق الأورام الموجودة في الساقين. و أخيراً قال غوتشيلد أنه يظن أن من المرجح جداً ان الوفاة في العديد من الحالات تمت عن طريق الإعدام أو تم تركهم ليلاقوا حتفهم و هذا أيضاً يتوافق مع أقوال الناجيات و الناجيين*.

و في الجزء الثالث من تقريره شرح غوتشيلد إلى أي حد يمكن الاستدلال من صور قيصر على معايير النظافة و الرعاية في المعتقلات السورية و بالأخص في فرع الخطيب. و قد أدلى العديد من الشاهدات و الشهود* في تقرير مرحلي من مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية مثلاً أن الزنزانات كانت غالباً ممتلئة بشكل كامل. و استطاع غوتشيلد أن يؤكد على صحة أقوال الشاهدات و الشاهدين* عن الإصابة بالطفيليات و التي تشير على قلة النظافة في فروع السجن. أما بخصوص الغذاء و العناية الصحية فلم تظهر الصور رؤية واضحة و لكنها بهذا عكست الأقوال المختلفة. فبحسب الأقوال تلقى بعض الأفراد تغذية كافية و البعض تلقوا رعاية صحية و على عكس ذلك عانى البعض من نقص الغذاء و وضمت جروحهم فقط بقصاصات قماش متسخة.

و باختصار أفاد الخبير أنه يمكن الاستدلال من ملفات قيصر على وجود تعذيب ممنهج و إهمال في السجون السورية. و قد أشارت كل نتائج فحوصاته على ذلك. بالإضافة إلى ذلك أكد غوتشيلد أن معظم أقوال الشاهدات و الشهود تتوافق مع المعلومات التي تعطيها الصور.

و في اليوم التالي للمحاكمة تم مناقشة ترجمة ملف سيرة ذاتية و بعدها تمت قراءة بيان رسمي صادر عن جهاز الاستخبارات الفيدرالي الذي دار حول هيكله و نظام المخابرات العامة السورية.

ستتابع المرافعة يوم 17 من تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

محاكمة الخطيب، يوم 39 و 40، الثامن و العشرين و التاسع و العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 2020، ملف قيصر:
انشغلت المحكمة بتقارير مكتب محاماة كارتر روك و تقارير مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية

كان من المخطط في اليوم التاسع و الثلاثين و اليوم الأربعين من المرافعة أن تتطرق المحكمة إلى قيصر-المصور الشرطي العسكري المنشق- و الصور المهربة و لكن على عكس ذلك قرأت المحكمة في اليوم التاسع و الثلاثين تقريراً صادراً من قبل مكتب محاماة كارتر روك الصادر عام 2014 و الذي يقوم بتقييم مصداقية بعض أدلة تعذيب و إعدام أشخاص تم اعتقالهم من قبل نظام الأسد الحالي.

كوّن مكتب المحاماة فريقاً من خبراء في القانون الجنائي الدولي في متابعة جرائم الحرب لكتابة هذا التقرير بتكليف من حكومة قطر. وقد استجوب الخبراء قيصر عدة مرات في كانون الثاني 2014 لتقدير مصداقيته و تقييم الصور. و أخبرهم قيصر أنه عمل 13 عامًا كمصور للشرطة العسكرية السورية. منذ بداية الحرب الأهلية عام 2011 اختلف عمله فيبل تصوير مواقع الجرائم و الحوادث كان عليه تصوير المعتقلين المتوفيين. أحضرت جنث المتوفيين إلى عدة أماكن منها المشفيات العسكرية المزرة و تشرين. و قد تم إرساله إلى هذه المستشفيات بمرافقة طبيب و أحد أعضاء القضاء. و حملت الجنث رقمًا مرجعيًا للجنث و آخر لرقم الفرع التابع للمخابرات العامة المسؤول عن اعتقال و وفاة الشخص. و في المشفيات العسكرية تلقت الجنث رقم ثالث من المفترض أن يثبت أن الوفاة حدثت في المشفى. و بسبب قلقه العميق مما يحدث أرسل قيصر نسخ هذه الصور على وحدة ذاكرة إلكترونية "يو اس بي ستيك" إلى "سامي" و هو احد المسؤولين عن التواصل معه والذي يثق به قيصر. كان مجمل الصور 50000 و يظهروا أكثر من 11000 ضحية. و فحص فريق الطب الشرعي في المجمل 5500 صورة تظهر حوالي 1300 جنث. و بحد رأي أخصائي الكمبيوتر لم يتم تغيير أو تعديل أي من الصور بشكل رقمي. و توصل فريق الخبراء من تحقيقات الصور و استجواب قيصر أن هناك دليل واضح للتعذيب و القتل الممنهج للمعتقلين* من قبل النظام السوري.

في اليوم التالي، اليوم الأربعاء من المرافعة طلبت المحكمة من رئيس مكتب التحقيقات في الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA) أن يدلي بأقواله بخصوص صور قيصر و بخصوص جلسة الاستماع إلى "سامي" من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية.

و قد جهز رئيس التحقيقات الجنائية من أجل أقواله كل ما يعرفه عن ما قامت الشرطة الجنائية الاتحادية بتجميعه في السنوات الماضية بخصوص ملف قيصر. و يتضمن ذلك بجانب رؤية و فرز الصور من قبل سامي نفسه أيضًا تحليل الطب الشرعي من قبل جامعة كولونيا و التي سيتم إدراجها في المحاكمة الأسبوع القادم. بالإضافة إلى شهادة سامي في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 و أقوال آخريين من شهادات و شهود* معنيين تعرفوا على جنث في صور قيصر. إلى جانب تحليل صور القمر الصناعي التابع إلى مركز الطيران و الفضاء الألماني لمشفى المزرة العسكري من المزمع أنه تم تخزين بعض الجنث هناك في العراق. و تقرير مكتبة محاماة كارتر روك الذي تم قراءته في اليوم السابق. و قدمت لجنة العدالة و المساءلة الدولية (CIJA) وثائق داخلية خاصة بالمخابرات العامة السورية إلى الشرطة الجنائية الاتحادية و هذه الوثائق تدور حول ضحايا التعذيب في السجون بالإضافة إلى شهادات وفاة سلّمت إلى أقارب القتلى من قبل النظام السوري. و بحد قول رئيس المباحث الجنائية تؤكد و تكمل هذه الأدلة بعضها البعض و يعطون صورة كاملة حول مصداقية صور قيصر و تصرف النظام السوري. و أكمل موضوعًا أنه خلال تحرياته لعدة سنوات عن ملف قيصر لم يجد أي مؤشر لتزوير أي من صور قيصر أو أصلها. بالإضافة إلى أن أقوال الشاهد سامي وقت التحقيقات كانت دقيقة و هادئة و ذات مصداقية.

و استطاع رئيس التحقيقات الجنائية أن يتحدث عن جلسة الاستماع إلى سامي من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية في ألمانيا في شباط الثاني/نوفمبر 2017، فان قيصر في بداية الثورة كان يصور حوالي 10 إلى 20 جنث يوميًا. لاحقًا كان يصور أكثر من 50 جنث عليها آثار واضحة جدًا للتعذيب و التقييد و الخنق و مات الكثيرون من الجوع. كان غالبًا كل الضحايا رجالًا بين العشرين و الأربعين من العمر. و قد أكد سامي أيضًا على أقوال قيصر بخصوص عملية التوثيق الدقيق للموتى من قبل الشرطة العسكرية السورية. و امكنت هذه التوثيقات اصدار شهادة وفاة بدون أن ترى عائلات ضحايا التعذيب، الجنث و جهًا لوجه. بالإضافة إلى أن الصور تم استخدامها في نطاق بيروقراطية الحكومة كدليل على أن أوامر الاعدام تم تنفيذها. و تم اخبار العائلات أن اقاربهم قد توفوا عن طريق سكتة قلبية أو بسبب مشاكل ضيق تنفس.

و أكد سامي أن قيصر ارد أن ينشق في آذار/مايو 2011 بسبب ما رآه يوميًا و أنه سامي- أقتعه بالإقلاع عن هذه الفكرة. و بدلاً عن ذلك عليه أن يعمل على تجميع أدلة حتى يتم تتبع القاتلين بشكل قانوني و عليه تقابل سامي مع قيصر يوميًا في شقة سامي حتى يحفظ و ينظم قيصر نسخ صور التعذيب على كمبيوتر سامي. و هكذا سجل سامي الملفات المختلفة بحسب رقم الفرع الذي أحتجز فيه المتوفي و رقم المعتقل و تاريخ التسجيل و نظم الصور بحسب الفروع المختلفة التابعة للمخابرات العامة. و قال أنه في النهاية كان هناك أربعة نسخ للملفات. احدى النسخ كانت مضغوطة و تم تحميلها من قبل مجموعة تدعم قيصر على ملف جوجل درايف Google Drive و إرسالها إلى ليشيتيشتاين. و نسخة غير مضغوطة تم تحميلها أيضًا على "جوجل درايف" Google Drive تلقاها المدعى العام الاتحادي في ألمانيا عام 2013. و هناك نسخة مضغوطة موجودة

على "هارد ديسك" -وحدة تخزين إلكترونية-لدى سامى و الأخيرة نسخة غير مضغوطة موجودة أيضًا على "هارد ديسك" -وحدة تخزين إلكترونية في مكان سري في سوريا.

وقال رئيس التحقيقات الجنائية للمحكمة أن الشرطة الجنائية الاتحادية قدمت على طلب مساعدة قانونية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 لإمارات *ليشتنتشتاين*. وعليه سلمت *ليشتنتشتاين* ملفات قيصر الموجودة هناك في ذلك الوقت إلى الشرطة الجنائية الاتحادية و الطب الشرعى التابع إلى جامعة كولونيا من أجل التحقق و المعالجة التقنية. اشتمل الملف القادم من *ليشتنتشتاين* على حوال 98000 ملفًا، من بينهم 55000 اظهروا نفس المحتوى. و أرادت المحكمة معرفة مدى اختلاف الملفات المضغوطة القادمة من *ليشتنتشتاين* عن الملفات الغير المضغوطة التى تلقاها المدعى العام الاتحادي. و شرح الشاهد أن الملفات غير المضغوطة لم تحتوى فعلاً على قيمة إضافية. لأن أي عملية نسخ و بالأخص عملية تحميل الملفات على الشبكة الإلكترونية تغير بيانات تعريف الملفات.

بعد تقييم ملفات قيصر و الاستماع إلى أقوال سامى و أقوال شهادات و شهود* آخرين بالإضافة إلى مراجعة بيانات إضافية تلقها الشرطة الجنائية الاتحادية من مبلغين عديدين و من لجنة العدالة والمساءلة الدولية ، استطاعت الشرطة الاتحادية الجنائية تأكيد أن كل الصور فى ملفات قيصر التي لقطت بين آيار/مايو 2011 و آب/أغسطس 2013 تم أخذها بأمر الشرطة العسكرية التابعة للنيابة العامة العسكرية السورية.

أُختتم يوم المرافعة بعرض صور منتقاة من صور قيصر. و بهذه الصور القاسية فى الأذهان خرجت المشاركات و المشاركين* فى المحكمة إلى الخارج تحت الأمطار.

ستتابع المحاكمة يوم 3. تشرين الثاني/نوفمبر 2020

محاكمة الخطيب، يوم 38، السابع و العشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2020: الصحافية الفرنسية جاعونس لوكان تتحدث عن صور قيصر.

بعد اسبوعين استراحة بدون مرافعة واصلت المحكمة فى اليوم الثامن و الثلاثين من محاكمة الخطيب بالاستماع إلى الصحافية جاعونس لوكان. فى آذار/مارس 2016 صدر كتاب "كودنيم قيصر" بقلم الصحافية الفرنسية لوكان و حكمت فيه قصة المصور العسكري السابق الذي هرب أكثر من خمسين ألف صورة لضحايا التعذيب من قبل نظام الأسد.

دعت المحكمة لوكان كشاهدة لتحكى عن علاقتها بقيصر و كيف وصلت لصور قيصر. و بصوت واضح متماسك حكمت لوكان أولاً عن مسارها المهني كصحافية مستقلة و عملها على مدى عقود فى منطقة الشرق الأوسط. و فى عام 2011 تلقت مهمة متابعة موجة التظاهرات المعروفة ب" الربيع العربي" و عليه سافرت عدة مرات خلال هذه الفترة إلى تونس و ليبيا و سوريا و حضرت فى ربيع 2014 مؤتمر صحفى دولى بتكليف من الصحيفة الفرنسية " لو جورنال دي مانش، صحيفة يوم الأحد" و بالمؤتمر تم عرض وثائق القيصر للرأى العام. هناك أخذت على عاتقها محاولة إيجاد قيصر و إجراء لقاء معه.

و لتكسب انتباه قيصر و تريحه طريقة عملها قامت بترجمة ثلاث مقالات إلى العربية. و على حد قولها تأثر أحد المسؤولين عن التواصل التابعين لها بهذه المقالات جدا و كان هذا الشخص من معارف قيصر الموثوقة. و عليه وصل هذا الشخص المعروف ب"سامي" الصحافية بقيصر. و قد طمئننته أن الكتاب لن يكون عن قيصر و لكن عن الفظاعات فى سجون المخابرات العامة السورية و بعد مقابلات عدة بسامي سمعت لوكان صوت القيصر لأول مرة خلال مكالمة على تطبيق الاسكايب فى مارس/آذار 2015 و الذي أكد حضوره و بعدها بفترة قصيرة تقابلوا لأول مرة و توالى بعدها اللقاءات.

"كيف توصل قيصر لهذه الصور و ماذا كان دوره بالضبط؟" أرادت المحكمة معرفة ذلك. منذ بداية الحرب الأهلية 2011 تمثلت مهمة القيصر فى تصوير جثث القتلى من المتظاهرات و المتظاهرين* الذين لقوا حتفهم فى المستشفى المدنية 601 فى حمزة و فى المستشفى العسكرية 607 فى حي تشرين. قبل ذلك كانت مهمة قيصر الرئيسية هي تصوير وقائع مثل حوادث لها علاقة بالجنود. و قد حكى القيصر أن الجثث فى بداية الثورة كانت تحمل لوحات عليها أسمائهم، لاحقاً اقتصر اللوحات على ثلاث أرقام. رقم لكل مسجون، و رقم أحد الفروع الأربعة للمخابرات مثلاً 215، 248، 227 و رقم يوثق سبب الوفاة- سكتة قلبية. و كان ضمن الجثث أطفال و كبار و آثار واضحة لتعذيب و عنف شديد للغاية يصعب وصفه. و بحد تعبير قيصر، زعم

الجنود الذين أحضرو الجثث إلى المستشفيات أن الجثث تعود إلى اراهبين*. بالإضافة إلى ذلك تلقت الصحافية صورة استمارة من قيصر و وجب على قيصر أن يملأ هذه الاستمارات و أن يلحقها بصور الموتى. وظيفة هذه الاستمارات هي مساعدة الطب الشرعي في عمل الأرشفة. وأعطت لوكان صورة الاستمارة إلى القاضية المسؤولة و أثارت الاستمارة و ترجمتها أسئلة بخصوص المحتوى و الصحة و تظليل بعض السطور عند الدفاع و ممثلات و ممثلين* المدعيات و المدعين* المشتركين.

سألت المحكم لوكان عن رد فعل قيصر على عمله في تصوير المدنيين المعذبين، على حد قول لوكان فإنه لم يستطع تصديق ما رآه يومياً. و لكن تزايد عدد الموتى بشكل ضخم دفعه للرغبة في الانشقاق. و قد أخبر صديق طفولته بذلك في ربيع عام 2011 و لكن صديقه نصحه أن لا يقوم بذلك و أن يتابع عمله حتى يستطيع جمع أدلة توثق جرائم نظام الأسد. و ظل القيصر عامًا و نصف يقوم بنفس الوظيفة و في ذات الوقت بطباعة ثلاثة و خمسين صورة على " يو اس بي ستيك" وحدة ذاكرة إلكترونية و بتهريبها من المكتب و اخفائها في كعب حذائه أو في حزامه و إعطائها إلى صديقه و قد قام الثاني بنسخها و تأمين الملفات التي سلكت طريقها لاحقًا إلى النيابات العامة في فرنسا و ألمانيا و ليشنتشتاين و مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (اف بي اي) بمساعدة مجموعة قيصر كما حكمت لوكان.

و في صيف 2013 اختفى قيصر وبعدها بفترة قصيرة استطاع مغادرة سوريا بمساعدة من معارضة النظام. و هرب شخص ثالث الصور من سوريا على وحدة تخزين الكترونية "external hard drive". و في تركيا استطاع صديق قيصر بمساعدة منظمة حقوق إنسان أن يصنف الصور و يقوم بأرشفتها. هنا أراد الدفاع معرفة إذا استلم المدعي العام الاتحادي الملفات الأصلية؟ حكمت لوكان عن حديث مع صديق قيصر الذي أخبرها فيه أنه أرسل الملفات للمدعي العام الاتحادي كما استلمها. و على حد قول لوكان فإن الصور ذات جودة عالية.

بعد استراحة الغداء عاينت المحكمة صور منتقبة من صور قيصر. و طلبت من لوكان أن تعطي تقييمها؛ و أكدت الصحافية أن الصور المعروضة تشبه صور قيصر. كم عدد الناس الذين يستطيعوا تأكيد صحة الصور؟ طرح هذا السؤال من قبل ممثلات و ممثلين* المدعيات و المدعين* المشتركين. و ردت لوكان أن أقارب معتقلين و معتقلات* مختفين استطاعوا التعرف على 700 جثة عندما نشرت منظمة حقوق الإنسان التركية الصور على موقعها الإلكتروني. و أراد الإدعاء معرفة ماذا كان يأمل قيصر من نشره للصور و أجابت لوكان أنها تظن أن قيصر أراد أن تتوقف الجرائم عن طريق نشر هذه الصور و لكن هذه الآمال لم تتحقق حتى الآن و هكذا انتهت مراجعة اليوم بشكل مخيب للآمال. ستتابع المراجعة في اليوم التالي و من المخطط أن يتم قراءة تقرير مكتب حمامة كارتر روك الواقع في لندن.

محاكمة الخطيب، اليوم 37، الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2020: يدلي مراسل جريدة شبيجيل -كرستوفر غويتا- بأقواله أمام المحكمة.

في اليوم السابع و الثلاثين من المحاكمة تم دعوة كرسطوفر غويتا كشاهد في القضية و هو مراسل صحفي لمنطقة الشرق الأوسط بجريدة شبيجيل و معروف أيضًا بكتبه عن الحياة في ظل الحرب في العراق و تحت حكم داعش و بسبب معرفته الملمة بالوضع في سوريا قررت المحكمة الإقليمية العليا/كولبتنر أن تستمع إلى أقواله كخبير. و كان تطور الوضع في سوريا في السنوات 2011 و 2012 بالإضافة إلى لقائه الشخصي مع المتهم الأساسي/أنور ر. هما الموضوعان الرئيسيان في أقوال غويتا.

درس الشاهد و الخبير في التسعينيات من القرن الماضي في سوريا و قد عاد إلى هناك عدة مرات لزيارات قصيرة و لكنه في عام 2011 قدم إلى سوريا لأول مرة كمراسل صحفي لجريدة شبيجيل و في البداية دار بحثه بشكل أساسي حول فهم رؤى المعارضة و أسباب الصراع القائم.

"متى بدأ النظام السوري بإلقاء الرصاص على المدنيين/المدنيين* كرد فعل على المظاهرات؟" طرحت المحكمة هذا السؤال وجواب غويتا أن النظام قد بدأ بإطلاق الرصاص على المتظاهرات/المتظاهرات* منذ شباط/فبراير أو آذار/مارس 2011 و لكن النظام أنكر ذلك مرارًا و تكرارًا. بالإضافة إلى ذلك اعتقل النظام متظاهرات/متظاهرين* تعرضوا في هذا الوقت

للضرب وفي العادة أطلق صراخهم بعد فترة قصيرة باستثناء واقعة واحدة حدثت في حمص في نيسان/ابريل أو أيار/مايو 2011 و التي اختلفت فيها حوالي 200 شخصاً بدون أي أثر.

و وصف الشاهد المظاهرات كـ "فلاش موبس/تجمع خاطف"؛ فقد تجمع الناس في لحظة و مشوا في الشارع سوياً رافعين الياقات و قاموا بتصوير هذه المظاهرات لعدة دقائق و بعدها اختفوا. و ليستطيعوا الرد على أي هجوم محتمل من النظام قسم المتظاهرت/المتظاهرين* أنفسهم بشكل معين بحيث أن من يستطيع الجري بسرعة سار في وسط الشارع والأكبر في العمر كان يسير على طرف المظاهرة. أما بخصوص وقت حدوث المظاهرات فقد لاحظ نظام معين، ففي يوم الجمعة مظاهرات بها جرحى و موتى و يوم السبت تشييع الموتى و اعتداءات من قبل النظام مجدداً و بين الأحاد و الخميس هدوء. و ردًا على سؤال دفاع المتهم الثاني/ياد أ. أكد الخبير أن المخابرات العامة هي المسؤولة عن اطلاق النار.

شرح الشاهد أن مهمة المخابرات العامة تغيرت منذ ربيع 2011 فقد كانوا سابقاً يتنافسون بين بعضهم أما الآن فهم يعملون سوياً بشكل متصاعد. و حتى لو لم تقتصر المهمة المعتادة للمخابرات على تجميع المعلومات بل تضمنت أيضاً التدخل العسكري. فقد تحولت المهمة الثانية إلى مهمة رئيسية في الفترة السابقة. بالإضافة إلى ذلك اعتقلت أجهزة المخابرات العامة عدد أكبر بكثير من الناس و قامت بتعذيبهم و الجديد أيضاً هو عمليات القتل الجماعي و توزيع الجثث علي المستشفيات العسكرية. و قد سمع غويتا لأول مرة عن ذلك في نيسان/ابريل 2012 عندما سمع بالمستشفيات العسكرية في حمص. أما بالنسبة للمستشفيات العسكرية في تشرين و حرستا فقد أخبره عنها فقط رجل واحد كان يبحث عن جثة أخيه هناك.

كان لقاء غويتا مع أنور ر. بعد انشقاق المتهم في عام 2012 في الأردن قصيراً. وكان هدف المراسل من هذا اللقاء هو تكوين فكرة عن طريقة عمل النظام و أراد بالأخص القيام بالبحث عن "تنظيم إثارة الرعب" التي اتبعها النظام ليعرض نفسه بطريقة "أقل سوءاً" بالمقارنة بداعش و تجمعات أخرى. و كان على مملوك -رئيس إدارة المخابرات العامة في هذا الوقت- خبيراً في ذلك.

لم انشق المتهم من وجهة نظر الشاهد؟ منذ عام 2011 لم يعد "عمل التحقيق الاحترافي" ممكناً لأن التعذيب أستخدم بالرغم من عدم وجود معلومات لدي الناس. و قد ازعج هذا "التعذيب عديم الجدوى" المتهم بحسب رأي غويتا. أما عن ما الذي يمكن لغويتا القول بخصوص الخطيب؟ في حديثه مع المتهم لم يتحدث عن المعتقلات/المعتقلين* المتوفيين و لكن غويتا عرف بالرغم من ذلك أن الناس كانوا يخافون أن يتم نقلهم إلى الخطيب و بشكل عام استنتج المراسل أن المخابرات العامة و المخابرات الجوية تعاملت بأقصى الأشكال مع المعتقلات/المعتقلين.

في المجمل وصف غويتا الأحداث و السياقات في سوريا منذ 2011 و 2012 بشكل حيوي و واضح. و بعدما أدلت أكثر من شاهدة و شاهد* معنيين بأقوالهم في الأيام السابقة للمرافعة، جاءت أقوال شاهد اليوم لتعطي مجدداً سياقاً لهذه الأقوال و لكن هذه المرة بعدسة صحفي.

ستتابع المرافعة في يوم 27. تشرين الأول/أكتوبر 2020

محاكمة الخطيب يوم 35 و يوم 36، السادس و السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2020: شاهد يبحث عن أخيه

دار يوماً 35 و 36 من محاكمة الخطيب حول مصير مالك (تم تغيير الاسم) ، ومن المرجح أن مالك توفي في فرع الخطيب. أخو مالك كان الشاهد الذي أدلى بأقواله أمام المحكمة في يوم 35. الشيء الوحيد المؤكد هو أن مالك أختلف هناك و أن العائلة لا تعرف حتى الآن ما الذي حدث له و قد دارت الأقوال في يومي المحاكمة بشكل كبير حول محاولات البحث عن مالك أو عن جثته و خلال ذلك اتضح مجدداً أن وراء هذه القضية و الجرائم المزعومة ضد الإنسانية من قبل النظام السوري مصير الآلاف من الأفراد و عدد لا ينتهي من العائلات المفجوعة.

استطاع الشاهد -وهو في نفس الوقت مدعي مشترك في القضية- أن يروي ماسمعه عن إختفاء أخيه، فقد كان مسجوراً في نفس الوقت الذي اختلف فيه أخوه الطبيب ولذلك لا يستطيع أن يدلي بشهادة مباشرة عن ما حدث و لكنه استند في أقواله بشكل كبير إلى ماسمعه من أخ آخر له و اقترح على المحكمة أن يتم الاستماع إلى أقوال هذا الأخ كشاهد في القضية.

اليوم الخامس و الثلاثون: فى البداية تكلم الشاهد بشكل ملخص عن اعتقاله من قبل المخابرات الجوية فى أيار/مايو 2012 و بعدها مرة أخرى فى تموز/يوليو 2012 من قبل المخابرات العسكرية و تزامنت المرة الثانية مع اختفاء أخيه مالك.

عرض الشاهد دلائل تدعم حقيقة موت مالك ومنها أن أحد العاملين فى فرع 251 أراد اعطاء أخيه الآخر متعلقات مالك الشخصية و وثيقة تقر أنه توفى بسبب فشل كلوي أو صدمة قلبية- مع العلم أن كل السوريات/السوريين* يعرفون أن هذه الوثيقة تعني أن الشخص مات من التعذيب. و دليل آخر هو أن المتهم الأساسي/أنور ر. قد أمر الأخ الآخر بأن لا يطرح أسئلة أخرى عن أخيه المختفى و أن يذهب إلى مستشفى حرسنا و أن يأخذ جثته من هناك و بالإضافة إلى ذلك قام أحد الهاربين من الجيش بتسريب قائمة بأسماء المعتقلات/المعتقلين* الذين لاقوا حتفهم فى فرع الخطيب و أرسل هذا الشخص الشاهد صورة لهذه القائمة عبر تطبيق واتس أب- كان اسم مالك رقم 71 فى القائمة و قد حكى أحد المعتقلين المفرج عنه من نفس الفرع للشاهد لاحقاً بشكل مفسر أن مالك تلقى تعذيب شديد و تم نقله إلى مكان به مقابر جماعية.

يوم 36: استطاع شاهد هذه الجلسة أن يحكى تفاصيل أكثر دقة عن الأحداث و السياقات لأنه قام بالبحث عن مالك بنفسه. و قد قُبض عليه لأنه طبيب كان يعالج مصابين من المعارضة و قد بحث عن مالك مع الأخ الآخر و بمساعدة أحد العاملين من العائلة فى المخابرات العامة و بمساعدة أشخاص ذوي علاقات بالنظام استطاعا الدخول إلى فرع 251 و أن يقابلا/أنور ر. هناك. و قد دفع الشاهد لأجل ذلك حوالي 400.000 ليرة سورية (فى ذلك الوقت ما يعادل حوالي 3.800 يورو) و لا يعرف الشاهد كم دفع أخو مالك علاوة على ذلك.

ذهبا الشاهد و الأخ الآخر مرتان إلى فرع الخطيب و فى زيارتهما الأولى تموز/يوليو 2012 أراد العاملون فى الفرع أن يسلمهما متعلقات مالك الشخصية ولكن لم يأخذ أخو مالك المتعلقات لأنه لم يرد أن يتوقف عن البحث عنه.

بعد عدة أيام ذهب الشاهد مرة ثانية إلى فرع الخطيب و فى هذه المرة قابل الشاهد/أنور ر. شخصياً و كان عليه أن ينتظر على دكة خشبية فى قاعة أمام المكتب و كانت القاعة تقود إلى غرف عدة. كان وقت الانتظار هذا بمثابة تعذيب نفسى "لتحذيره" كماخمن الشاهد: كان المعتقلات/المعتقلين* راكعين على الأرض بأعين معصوبة و أيديهم مربوطة خلف ظهورهم و كانوا مبللين كما لو أنه تم رشهم بالماء و قد سمع صراخ عال و ضرب.

بعدها ظل الشاهد فقط مدة قصيرة فى مكتب/أنور ر. و قد أراد/أنور ر. أن يذهب الشاهد بسرعة قائلاً " خذ الجثة و اختفي من هنا! أو خذ أي جثة" و قد وضع أيضاً عدة شروط منها أن الأخ الرابع عليه أن يعود من السعودية. و على إثر المقابلة ذهب الشاهد مع الأخ الآخر إلى المشارح فى المستشفيات العسكرية تشرين و حرسنا و هناك وجدا جثث لا تعدو جثث عارية و مُرقمة؛ مرة على الصدر و مرة على الواجهة. كان منظر بعض الجثث يوحى بأنها توفيت منذ فترة كبيرة و منظر البعض الآخر يوحى بأنها توفت منذ وقت قصير و ظهر على بعض الجثث علامات التعذيب و على البعض الآخر ظهرت إصابات الرصاص. و جب على الأخ أن "يختار" جثة و لكن مالك لم يكن ضمن هذه الجثث. .

وواصل الشاهد إفادته قائلاً أنه بعد فترة تحدث معه أحد الأصدقاء و كان جاره فى حارسنا لديه معلومات عن مالك. و فى المقابلة كانت علامات التعذيب و الجوع مازالت واضحة على الجار. و قد حكى أن مالك تعرض لتعذيب قاس جعله يهزي و بهذا أنهى الشاهد أقواله و تم تسريحه.

فى نهاية الجلسة استلم شاهد اليوم السابق الكلمة متحدثاً أيضاً باسم أمه و موجهًا الكلام بشكل مباشر إلى/أنور ر. و سأله عن ما حدث لأخيه. و بعدها قرأ الدفاع تفسير المتهم: لم يكن لأنور ر. أي اتصال بشاهد يوم 36 و لا بأخو مالك و أنهما لم يزورا و أنه لا يعرفهما.

انتهت الجلسة بقراءة موجزة لأحد تقارير هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch

محاكمة الخطيب, اليوم 34, الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2020: شاهدة عيان تحكى عن التعذيب و العنف الجنسي – و مقابلتها لأنور رسلان.

من الملاحظ أن المشاركات/المشاركين* في المحاكمة صار عندهم روتين معين الآن و حتى المشاهدات/المشاهدون* يحيون بعضهم ودودين و يتناقشوا بمزيج من الألمانية و الإنجليزية و العربية حول ما حدث في الأيام الماضية للمحاكمة.

يوم 34 تم دعوة شاهدة أمام المحكمة العليا /كوبلنتس حتى تدلي بأقوالها كناجية من التعذيب و كي تحكي عن اعتقالها في فرع الخطيب و عن لقاءها الشخصي بالمتهم/أنور ر. - الأمر الذي قامت به بشكل مثير للإعجاب. فمنذ عام 2011 أعتقلت الشاهدة مرتين في فرع الخطيب - أيضاً في الوقت الذي كان فيه/أنور ر. مديراً لقسم التحقيقات و في المرتين تم اعتقالها من مظاهرة سلمية و نُقلت أولاً لبضعة ساعات مع مظاهرات/متظاهرين* آخرين إلى فرع 40 و هناك تعرضت لضرب مبرح و بشكل جزئى لاعتداء جنسي قبل أن يتم نقلها في نفس اليوم إلى فرع الخطيب.

و في فرع الخطيب بعد فحص جسدي تم إدخالهم ما يسمى "المنفردة" , و هي زنزانة حجمها حوالي كحجم الطاولة التي تجلس أمامها في المحكمة و ارتفاعها كاف فقط للوقوف فيها بشكل مستقيم. زنزانة "كالقبر"-على قول الشاهدة- بدون نور النهار.

كان المروع في فرع الخطيب هو صراخ الناس الذين يتم تعذيبهم وكان بإمكان المرء سماع صرخاتهم بدون انقطاع و في ساعات الصباح انمزج صراخهم مع غناء فيروز- أحد أهم المغنيات العرب- الذي دوى في أنحاء الفرع. أما عن الشاهدة نفسها فكانت محظوظة لأنها تعرضت للتعذيب نادراً. سردت الشاهدة شعور الصعقات الكهربائية التي تعرضت لها: كان حجم الجهاز كحجم مؤشر الليزر و اذا تم وضعه على الرقبه يرتجف الجسد كله و في هذه الحالة لم يمكن لها أن تفرق بين الصعقة و الأخرى و هكذا لم تعرف عدد الصعقات التي تلقتها.

ضحكت الشاهدة ساخرة عندما سأل المدعى العام عن النظافة في السجن فلم يكن هناك نظافة، كان هناك حشرات في كل مكان. استغرق الطريق إلى المراض الذي كان مسموح لهم بدخوله مره واحدة في اليوم للذهاب والرجوع في المجل ثلاث دقائق وقد استخدم الحراس هذا الطريق حتى "يظهروا عضلاتهم" ففي هذا الطريق قام الحراس مثلاً بضربها على مؤخرتها و عندما سألت عن مستلزمات النظافة الشخصية عند دورتها الشهرية سخر الحراس منها وفي النهاية اضطرت إلى استخدام جواربها.

لاحقاً تحدثت الشاهدة بتفاصيل أكثر عن العنف الجنسي الذي تعرضت له في فرع الخطيب؛ وصفت ضمن ما حكيت كيف أنه تم فحصها عارية وكيف أنهم مزقوا حجاب أحد المعتقلات الأخريات. بالإضافة إلى ذلك تم عزل النساء مجتمعياً بعد اعتقالهم و خاصة إذا تعرضوا للإعتصاب. و في هذا السياق أشارت الشاهدة إلى فيلم "سوريا الصرخة المكتومة" *Syrie – Le Cri – Etouffé*, الذي رشحته إلى الدفاع الذي قام بطرح أسئلة لأول مرة من أجل معلومات إضافية.

و أخيراً جاء وقت حديث الشاهدة عن المتهم الرئيسي، حيث أنها تعرف/أنور ر. شخصياً وبطلب من القاضية المسؤولة استدارت الشاهدة تجاه/أنور ر. و أكدت معرفتها له فقد قابلته مرتين. في اللقاء الأول أحضرت إليه و هي ترتدي ملابس ممزقة من الضرب و بأمر منه تم نزع عصابة عينها: كانت صورة رئيس سوريا/بشار الأسد معلقة على الحائط و استجوبها/أنور ر. عن شخصها و عائلتها و الأحداث السياسية في سوريا و على حد قولها كان/أنور ر. لطيفاً معها و عرض عليها قهوة و سمح لها بالتدخين..

في اليوم التالي تم نقلها إلى فرع المخبرات العامة كفر سوسة و من ثم تم الإفراج عنها. و سبب ذلك على الأغلب، كم تظن الشاهدة هو زيارة مبعوث خاص من الأمم المتحدة كوفي عنان قبل ذلك بفترة قصيرة لسوريا و الذي طالب أيضاً بالإفراج عن المعتقلات/المعتقلين* السياسيين - كما تبين في مقال صحفي تم ذكره لاحقاً في المرافعة- .

لاحقاً قابلت الشاهدة/أنور ر. مجدداً مع أحد المعارف في كافييه في الأردن. كان موقفاً غريباً أن تشرب قهوة مع شخص سمح بممارسة التعذيب ضد المعتقلات/المعتقلين*. والأكثر غرابة كان تبريره لسؤاله لها عن الغوطة أثناء التحقيق و قوله بأنه كان يريد أن يعرف كيف يمكن له ولعائلته ان يذهبوا من دمشق الى الغوطة. وقد كان هو من عمل في المخبرات العامة. في المجل كان هذا اللقاء لطيفاً أيضاً و ذكر/أنور ر. فقط على الهامش انشاققه عن النظام لكنه لم يظهر أى شعور بالندم و لم يعتذر لها.

سأل المدعى العام أسئلة دقيقة أكثر عن هذا اللقاء الشخصي مع أنور ر. لأن أقوال الشاهدة مختلفة بشكل كبير عن أقوال المتهم نفسه و قد جرى الحوار كالاتي:

المدعي العام: هل صحيح انه تم احضارك إلى مكتب أنور. ر بعد ساعة من اعتقالك؟

الشاهدة: لا غير صحيح

-هل كنت تعملين مع ال بي بي سي؟

- الشاهدة: لا غير صحيح.

-هل انت من معربا؟

- الشاهدة: لا لست من معربا

-هل انت مسيحية؟

- الشاهدة: لا لست مسيحية.

هز أنور ر. رأسه صامتًا. و لم يسأل المدعي العام ولا الدفاع أي أسئلة أخرى.

في نهاية يوم المرافعة أخلى طرف الشاهدة. كانت أقوالها مباشرة و واضحة لدرجة أن المشاركات/ المشاركين* في المحكمة لم يكن لديهم أي أسئلة أخرى و لدرجة أن المحكمة ألغت جلسة اليوم التالي الذي كان مخطط من أجل متابعة الاستماع إليها.

و في ختام الجلسة قرأت رئيسة المرافعة قرار المحكمة بخصوص طلب سابق مقدم من قبل الدفاع مطالبًا إعادة جلسات المرافعة من يوم 1-23 بسبب قلة توفر الترجمة العربية للصحافيات/الصحافيين* المعتمدين. و كان القرار بالرفض و فسرت المحكمة أن هذا الأمر لا يعتبر انتهاك لمبدأ العلنية ولكن أن قرار المحكمة الاتحادية العليا يعتمد أكثر على مبدأ حرية الصحافة و على حق المساواة في التعامل مع الصحافة و لا يعتمد على الدعوى الجنائية نفسها.

سنتابع المرافعة يوم 6 أكتوبر/شباط الأول.

اليوم الثاني و الثلاثين و الثالث و الثلاثين , 15/16. من سبتمبر/أيلول 2020: نظام الأسد يستخدم التعذيب كأداة للقصاص و الردع

من يتابع الأوضاع في سوريا و بالأخص انتهاكات نظام بشار الأسد يعرف بالتأكيد الشاهد الذي كان مركز جلسة اليوم الثاني و الثلاثين و الثالث و الثلاثين من محاكمة الخطيب: مازن درويش و هو صحفي و محامى سوري متخصص في حقوق الانسان و قد أسس عام 2004 المركز السوري للإعلام و حرية التعبير Syrian Center for Media and Freedom of Expression (SCM) ومنذ عام 2016 يعد أحد الشركاء المهمين المتعاونين مع المركز الأوربي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان ECCHR.

أعتقل درويش عدة مرات و تعرض لتعذيب قاسي ولكن لم يكن اعتقاله مركز اهتمام محكمة كوليتنز بقدر خبرته الملمة عن النظم و التطورات في سوريا- أيضاً قبل 2011 أى قبل المظاهرات السلمية ضد بشار الأسد. ساعدت خبرة درويش الشخصية و عمل منظماته في تلخيص الأحداث السياسية و المجتمعية منذ عام 1958 و التي أدت إلى النظم الديكتاتورية تحت قيادة حافظ و بشار الأسد.

هدف الأسد بحسب رأي درويش هو السيطرة على المجتمع السوري بأكمله وهكذا تتم عملية تلقين الأطفال والطلبة في المدارس و الجامعات عن طريق منظمات الشباب و المناهج الدراسية و دُمرت بعض النقابات و اتحاد العمال بشكل دموي و

قُمت حرية الصحافة و يتم تتبع المجتمع المدني النشط: بالإضافة إلى عدم وجود برلمان حقيقي في سوريا. كل هذه هي أدوات معنادة للنظام الشمولي و هذه خلاصة ما قاله الشاهد. سوريا هي بمثابة شركة عائلية أكثر من كونها دولة حيث أن الحكم يُورث و أحد الوسائل القمعية المهمة هو جهاز الأمن الذي له كامل حرية التصرف ولا يخاف أي مساءلة جنائية.

منذ بداية الربيع العربي يستخدم الجيش و الشرطة و أجهزة المخابرات العنف و العشوائية بدون أي رادع. تذكر درويش أمام المحكمة كيف أن الكثير من المتظاهرات/المتظاهرين* السلميين قُبض عليهم حتى في بداية المظاهرات في يوم 15 من مارس/ آذار عام 2011 و في اليوم التالي أيضًا عندما تظاهر الناس من أجل الإفراج عن المتظاهرات/المتظاهرين* المعتقلين. في نهاية مارس/ آذار 2011 هدد الرئيس الأسد المتظاهرات/المتظاهرين* السلميين بشكل علني واضح قائلاً "إذا أردتم حربًا مفتوحة فلنكن هكذا" و قال محامي حقوق الإنسان أن التعذيب كان يحدث في سوريا دائمًا ولكن منذ عام 2011 ارتفع عدد "المفتدين/ات*" و المعتقلين/المعتقلات* و المتعرضين/ات* للتعذيب بشكل كبير بالإضافة إلى ذلك لم يستخدم نظام الأسد منذ ذلك الوقت التعذيب بشكل أساسي لإجبار المعتقلين على الإعراف ولكن كأداة للقصاص و الردع.

بناءً على طلب المحكمة تحدث الشاهد عن فرع 251: الخطيب و ليدعم أقواله قدم الشاهد عدة وثائق أمام المحكمة بينهم قائمة بأسماء و رتبة 93 عضوًا في فرع 251 و عرض درويش أقوال أحد الشهود عن جثث أُحضرت من فرع الخطيب إلى المستشفى العسكرية حرسًا و قدم أيضًا قائمة بأسماء الموتى من فرع الخطيب مع أرقام الشاحنات المثلجة و أرقام الجثث بالإضافة إلى 103 صورة لقتلى من هذا الفرع.

تم تجميع و ترجمة الوثائق من قبل منظمة درويش SCM و شارك هو في هذه العملية بشكل جزئي و يُلاحظ ذلك على توقيعه على حد تعبير درويش. بعد بضع مناقشات بين المشاركين/المشاركين* في المحكمة أضافت المحكمة الوثائق إلى سجل القضية و سُئِل الوثائق إلى المشاركين/المشاركين* في المحاكمة و من ثم سيتم إدراجها في المرافعة -لأن بإمكان هذه الوثائق أن تكون ذات أهمية كبيرة في القضية.

لم يقابل درويش المتهم الأساسي/أنور ر. على حد قوله ولكنه سمع أن المتهم مثلًا رئيس قسم التحقيقات في فرع الخطيب. و أكد درويش على ما قاله شهادات/شهود* آخرين أنه من غير الممكن أن/أنور ر. في منصبه هذا لم يدري بأي شئ عن التعذيب فأى شخص يطلب تطوعًا أن يعمل في المخابرات العامة السورية يعلن من البداية استعداده أن يقوم بكل مهمات هذا النظام ولكن فقط الموالين للنظام مائة بالمائة يتم قبولهم للعمل هناك.

ردًا على سؤال أحد المحامين الشركاء التابعين ل ECCHR و هو ممثل أحد المدعيين المشتركين سباستين شارمر اذا ما كانت المخابرات العامة تمارس العنف الجنسي شرح الشاهد أنه هناك دائما تعديات جنسية ضد الرجال و النساء و قد شهد على ذلك بنفسه فعند اعتقاله هو و زوجته, و هي ناشطة حقوقية منذ سنوات عديدة, سأله أحد العاملين بالمخابرات العامة اذا لديه الحق أن يُطلق زوجته بدون أن يدفع المهر في حالة اغتصابها و هو كمحامي كان يعرف الإجابة و لكن كان واضحًا للشاهد أن الإجابة لم تهم موظف المخابرات العامة و لكنه بسؤاله كان يرسل إشارة لا تُخطئها العين.

في اليوم الثالث و الثلاثين تم الاستماع إلى أقوال شاهد آخر بعد الاستماع إلى درويش و ظهر الرجل مرتديًا قناعًا للغم و الأنف خوفًا على أخيه في سوريا كما ذكر ولكن أصرت المحكمة على أن ينزع القناع. ذكر الشاهد أنه صديق لزوجته/أنور ر. و قد قابل المتهم سنة 2015 في جنازة و فيما بعد زاره في مكتبة في دمشق و احتسى معه القهوة و أنه قد عرف أن/أنور ر. ضابط مخابرات عامة و لذلك لجأ إليه عام 2012 عندما اعتقلت المخابرات العامة التابعة للجيش احد أقاربه و وصف له /أنور ر. أن موقف قريبه حرج. بالإضافة إلى ذلك قال الشاهد أن/أنور ر. أخبره عن شخص تعرض لإيذاء شديد. "القلب ينزف عند سماع شيئًا كهذا" هكذا عبر الشاهد ولكنه اعترف أنه لم يتلقى انطباع أن عمل المخابرات العامة يُدين/أنور ر. بصفة عامة و تابع أنه تحدث بعد عدة سنوات هو و المتهم أكثر من مرة في ألمانيا ولكنهم لم يتحدثا عن موقفهما تجاه النظام السوري و علم الشاهد عن انشقاق/أنور ر. عن النظام عن طريق التلفاز في آخر عام 2012 و في المجمل لم تساعد هذه الأقوال المتهم و لم تكن إضافة كبيرة للمحاكمة.

ستُتابع المرافعة يوم 1. أكتوبر/تشرين الأول

محاكمة الخطيب, اليوم الثلاثون و واحد والثلاثون، التاسع و العاشر من سبتمبر/أيلول: شاهد عيان على المقابر الجماعية

فى اليوم الثلاثين و الواحد و الثلاثين من المحاكمة استمعت المحكمة الإقليمية العليا التابعة الى كوبلنتس الى شهادة شاهد محمي الهوية كالذي دعتة فى اليوم الثاني والعشرين والثالث والعشرين من محاكمة الخطيب (انظر التقارير). ولأن من المهم أن تظل هوية شاهد جلسة اليوم سرية لم ينزع الشاهد قناع الأنف و الفم الذى كان يرتديه طوال وقت الإدلاء بأقواله. وقد حاول الدفاع أن يعترض على سرية هوية الشاهد و لكن المحكمة قابلت هذا الاعتراض بحكم قضائي ينص على أن الخطر الذي يهدد أقارب الشاهد فى سوريا هو سبب كافٍ لعدم الإعلان عن هويته و قد جاء هذا القرار مؤكداً على صحة الإجراءات التي اتخذتها القاضية الرئيسة لجلسة اليوم.

الشيء الآخر الذي يميز جلسة مرافعة هذا اليوم هو حضور ممثل صحفي سوري مُعتمد لهذه القضية لأول مرة و بمقتضى ذلك قام الصحفى أولاً بالاستماع إلى الترجمة العربية. وبهذا قامت المحكمة باتباع أمر قضائي عاجل من المحكمة الدستورية الاتحادية العائد ليوم 18 أغسطس/ آب (انظر تقرير المحكمة يوم 24).

تحدث "ز 09/07/30" - كناية عن الشاهد- عن عمله فى المقابر فى محافظة دمشق بشكل مفصل. روى أن ضابطان من المخابرات العامة قما إليه فى آخر عام 2011 و أمراه و زملاء له آخرين أن يساعدوا فى عملية نقل و دفن الجثث من هذا الوقت فصاعداً. أعطاه الضابطان عربة نقل صغيرة بدون لوحة رقم ولكنها ملزقة بصور للرئيس بشار الأسد و بهذه العربة قام بنقل الزملاء عدة مرات أسبوعياً من المستشفيات العسكرية تشرين والمزة وحرستا الى مقابر القطيفة ونجها وكان عادة يصحبهم ضباط المخابرات و شاحنات مبردة كبيرة. كانت هذه الشاحنات مليئة بمئات عديدة من الجثث.

عند المقابر توقفت الشاحنات بجانب حفر عميقة و أخرج زملاؤه الجثث من العربة, بأيدى عارية و عادة بدون معدات وقاية ولذلك يعانى بعضهم الآن من أمراض عدة بعضها خطير للغاية. و فى المقابر كلما امتلئ قسم من الحفرة بالجثث أغلقته جرافة. ولأن دائماً جثث أكثر أحضرت, تم حفر قبور جديدة طوال الوقت. هكذا وصف الشاهد الوضع فى المقابر.

كانت وظيفة الشاهد أن يقود السيارة لنقل الآخرين و بالإضافة إلى أن يكتب المعلومات التي يتلقاها من الضباط عن عدد و مصدر الجثث فى قوائم. "أحضرت الجثث من سجون مختلفة تابعة لأجهزة مخابرات متعددة من بينهم سجن الخطيب التابع للمخابرات العامة و سجن صيدنايا التابع للجيش" هكذا صرح الشاهد أمام المحكمة.

كان واضحاً للجميع فى قاعة المحكمة كيف أن الشاهد مازال يعاني من منظر و رائحة الجثث بشدة حتى هذا اليوم. فقد حدث مرات أنه لم يستطع أكل أي شيء لعدة أيام. يوماً ما لاحظ هو و الآخرين كيف أن رائحة الجثث صارت كرائحة عطر نفاذ لن يستطيعوا التخلص منه حتى بالاستحمام.

ذكر الشاهد تفاصيل مهمة عن بعض المواقف: فهو نفسه قد رأى عن قرب جثث قادمة من سجن صيدنايا وخنم الرجل أن الجثث معدومة شنقاً فقد كانت جثث لم تتعفن بعد و بها آثار خنق. هذه الأقوال تتفق مع ما ذكرته أمنستي انترناشونال فى تقريرها عن سوريا: "عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة فى سجن صيدنايا".

أخبره سائقوا الحفارات و زملاؤه الذين كان ينقلهم عن الجثث الأخرى القادمة من المستشفيات. تحدث الشاهد عن إعطاء الجثث أرقام و علامات على الجبهة و الصدر. كانت أيادي بعضهم ما زالت مقيدة على ظهورهم بأصفايد يدوية أو بروابط كابلات. رأى الشاهد علامات زرقاء و دماء و أصبع أرجل و أصبع أيادى منزوعة وفى بعض الأحيان شوهدت وجوه الجثث بمواد حامضية حتى أنه صعب التعرف عليها.

بعض المواقف أنهكت الشاهد نفسياً بشكل كبير. فى أحد المرات كان أحد "المشوقين" مازال يتنفس حتى جاء أمر من أحد الضباط أن تدهسه مجرفة. وفى مرة أخرى وجد بين الجثث امرأة احاطت طفلاً و عند رؤيتهما كان الشاهد على وشك الانهيار. هذا ما وصفه الشاهد.

ما زالت فكرة و ذكرى الجثث تُشعر الشاهد بالإضطراب حتى خلال الإدلاء بأقواله اليوم فقد تم إيقاف المرافعة اليوم عدة مرات على اثر طلب منه و بعد الظهر طلب الرجل أن لا يدلى بأقوال أكثر هذا اليوم.

في اليوم الواحد و الثلاثين سيستمر الاستماع إلى الشاهد ,في البداية ستعرض وثائق مختلفة على الحائط: مثل مخططات القوائم التي كتب الشاهد فيها أسماء السجون والفروع التي قدمت منها الجثث -منها فرع الخطيب- وهذه المخططات قد رسمها الشاهدخلال الاستماع إلى أقواله من قبل الشرطة.

بالإضافة إلى المخططات طلبت القاضية المسؤولة عن الجلسة من الشاهد أن يحدد أماكن المستشفيات و المدافن على صور القمر الصناعي. ولكن تعسر هذا الأمر عليه لأن الخرائط تمثل معظمها صحراء كبيرة بالإضافة إلى أن العلامات كُتبت بحروف لاتينية لا يستطيع الشاهد أن يقرأها.

انتهت جلسة اليوم بمناقشات أخرى بين القاضية وممثلة المدعى العام الاتحادي و المدعيات/المدعين المشتركين من ناحية و المدافعين من ناحية أخرى عن شخصية الشاهد و تحديد هويته.

الذي سيتبقى من هذين اليومين بالتأكيد هو التفاصيل الوحشية عن جثث لا تُعد- هذه التفاصيل تظهر حجم الانتهاكات في سجون تعذيب الأسد مثل فرع الخطيب.

ستتابع المحاكمة يوم 15. سبتمبر/أيلول

القبض على إياد أ. من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية

في اليوم التاسع و العشرين من المحاكمة تم دعوة شاهدين. أحدهما هو مفتش جنائي أول و الآخر هو مفتش جنائي رئيسي تابعين للشرطة الجنائية الاتحادية. طُلب من الاثنين أن يدلوا بشهادتهما عن عمليتي اعتقال إياد أ. المتهم في قضية الخطيب.

بدأ المفتش الجنائي الأول كشاهد أول يحكي من الذاكرة كيف تمت عملية القبض من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية في يوم 12 فبراير/شباط عام 2019. سبب القبض كانت مذكرة اعتقال من قبل المحكمة الاتحادية العليا. وبعدها شرح الشاهد لماذا لم تتم عملية القبض في شقة إياد أ. فالشرطة الجنائية الاتحادية على علم بأن الرجل لديه أطفال صغار في العمر و أنهم مقيمون معه. و لذلك على أثر وصول مذكرة الاعتقال إلي الشرطة الجنائية الاتحادية , قامت بالتواصل مع مصلحة الأجانب المسؤولة حتي يتجنبوا وجود الأطفال وقت اعتقال أبيهم.

وصف المفتش الجنائي الأول كيف اندهش إياد أ. بشدة عندما أعلمه المفتش بمذكرة الاعتقال وكيف أنه مازال متذكرًا جيدًا تعابير وجه المتهم المليئة بالذهول. خلال السفر إلى المحكمة الاتحادية العليا في كارلس غوة أعلم المتهم بحقوقه. و تابع الشاهد واصفًا أن المتهم أكد عدة مرات أن هناك بالتأكيد سوء تفاهم كبير. على الرغم من ذلك كان المتهم خلال جميع الإجراءات لطيفًا و مؤدبًا ومتعاونًا.

خلال شهادته احتاج موظف الشرطة الجنائية الاتحادية أن يتأني قليلاً حتى يجد نبرة مناسبة لما سيقول و هو أن إياد أ. كان مضطربًا بشكل واضح أثناء نُقله من المحكمة الاتحادية العليا إلى السجن (JVA) في ساربروكين. وكان إياد أ. يكرر طوال الوقت أنه لا بد من وجود سوء تفاهم و أنه سيذهب عن قريب إلي بيته لعائلته .

بعد مدة قصيرة تم إلغاء مذكرة الاعتقال و أُفرج عن إياد أ. بشكل مؤقت اثر طعن موجه لرئيس التحقيق من قبل المحكمة الاتحادية العليا و سبب ذلك هو وجود خطأ في الإجراءات. فالمتهم في محاكمة اليوم كان قد أدان نفسه في التحقيقات و بعدها فقط تم إعلامه عن حقوقه كمتهم. وهذا خطأ اجرائي ولكنه لم يكن كافيًا لإلغاء المذكرة. ولذلك تم القبض على إياد أ. مرة أخرى بعد أسابيع قليلة من إطلاق سراحه.

حكى الشاهد الثاني وهو مفتش جنائي رئيسي كيف تمت عملية القبض الثانية على إياد أ. والتي نُفذت يوم 24 يونيو/حزيران. كان المتهم قد اشتكى من مشاكل صحية و كان هناك تساؤل اذا كان في استطاعته الذهاب إلى المحكمة في كارلس غوه هذا اليوم . ولذلك فقبل أي شيء فقد رافقه طبيب الطوارئ إلى مستشفى قريب ولأن مذكرة الاعتقال مازالت موجودة نُقل إياد أ. بعد إقامة قصيرة في المستشفى إلى المحكمة الاتحادية العليا و من ثم إلى سجن سار بروكن مجددًا.

النقطة الثالثة في مرافعة اليوم التاسع والعشرين كانت مثل اليوم السابق و هي قراءة التقارير الموجودة على أجندة المرافعة مثل ترجمة تقرير الأمم المتحدة للجلسة الخاصة رقم 31 و الذي يوثق العنف الممنهج في السجون السورية.

تناوبت القاضيات و القاضية * على قراءة وصفاً مفصلاً عن عمليات القبض العشوائي على المعتقلات و المعتقلين* و عن عمليات التعذيب التي أدت في بعض الحالات إلي الوفاة. حكي أحد الناجيين كيف أن

عين رجل آخر أحرقت بأعقاب السجائر و كيف أن جسمه طُعن بقضيب معدني ساخن وبعدها تركه الحرس يحتضر ألماً. ومن ثم تم التخلص من الجثث . عم الصمت في قاعة المحاكمة عندما قرأت القاضية قول أحد المعتقلين عن موت أحد زملائه في السجن "مات و أغلقنا أعيننا و لفننا جسده بلحاف عسكري و قرأنا القرآن في قلوبنا" .

أختتمت الجلسة بقراءة تقرير وزارة الهجرة و اللجوء الراجع إلى يوم 16 من يناير/كانون الثاني 2012. وقد اختص هذا التقرير بشكل أساسي بالاحتجاجات في سوريا و بردود فعل كل من النظام السوري و الحكومات الدولية. ذكرت الوزارة كيف انتشرت المظاهرات إبان الربيع العربي وكيف تلقى الجيش مع ذلك أوامر بإطلاق الرصاص على المتظاهرات/ المتظاهرين* السلميين. لم يكف الوقت لإنهاء قراءة التقرير بالكامل و لم يتبق للمشاركين في المحاكمة إلا صور العنف في سوريا .

ستتابع المحاكمة يوم 9 سبتمبر/ أيلول 2020

المحاكمة تنظر في تقارير الأمم المتحدة و أمنستي و هيومن رايتس ووتش المتعلقة بسوريا

في اليوم الثامن والعشرين من محاكمة كوريلنتس، كان استقبال أشعة الشمس الساطعة للمشاركين في القضية مختلفاً تماماً عن القصص القائمة التي سمعها خلال اليوم. قبل الظهر تم استجواب شاهدين و هما موظفان في الشرطة الجنائية الاتحادية في ميكنهايم. أحدهما هو رئيس التحقيق في قضية الخطيب. طلبت القاضية المسئولة عن الجلسة بعد ذلك من الشاهدين أن يشرحوا مصدر الوثائق و المعلومات التي قاما بأنفسهما بمراجعتها من قبل لصالح الشرطة الجنائية الاتحادية و استخدمهاها كإثبات في الدعوة ضد كلا من أنور ر. و إياد أ. و جراء ذلك كان مهم للحاضرين في قاعة المحاكمة أن يعرفوا بعض التفاصيل المسبقة عن المحاكمة و هي أن الشرطة الجنائية الاتحادية منذ عام 2011 تجمع في إطار التحقيقات البنيوية في سوريا أدلة يمكن استخدامها في محاكمات لاحقة مثل محاكمة الخطيب.

بصوت هادئ قام الشاهد الأول عن ظهر قلب بذكر تفاصيل توصله لتقارير الأمم المتحدة و تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش و منظمة أمنستي انترنشنال و أكمل موضعاً الإجراءات الذي دعتة هذه التقارير إلى اتخاذها. وصف الشاهد الاعتقال العشوائي التي تقوم به أجهزة المخابرات السورية و ظروف الحبس غير الإنسانية في سجون الأسد. ولأن القضاة مهتمون بشكل خاص بمقارنة معلومات عن ظروف الحبس، قام الشاهد بوصف تفاصيل موصحة لوسائل التعذيب و أسباب الوفاة في السجون مثل وسيلة "بساط الريح" و الصعقات الكهربائية أو سحب أظافر القدم. قام القضاة في بعض الحالات بعرض صور شنيعة على الحائط توضح وسائل التعذيب التي ذكرتها الأمم المتحدة في تقاريرها.

وضح الشاهد عقب ذلك أهمية العمل التي تساهم به منظمة "لجنة العدالة و المساواة الدولية (CIJA)". أخذت هذه المنظمة على عاتقها تجميع و توثيق جرائم ضد الإنسانية و اتاحتها للقضاء الجنائي الدولي وإعطاء الشرطة الجنائية الاتحادية معلومات تخص أنور ر. و معلومات بخصوص بنية السجن في فرع 251.

كان استجواب الشاهد الثاني أسرع قليلاً فبعد نصف ساعة انتهى استجواب الموظف الثاني التابع للشرطة الاتحادية الجنائية بعد أن سأله القضاة الأسئلة نفسها التي طرحوها على الموظف السابق و قد أيدت أقواله أجوبة سالفه.

وهكذا وصل القضاة لأخر نقطة في أجندة مرافعة اليوم و هي قراءة وثيقتين تابعتين للأمم المتحدة و للهيئة العامة للأمم المتحدة عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في العامين 2011 و 2012. قراءة هذه الوثائق كان لازماً فعلى المحكمة عرض كل

شيء بشكل رسمي أمام الرأي العام ضمن جلسات المرافعة إذا أردت أن تستخدمه كدليل في القضية. هذا يسري أيضاً على تقارير الأمم المتحدة. استمرت قراءة هذه التقارير عدة ساعات و كانت تترجم في نفس الوقت إلي العربية حتى يفهم المتهمون أيضاً كل كلمة منها.

هذه المرة استخدمت تقارير الأمم المتحدة لغة واضحة وهي في العادة تُكتب بشكل حذر و دبلوماسي-. اعتمد هذا التقرير على استجابات كلا من ناجيين ملاحقة النظام و المنشقين عنه. أعطى التقرير نبذة مختصرة عن التاريخ الحديث لسوريا و عن تطور أو بشكل أصح تدهور حقوق الإنسان على مدى عقود حكم حافظ و بعده حكم بشار الأسد. من النص يتجلى بقوة خوف الناس من التعذيب و الانتهاكات و القتل. فقد وصف النص ضمن أشياء أخرى أن الجنود أُجبروا على إطلاق النار على الناس و أن الحوامل لم يجرئن على الذهاب للمشفى و أن الأمهات والأبباء الذين فقدوا أبنائهم تم نصحهم بأن ينسوا أبنائهم لأنهم بأية حال لن يستطيعوا رؤيتهم مرة أخرى.

دقائق قليلة قبل انتهاء قراءة الوثائق انطلق جرس الانذار في أرجاء مبنى المحكمة انذاراً بوجود قنبلة. و بهذا انتهى يوم المرافعة بإخلاء طوارئ.

محاكمة الخطيب، يومي 26-27. 27/26 آب/أغسطس 2020: شهادة رياض سيف لم تبرئ أنور ر.

في اليومين 26 و 27 كان على المشاركين في محاكمة الخطيب والمتفرجين التكيف مع وضع جديد تماماً حيث تم الاستماع إلى رياض سيف وهو الشاهد الوحيد المستدعى لهذين اليومين من المحاكمة عبر الفيديو. سيف - سياسي سوري معارض معروف منذ سنوات عديدة - مريض لذا نظمت المحكمة الإقليمية العليا في كولننتس بتعاون مع محكمة برلين الإقليمية جلسة الاستماع معه عبر الفيديو.

فبدايةً تحدث سيف بتفصيل كبير عن خلفيته الشخصية ومسيرته المهنية كصاحب مصنع نسيج وأخيراً حياته كسياسي معارض: لقد بدأ الرجل البالغ من العمر 73 عاماً بمقدمة طويلة ووضع التطور السياسي والاقتصادي في سوريا منذ أن تولت عائلة الأسد الحكم في سياق أوسع. وفي هذا الصدد أكد الشاهد عدة مرات: "كل ما عشناه في سوريا منذ عام 1963 يتبع أوامر مركزية. لا أحد ينفذ أي شيء ما لم يأمر به الأسد. ومهما حدث فهو بناءً على أوامر الأسد."

واعتباراً من عام 1994 برز سيف كمنصب مستقل في البرلمان السوري باعتباره ناقداً حاداً للسياسة الاقتصادية والمالية للحكومة. وهكذا أغضب عائلة الأسد وكانت العواقب كما وصفها سيف للمحكمة لم تكن تتمثل في اعتداءات ومضايقات لنفسه ولشركته فحسب بل أيضاً في "الاختفاء" الغامض لابنه في عام 1996.

وبعد وفاة حافظ الأسد واستيلاء ابنه الرئيس الحالي بشار الأسد على السلطة أصبح سيف يأمل في إصلاحات سياسية واقتصادية. بصفته أحد المبادرين لـ "ربيع دمشق 2001" قام بتنظيم لقاءات ومحاضرات وتجمعات مع ما وصل إلى مئات المشاركين في منزله. وأدت هذه النشاطات في نهاية المطاف إلى اعتقاله الأول في سبتمبر 2001 والحكم عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة "الاعتداء على سلطة الدولة". وشرح سيف للمحكمة أن الظروف التي احتُجز فيها في ذلك الوقت كانت مريحة نسبياً - لا سيما مقارنة بما عاشه عندما اعتقل في 2008 إلى 2010 و 2011.

ويعرف سيف فرع الخطيب من تجربته الخاصة حيث احتُجز وأستجواب هناك عدة مرات. وذات مرة في فبراير 2006 أُجبر في الخطيب على الانتظار في العراق وفي البرد القارس لمدة عدة ساعات لغاية البدء في التحقيق معه. ولقد شاهد هناك أدوات تعذيب - مثل الهراوات والقضبان الحديدية والسياط - ولكن لم يسيئوا معاملته. ولكن أكد سيف أن فترة الاعتقال في سجن عدرا من يناير 2008 إلى يوليو 2010 كانت أسوأ من ذلك إذ أنه تم زجه في زنزانه مع كبار المجرمين وكانت الظروف وأساليب التحقيق مهينة وغير إنسانية.

ومع ذلك لم يتردد في المشاركة في الاحتجاجات السلمية ضد الأسد التي انطلقت منذ آذار/ مارس 2011. وشدد سيف على أن قوات الأمن وخاصة أجهزة المخابرات أصبحت تقمع الاحتجاجات بوحشية متصاعدة في ذلك الوقت. لقد اختبر هذا الأمر

بنفسه، على سبيل المثال في تشرين الأول/أكتوبر 2011 عندما ضربته مجموعة من عملاء المخابرات بشكل وحشي. وفيما بعد في شهر حزيران/يونيو 2012 قرر مغادرة سوريا وهو مقيم الآن في برلين.

وفي ألمانيا سمع لأول مرة عن المتهم الرئيسي/أنور ر. عندما طلب منه صهره في آب/أغسطس 2013 بناءً على طلب شخص صديق له منذ فترة طويلة أن يساعد ضابط منسق للمخابرات السورية - هكذا وصف سيف للمحكمة كيفية إنشاء الاتصال. أنور ر. ينحدر من منطقة الحولة التي أغلبية سكانها من السنة. وبعد مقتل أفراد من عائلته في مذبحه هناك في أيار/مايو 2012 انشق عن نظام الأسد وهرب إلى الأردن وهو الآن خائف على حياته.

أوضح سيف أن سبب مناصرته لطلب/أنور ر. لدى وزارة الخارجية الألمانية كانت رغبته في دعم المنشقين عن نظام الأسد القمعي. كما أعرب عن أمله في الحصول على بعض المعلومات حول مصير منتقدي النظام المعتقلين من ضابط في مثل هذا المنصب المهم داخل جهاز المخابرات العامة. "ولكن لم يأت شيء من أنور ر. ولا كلمة." وأكد سيف أنه لم يسمع عن اتصالات محتملة لأنور ر. بالمعارضة خلال الفترة التي ترأس فيها قسم التحقيق في فرع الخطيب.

ورداً على أسئلة القاضية ومحامي الدفاع عن/أنور ر. كرر سيف: "لا أعرف الرجل شخصياً. ولا أستطيع أن أحدد ما إذا كان مقرباً من المعارضة في سوريا ولا إذا كان يساعد سجناء." نعم، هناك سوريون أبدوا تعليقات إيجابية حول المتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ولكن أكثر من ذلك برز بعد اعتقال/أنور ر. عدد متزايد من الأشخاص الذين تحدثوا عن التعذيب في الخطيب. إن تصريحاتهم تدين المتهم الرئيسي تماماً كما لم تشكل جلسة الاستماع مع الشاهد سيف تبرئة ذمة لأنور ر.

وستستمر المحاكمة في 2 أيلول/سبتمبر.

محاكمة الخطيب، اليوم 25، 20 آب 2020: إطلاق نار على المتظاهرين وتعذيب جسدي ونفسي للسجناء

بدا حسين غريير - مدعي مشترك وناجي من التعذيب يدعمه المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR-مرکزًا ووثقًا بنفسه عند وصوله إلى المحكمة. في اليوم الخامس والعشرين من محاكمة الخطيب كان هو الشاهد الوحيد المستدعى. وأثناء عبوره للأمتار الأخيرة قبل دخوله القاعة لم يرافقه المحاميان الشريكان في المركز باتريك كروكر وسيباستيان شارمر فحسب بل كان يرفقته أيضاً فريق تلفزيوني ألماني. كما جلست شقيقتا غريير وزوج أخته الذين أتوا خصيصاً من هولندا في المقاعد المخصصة للزوار في قاعة المحكمة وهي كلها مشغولة.

وفي البداية فصل مهندس البرمجيات مسيرته المهنية ونشاطه السياسي في سوريا حيث أسس منذ أيام الدراسة الجامعية في دمشق موقع مدونة من دون ذكر اسمه من أجل الكتابة الناقدة لنظام الأسد. ومنذ عام 2010 عمل أيضاً كمدرّب لدى منظمة BBC Media Action وهي منظمة مخصصة لتطوير الإعلام. أما في عام 2011 - مع بداية الاحتجاجات السلمية ضد نظام الأسد - فقد شارك غريير في عدة مظاهرات. وشاهد عن كثب كيف أطلقت الشرطة والجيش النار على الناس بالذخيرة الحية وشاهد أيضاً ناس لقوا حتفهم جراء ذلك. وقام هو بتصوير القمع العنيف للمتظاهرين تصويراً فوتوغرافياً وبالفيديو.

وفي تاريخ 24 تشرين الأول (أكتوبر) 2011، كان غريير جالساً في أحد المطاعم مع صحفية سورية شابة عندما تم إلقاء القبض عليه. تم نقله أولاً إلى الفرع 40 وبعد بضع ساعات إلى الفرع 251 التابع لجهاز المخابرات العامة. وهنا استفسر القاضي المساعد منه عن مصدر معرفتها اليقينية هذه. فرد غريير إنه أثناء نقله إلى الفرع 40 الذي لم يدم طويلاً لم تكن عيناه معصوبتين كما أنه كان قادراً على متابعة السير إلى الفرع 251 رغم تعصيب عينيه. وأكدوا له السجناء الآخرون ذلك أيضاً. احتُجز غريير في الفرع 251 لمدة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر يوماً. ولم يستطع أن يحدد الفترة بدقة إذ أن الزنزانة كانت تتواجد في طابق تحت الأرض لا يدخله ضوء النهار. وفي المقابل كان وصفه للزنزانة نفسها أدق بكثير: متران في ثلاثة أمتار ونافذة صغيرة مزودة بقضبان وباب من المعدن بفتحة للتهوية وأخرى لتقديم الطعام. واضطر السجناء المحتجزون هنا ووصل عددهم إلى 25 شخصاً إلى الشرب من خرطوم في مرحاض الزنزانة بينما تناوبوا على النوم في أوقات مختلفة. قارن

القضاة هذه الأوصاف بالرسومات التي رسمها غريير أثناء استجوابه من قبل المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية والتي عُرضت على شاشة كبيرة في قاعة المحكمة.

أفاد غريير أن التحقيقات - وما يرتبط بها من تعذيب - جرت في الغالب في الردهة. ومن خلال فتحة الباب استطاع متابعة سوء معاملة سجناء آخرين. كما رأى امرأة وسمع أخريات. وقد تم التحقيق معه حوالي خمس مرات وكان يُساء معاملته في هذه الأثناء طيلة الوقت تقريباً. "كنت معصوب العينين واضطرت إلى الاستلقاء على بطني وكانت قدمي مرفوعتين نحو الأعلى. وكان المحقق جالساً أمامي ووقف حارس خلفي. وإذا لم تعجب المحقق إجابتي فإن الحارس أصبح يضربني بأمر من المحقق. مرة بحزام عسكري وأخرى بسلك سميك. كانت قدمي حمراء وزرقاء ومتورمة لدرجة أن العودة إلى الزنازة سيراً على الأقدام تحولت إلى محنة أخرى"، أوضح غريير. تبين على الشاهد أن هذه الأوصاف المفصلة أرهقته ولذا علقت القاضية الرئيسة جلسة الاستجواب مؤقتاً.

وبعد استراحة قصيرة واصل غريير الإدلاء بشهادته دون أي تردد. قال إنه ذات مرة نُقل إلى غرفة مليئة بأدوات التعذيب: "لم أكن معصوب العينين بشكل استثنائي ورأيت جهازاً للصعق بالصدمة الكهربائية وعشرات الأسلاك والأحزمة والهرافات. على ما يبدو كان من شأن ذلك أن يخيفني. تماماً مثل الحارس الذي كان يتلاعب بزردية كان من المعروف أنها أستخدمت من أجل نزع أطافر السجناء."

وفي حالة أخرى تم إدخاله إلى مكتب مسؤول رفيع المستوى على ما يبدو. وخاطب المحقق الآخر الرجل بـ "سيدي". وهذا الأخير بدوره هدد مرؤوسه: "إما أن تحصل على الأسماء منه أو ستجرب ما يجربه هو."

أما بالنسبة ما إذا كان هذا المسؤول الرفيع المستوى/أنور ر. المتهم الرئيسي في محاكمة الخطيب فلم يتضح في يوم المحاكمة هذه. بينما أكد غريير أنه يتذكر صوته تماماً سارع محامي الدفاع عن/أنور ر. إلى التوضيح مرة أخرى: لن يوافق على أخذ عينة صوتية وطالب بعدم تكرار السؤال عن ذلك في المستقبل.

وفي نهاية يوم المحاكمة أعلن المحاميان الشريكان في المركز اللذان يمثلان كل من غريير والمدعي المشترك وسيم مقداد عن بياناً بخصوص اليوم السابق من المحاكمة جاء فيه أن/أنور ر. ذكر في إفادته في 18 آذار/مارس 2020 أنه شخصياً حقق مع مقداد. وفي دوره أكد مقداد في شهادته على أن نفس الرجل كان يقوم بالتحقيق معه دوماً وأنه نفسه أمر بتعذيبه. لذا لا يمكن أن يكون المسؤول عن تعذيب مقداد/الإ/أنور ر.

ستستمر المحاكمة في 26 آب/أغسطس.

محاكمة الخطيب، اليوم 24، 19 أغسطس/آب 2020 - "عرفوا بالضبط كيف يسببون أقصى قدر من الألم"

بدأ اليوم الرابع والعشرون من محاكمة الخطيب بشكل مختلف عما كان مخططاً له، حيث أعلنت القاضية الرئيسة قبل بدء جلسة المحاكمة أمام جميع الحاضرين عن أمر مؤقت صادر عن المحكمة الدستورية الاتحادية التي قررت في 18 آب (أغسطس) 2020، أي منذ ساعات قليلة فقط، أنه من الآن فصاعداً يجب منح ممثلي وسائل الإعلام المعتمدين الذين لهم صلة بالصراع السوري الفرصة لمتابعة المحاكمة باللغة العربية. ونفذت المحكمة هذا الأمر على الفور ففسرت القاضية أن بإمكان الصحفيين المعتمدين خلال جلسة اليوم الاستماع إلى الترجمة الفورية المخصصة للمشاركين في القضية والناطقين بالعربية. وأراد اثنان من السوريين الاستفادة من ذلك مباشرة وبينهما أحد المتقدمين اللذين طالبوا بهذا الأمر. ولكنه كانت هناك مشكلة: مع أن كلا السوريين حضرا كل جلسات المحاكمة حتى الآن إلا أنهما غير معتمدين بشكل خاص للمحاكمة. وعلى الرغم من أنه تبين توفر سماعات غير مستخدمة لهما، وكذلك وجود الإمكانية التقنية لمتابعة المحاكمة باللغة العربية دون أي جهد إضافي، فقد منعتهما القاضية من إمكانية الاستماع إلى الترجمة الفورية بسبب عدم كونهما معتمدين. وأثار هذا القرار عدم تفهم الحاضرين - أيضاً بين ممثلي وسائل الإعلام الألمان- في القاعة.

وفيما بعد افتتحت القاضية الجلسة أخيراً، ولكنها قرأت أولاً قرار المحكمة الدستورية مرة أخرى بالكامل. ثم نادى على الشاهد الوحيد المستدعى لهذا اليوم وهو أحد الناجين من التعذيب الشاهد والمدعى بالحق المدني وسيم مقداد. يدعمه المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR ويمثله في المحاكمة المحاميان المتعاونان مع المركز باتريك كروكر وسيباستيان شارمير.

أوضح الشاهد السوري منذ البداية أنه يهيمه أن يدلي بشهادته أمام المحكمة باللغة الألمانية وهذا حدث لم يسبق له مثيل في هذه المحاكمة. روى مقداد كيف كان هو واثنان من أصدقائه في روما بالقرب من دمشق في أيلول/سبتمبر 2011 يتجولون ويبحثون عن إحدى المظاهرات، وأرادوا الانضمام إليها حيث كان هو في ذلك الوقت كثيرًا ما يشارك في المظاهرات رغم أن هكذا مشاركة كانت دائماً تشكل خطرًا إذ أن قوات الأمن كانت تستخدم العنف بشكل منتظم وتوصل الأمر حتى إلى إطلاق الرصاص الحي. لم يشهد قط مظاهرة في سوريا دون انتهاكات من قبل الشرطة. وذكر مقداد أنه في ذلك اليوم كان هناك العديد من القوات العسكرية والأمنية منتشرة في الشوارع وفي نهاية المطاف اعتقلته هو وصديقه. وتعرضوا للثبم والركل والضرب. كما كسر شرطي أو جندي أحد ضلوعه بينما أضرم آخرون النار في شعر المعتقلين. ومن ثم تم نقلهم إلى المعتقل بحافلات - وخصيصاً إلى فرع الخطيب.

واحتُجز وسيم مقداد هناك لمدة خمسة أيام. وكان يقاسم خلال هذه الفترة زنزانته الصغيرة (حوالي ستة أمتار مربعة) مع ما يصل إلى تسعة سجناء آخرين. وتم التحقيق معه ثلاث مرات. مرة تلو الأخرى وكل مرة من قبل نفس المحقق وبنفس الروتين: كان الحراس ينادونه ليخرج من الزنزانة واقتادوه نحو التحقيق وهو معصوب العينين. وهناك كان عليه أن يستلقي على بطنه على الأرض وساقاه مثنيتان وقدماه مرفوعتان. وإذا لم تعجب المحقق إجابته يأمر بالتعذيب. شرح مقداد بكل هدوء: "كانت دائماً نفس الدورة: قلت شيئاً وضربت، قلت شيئاً وضربت وهكذا دواليك". وقد ضُرب بشكل أساسي في أخصص قدميه وكذلك على كعبيه ورجليه. "لقد عرفوا بالضبط كيف يسببون أقصى قدر من الألم". وتحدث مقداد عن انتصار شخصي صغير له في هذا الوضع: "لقد استلقيت على يدي. أنا موسيقي وكنت أخشى أن يؤذوا يدي. كانت تلك طريقي في المقاومة هناك".

حقق معه رجل واحد فقط. وأكد مقداد أنه لا يزال بإمكانه التعرف على صوته حتى اليوم، أنه خزنه في ذهنه. لكن كما حصل في السابق فقد رفض المتهم/نور ر. تقديم عينة صوتية في هذا اليوم أيضاً. وحسب أقوال مقداد فقد ذكر أثناء التحقيق أساساً أسماء كان يعرف أنها كانت "محروقة" أي أسماء كان النظام قد عرفها من قبل. كان هو وأصدقاؤه قد استعدوا لمثل هذه المواقف. وعلى أي حال لم يكن هدف التحقيقات الحصول على معلومات بل كل ما يريده النظام السوري هو تخويف الشعب بشكل ممنهج حتى لا يجرؤ أحد على مقاومته في المستقبل.

وبعد خمسة أيام قضاها في الفرع 251 نُقل إلى كفر سوسة. ولم يتعرض للتعذيب هناك إلا أن الظروف في العنابر الجماعية كانت مروعة: لا مكان للنوم وأسوأ الظروف الصحية وطعام سيء وغير كاف وأمراض كانت تنتشر بين السجناء. "الآن، في زمن كورونا، يمكن اعتبار الحبس هناك بمثابة حكم بالإعدام"، هكذا قال مقداد.

وفي نهاية استجوابه كشاهد خاطب وسيم مقداد المحكمة مرة أخرى: لقد أراد التأكيد صراحة على أنه سعيد لمحاكمة/نور ر. /وياد أ. في ألمانيا أي في محاكمة نزيهة في دولة ذات سيادة قانون ولا يمكن تخيل وقوع ذلك في سوريا بهذا الشكل.

يوما 22 و23 من محاكمة الخطيب، 12 و13 آب/أغسطس 2020: شاهد خاص

لقد كرست المحكمة يومين لهذا الشاهد الخاص. ولم يعرف لا القضاة ولا أطراف المحاكمة الآخرون اسمه حيث لم يدخل القاعة كما هو المعتاد بالنسبة للشهود من غرفة الانتظار المجاورة الخاصة بهم بل بدلاً من ذلك تم إدخاله وهو متنكرًا بباروكة شعر ولحية اصطناعية من خلال الباب الذي عادة ما يدخل المدعى عليهم فقط إلى القاعة من خلاله. كما بقي المكان الذي مكث فيه خلال فترات الاستراحة أثناء الجلسة سرًا. ولم يرد هو على الأسئلة التي من شأنها أن تكشف عن هويته بل كان محاميه هو الذي يرد: "نحن لا ندلي بأي شيء في هذا الخصوص" وكانت كل هذه الاحتياطات ضرورية إذ أن الكشف عن هويته كان سيؤدي حسب أقوال محاميه إلى تعريض أسرة الشاهد لخطر كبير.

لقد عمل الشاهد لمدة تزيد عن 20 عامًا في جهاز المخابرات السورية. وبناءً على ذلك فقد قدم خلال اليومين التاليين معرفة تفصيلية موفقة للانتباه عن التنظيم الداخلي وسير العمل والمسؤوليات المناطة بالفروع المختلفة في الجهاز. وشرح كيف كانت سلاسل القيادة تعمل وما الدور الذي لعبه الموظفون المختلفون في المخابرات وما تبقى لديهم من حرية تصرف أم لا في إطار هذا الدور. وبين فترة وأخرى تم عرض المخططات التنظيمية التي رسمها الشاهد على الشاشة الكبيرة خلف القضاة. وكان الحديث في الساعات القليلة الأولى من الجلسة تقنيًا جدًا. ولكن بعد ذلك انتقل هذا الشاهد أيضًا إلى الحديث عن الأفعال الكامنة وراء المخططات التنظيمية: كل السجون السورية كانت مكتظة للغاية. واستخدمت أجهزة المخابرات أساليب تعذيب وحشية مختلفة ومات الناس. وكانت سمعة الفرع 251 سيئة بشكل خاص في هذا الصدد. كما أوضح الشاهد إلى أية درجة كان النظام خبيثًا وغلًا حيث تم ابتزاز سجناء كي يتجسسوا على سجناء آخرين. وأثناء التحقيق لم تكن هناك أصلاً إمكانية للسجناء للرد بإجابات بالمعنى الحقيقي للكلمة بل كان الأمر برمته بمثابة عمل انتقامي. وقد كانت التهم المزعومة التي من المفترض الاعتراف بها مثبتة من ذي قبل. وهذا كله سرده الشاهد بثقة وبصوت قوي. وكانت الشهادة مفصلة لدرجة أن اليوم الثاني والعشرين من المحاكمة استمر حتى وقت متأخر من فترة العصر. وبعد أن سرحت القاضية الرئيسة الشاهد دار الحديث حول شهود محتملين ذكرهم/نور ر. في إفادته. وفسرت ممثلة المدعي العام الاتحادي بشكل منهجي سبب عدم وجود ضرورة أو وجوب لسماع المحكمة لأي من هؤلاء الشهود. وتم ضم هذا البيان إلى ملف القضية وسيتم إرساله قريبًا إلى الأطراف المشاركة.

في اليوم الثالث والعشرين من المحاكمة دخل الشاهد المتكرر قاعة المحكمة مرة أخرى من خلال الباب الذي عادة ما يتم إدخال المتهمين فقط من خلاله. وقبل أن يتمكن المشاركون من طرح أسئلتهم عليه باشر هو بالحديث قائلاً إنه يريد تصحيح ما قاله بالأمس لأنه لم يحدد بدقة الحجم الحقيقي لأحد فروع المخابرات. وبعد أن صحح ذلك استفسر المشاركون عن المزيد من التفاصيل. متى بالضبط تم الإعلان عن حالة الطوارئ في سوريا؟ وكيف تم نقل السجناء إلى الفروع بالضبط؟ ومرارًا سأل الدفاع: من أين للشاهد هذه المعلومات؟ وكما فعل في اليوم السابق فقد أجاب الشاهد بهدوء وتفصيل. فقط عندما حاول الدفاع معرفة المزيد عن مصدر معرفة الشاهد رفض محاميه الإجابة في إيجاز شديد. وفي حالتين تسبب هذا في اعتراض الدفاع على الرفض والمطالبة بأمر من المحكمة بشأن نطاق حماية الشاهد. وفي كلتي الحالتين قررت هيئة المحكمة أن الإجابة على الأسئلة يمكن أن تسمح باستخلاص استنتاجات حول هوية الشاهد وبالتالي لا يجب الإجابة على الأسئلة.

واهتز ثبوت الشاهد مرة واحدة فقط عندما سأله أحد محامي المدعين بالحق المدني عما إذا كان هناك عنف جنسي. وأخذ الشاهد نفسًا عميقًا قبل أن يروي عدة حالات ذات وحشية عالية.

وفي ظهر اليوم غادر الشاهد القاعة برفقة موظفي المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية وهو متكرًا دون السماح بأي استنتاجات بشأن هويته. وهذا علامة واضحة على درجة شدة الأفعال التي تتم محاكمتها في كورينتنس وعلى المخاطر التي يتحملها بعض المشاركين من أجل تسليط الضوء عليها.

ستتابع المحكمة جلساتها في 19 و20 آب/أغسطس بالاستماع إلى اثنين من الناجين من التعذيب في الفرع 215 واللذين هم مدعون فرعيون في القضية

محاكمة الخطيب، يوم 21، 31 تموز/يوليو 2020: يوم مضطرب

بدأ اليوم الواحد والعشرون للجلسات في محاكمة الخطيب في كورينتنس بشكل روتيني حيث تحدث الشاهد السوري الوحيد المستدعى لهذا اليوم عن اعتقاله. أفاد بهدوء وموضوعية كيف أعتقل في الشارع واقتيد إلى فرع الخطيب وتم التحقيق معه هناك مرة واحدة وبعد ذلك سرعان ما أطلق سراحه. وفي البداية لم يتكلم عن تفاصيل إقامته هناك. وعندما سأله القاضية الرئيسة بالتحديد عن سوء معاملة أخذ نفسًا عميقًا ولكنه ظل غامضًا. كان على الرئيسة أن تستفسر بشكل مفصل عن حجم الزنزارة والطعام والظروف الأخرى للاحتجاز. فقط عندما انتقلت إلى الحديث عن التحقيق معه أصبحت الشهادة أكثر تفصيلًا.

لكن الصورة التي رسمها كانت مختلفة تمامًا عن تلك التي وصفها الشهود السابقون. قال إن التعامل معه في فرع الخطيب كان لطيفًا ومهذبًا للغاية. قد يكون السبب وراء ذلك أنه كان يعمل في الإدارة السورية. وعلى أي حال لم يتعرض لسوء معاملة وبعد التحقيق أكدوا له أنه سيتم الإفراج عنه قريبًا. ومع ذلك فقد سمع هو وسجناء آخرون كيف تم تعذيب سجناء.

وانقطع استجواب الشاهد فجأة عندما سأل أحد القضاة الشاهد عما إذا كان قد تعرف على المتهم. ورد الشاهد إنه ليس متأكدًا وعبر عن رغبته في طرح بعض الأسئلة على المتهم/نور ر. كي يتأكد من أنه قابله من قبل. ولم يكن أحد الحاضرين ليتوقع هذا الطلب الاستثنائي جدًا.

فإذن انقطعت الجلسة قبل أن يُسمح لأنور ر. بالإجابة على أسئلة الشاهد. ومُنح للأطراف بعض الوقت للتكيف مع الوضع الجديد. لقد اجتمع محامو الدفاع أثناء الاستراحة كما تشاور بعض المحامين الممثلين للمدعين بالحق المدنيين ما كان القضاة قد انسحبوا. كان التوتر ملموسًا. انتظر الجميع لمعرفة ما إذا كان ر. سيوافق على الإجابة على أسئلة الشاهد. وبعد عشر دقائق بعد استئناف الجلسة من قبل القاضية الرئيسية تحدث أحد محامي الدفاع قائلًا إن ر. سيبقى صامتًا. فإذن لم يقبل بأسئلة الشاهد.

ورغم الحل غير المذهل لهذا الوضع الاستثنائي فإن المحاكمة لم تعد إلى مسارها الهادئ السابق. لقد نشأت مشاجرات كلامية صغيرة بين الأطراف المختلفة. وصدرت عدة تحذيرات أن الأسئلة اللاحقة للشاهد لا يجب أن تفترض أنه تعرف على ر. وناقش المحامون ما إذا كان يجوز طرح أسئلة معينة على وجه التحديد في هذا السياق. واضطرت المحكمة إلى الانسحاب مرة أخرى، هذه المرة لاتخاذ قرار بشأن مقبولية سؤال شكليًا— حدث جديد في هذه المحاكمة. ثم ركزت الأسئلة على جوانب مختلفة من استجواب الشاهد السابق لدى الشرطة والمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. وقال الشاهد إنه لم يعد يتذكر بعض الأشياء بينما يتذكر الآن بعض الأشياء الأخرى بشكل مختلف. حاولت أسئلة المدعين العاميين والدفاع وممثلي المدعين بالحق المدني إذن توضيح الاختلافات بين أقوال الشاهد الحالية والسابقة.

إن الأسئلة الكثيرة عن التفاصيل زادت من اضطراب الشاهد تدريجيًا. أصبح يتجنب الأجوبة المباشرة وطلب محام. انسحبت المحكمة مرة أخرى. وبعد خمس دقائق أعلنت للحاضرين أن الشاهد قادر على تحمل الجلسة دون مساعدة محام. وطمأنت القاضية الرئيسية الشاهد بأن الجلسة لن تعد تطول وكانت على حق في قولها إذ أنها سرحت الشاهد بعد ذلك بوقت قصير. وهكذا انتهى هذا اليوم المضطرب من المحاكمة فجأة.

محاكمة الخطيب يوم 20، 30 تموز/يوليو 2020: شهادة أحد الناجين

كان يوم متقلب في المحكمة وبدأ اليوم بانتظار قصير لأن أحد المتهمين تأخر قليلاً. واستغل الحاضرون الوقت لتبادل وجهات النظر أو استمتعوا ببساطة بأشعة الشمس التي كانت تطل من خلال النوافذ المؤمنة. بمجرد وصول جميع المشاركين نادى القاضية الرئيسية على الشاهد الوحيد المستدعى لهذه الجلسة كي يدخل إلى القاعة. وكانت الكثير من التفاصيل لشهادته تشبه شهادة اليوم السابق: مرة أخرى تم القبض على الشاهد لأن مدينة مشبوهة ذُكرت في بطاقة الهوية كمنشأ. ومرة أخرى زج به في زنزانه مكتظة بالكامل. شرح الشاهد كيف خصص السجناء لبعضهم البعض مناطق صغيرة محددة يسمح لهم باحتلالها وكيف لم ينجح البعض في الحصول على مكان خاص بهم ووقفوا حتى فرغ مكان ما وكيف فقد كل من قام مكانه المخصص للجلوس. وإذا كان على سجناء مغادرة الزنزانه فلم يتمكنوا من الخروج إلا بالدعس على سجناء آخرين. لم تجد قدميهم ولا مساحة حرة على الأرض. ولم يعد يرى الشاهد ضوء النهار والهواء النقي ولم يشعر بهما إلا عندما أُنقذ للتحقيق.

وأثناء الحديث عن ذلك أضر الشاهد، الذي كان يتكلم عدا ذلك بتركيز كبير وواقعية عالية، إلى الضحك: لأنه لم يستطع النوم في الزنزانه أبدًا وفي هذه اللحظة التي شعر بها ببعض الضوء والهواء النقي أصبح بكل بساطة يغفو. ولكن عبثية هذه اللحظة لم تنجح في إخفاء جدية الوضع إذ أن الشاهد سرعان ما بدأ يتحدث عن سوء المعاملة وفصل أن أشياء كثيرة حصلت أثناء احتجازه لدرجة أنه لا يستطيع أن يروي كل شيء: القليل من الطعام السيئ والإساءة الشديدة والتهديدات. وذات مرة كان التعذيب شديدًا لدرجة أنه كسر قيوده. في ذلك الوقت صار يتمنى لو أنه يموت.

بعد استراحة غداء قصيرة استمر الاستجواب. وتحدث الشاهد عن فترة ما بعد الحبس. وازداد اضطرابه الظاهر وبدأ يرتجف أثناء الحديث عن حالات الخوف والأرق. وأوضح بشكل عاطفي ومنفعل جدًا أن ما شهده وعاشه تجربة لن ينساها أبدًا - لا يستطيع أن ينساها أبدًا. لم يكن ليتخيل أن توجد مثل هذه الوحشية على الإطلاق. وحتى بالنسبة للمشاهدين الذين لم يتمكنوا إلا

من رؤية ظهر الشاهد كان من الواضح مدى تأثير الذكريات عليه. وعندما انفجر بالبكاء قاطعت القاضية الرئيسة الجلسة وغادر القضاة القاعة وانتسحب الشاهد إلى غرفة الشهود بينما بقي معظم الحاضرين جالسين وهم صامتين.

وعندما تم استئناف الجلسة بعد عشر دقائق تأكدت القاضية الرئيسة بشكل سريع أن الشاهد بخير. وبعد رده المختصر "كل شيء على ما يرام" أصبح يجيب على الأسئلة العديدة من قبل المشاركين في المحاكمة بهدوء واضح وبصبر. واستخدم خلال ذلك مؤشر الليزر للإشارة إلى الصور الجوية التي تم عرضها على الشاشة الكبيرة خلف منصة القضاة. وبعد يوم محاكمة دام أكثر من أربع ساعات سرحتها لقاضية الرئيسة أخيراً شاكرة له "بجزيل الشكر" تماماً كما فعلت مع الشاهد في اليوم السابق. وخلال هذه الساعات الأربع لم يمكن أن يُخفى على الحاضرين ما كان يعنيه التعذيب في فرع الخطيب للمعتقلين. مرت ثماني سنوات بين الحدث والشهادة. تلاشت بعض الذكريات منذ ذلك الحين. ومع ذلك لا تزال تبقى بعض الآثار موجودة حتى الآن.

يوم 19 من محاكمة الخطيب، 29 تموز/يوليو 2020: شهادة أحد الناجين

كان الجو العام السائد في القاعة لطيفاً عندما حضر المشاركون في المحاكمة واحد تلو الآخر إلى القاعة 128 في المحكمة الإقليمية العليا في مدينة كولوننتس الألمانية إذ أنهم رحبوا ببعضهم البعض بودية بعد استراحة دامت لمدة ثلاثة أسابيع وكان البعض واقفين معاً وهم يتبادلون بضع كلمات. وبعد دخول القضايا الثلاث والقاضيين الإثنتين سجلت رئيسة الهيئة بكلمات خفيفة حضور جميع الأطراف في المحاكمة.

ولقد تغير المزاج بسرعة عندما دخل الشاهد الوحيد الذي تم استدعاه لهذا اليوم إلى القاعة وهو رجل طويل القامة يأتي متردداً من باب جانبي. وبعد أن ذكر بياناته الشخصية للقاضية الرئيسة باشر بالحديث:

في عام 2012 اعتقلته إحدى الميليشيات الموالية للنظام في دمشق وهو في طريقه إلى مكان عمله وكان عمره آنذاك إثنين وعشرين عاماً. وما ورط الشاهد في الورطة هو أن السلطات سجلت بالخطأ في هويته أنه من حلب بينما كان يعيش ويعمل في دمشق منذ زمن طويل. وهكذا اصطحبه الميليشية ومعه عدة أشخاص آخرين. وعندما دفعوه إلى داخل زنزانه لم يسقط على الأرض كما كان متوقفاً بل كانت الزنزانه مزدحمة لدرجة أنه سقط على أشخاص آخرين. وأصبح أعضاء الميليشيا يرشون البنزين عليه وعلى السجناء الآخرين وسمعمهم يناقشون ما إذا كان أحدهم سيشعل سيجارة ويلقيها على السجناء الآن. وفي هذه اللحظة ظن الشاهد للمرة الأولى أنه سيموت.

ولكن بدلاً من ذلك تم اقتيادهم إلى فرع الخطيب تحت الضرب. وهناك تم جرهم إلى زنزانه مزدحمة مرة أخرى. وعندما طلبت القاضية الرئيسة منه تفاصيل عن الإقامة في الزنزانه وقف الشاهد وعرض أمام منصة القضاة بشكل واضح كيف أن السجناء وهم عدة مئات من الأشخاص مكسدين في زنزانه واحدة لم يستطيعوا الجلوس إلا بشكل أشبه بالقرفصاء. وجلس بعضهم في حضن سجناء آخرين. وبمجرد أن وقف شخص ما فلم يعد يتمكن هذا الأخير من الجلوس مرة أخرى حيث كان شخص آخر قد احتل مكانه على الفور. وتحول الجو في قاعة المحكمة وأصبح يميل إلى المرح إلى حد ما عندما تحدث الشاهد عن أن السجناء في لحظة ما أصبحوا على وشك البكاء عندما تم إدخال رجل ضخم جداً إذ أن المكان كان أصلاً ضيقاً بما فيه الكفاية. ولكن لم تدم لحظة المرح هذه نظراً إلى فضاة الحديث عن الأمراض الجلدية والرائحة الكريهة والإساءات والإذلال المستمرة والطعام القليل السيئ. ولم يستطع الشاهد إلا التخمين بالنسبة لمدة سجنه هناك بسبب عدم دخول ضوء النهار إلى الزنزانه. ولكنه توقع أنها كانت بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. وخلال هذه الفترة أقتيد عدة مرات إلى غرفة تحقيق وكان عليه أن يجيب على أسئلة هناك أثناء سوء معاملته.

وبعد أن انتهى الشاهد من حديثه طرح جميع المشاركين في المحاكمة عليه أسئلة حول تفاصيل سوء المعاملة وموضوع التحقيقات. وعندما سرحت القاضية الرئيسة الشاهد "مع الشكر الجزيل" لم يتبق أي شيء من الجو اللطيف الذي ساد في البداية حيث توضح للجميع في القاعة تعسف النظام إذ أن الشاهد تعرض لسوء معاملة شديدة لمدة عدة أسابيع لمجرد ذكر مدينة غير صحيحة في بطاقة الهوية. وأكد هو مراراً على هذا التعسف حيث قال إنه ما لا يزال يعذبه حتى اليوم هو السؤال عن السبب. لماذا كان عليه وعلى السجناء الآخرين تجربة كل ذلك؟ كان الشاهد في طريقه إلى العمل فقط بينما كان سجين آخر باع الخضار في المكان الخطأ فقط. على أي حال تركت الفترة التي قضاه في فرع الخطيب أثراً كبيراً عليه حتى كانت

الجملة الأولى التي قالها الشاهد لأسرته بعد إطلاق سراحه في حالة رهيبية: يا الله اجعلني لا أبقي أعيش في هذا البلد. وغادر سوريا بالفعل في عام 2013.

اليوم الثامن عشر من المحاكمة 6 تموز/يوليو 2020 - شهادة ابن خال/بياد أ.

في اليوم الثامن عشر من محاكمة الخطيب كان هناك عدد أقل بكثير من المتفرجين حاضرين مما كان عليه في بداية المحاكمة لكن حوالي عشرة أشخاص - نشطاء سوريون وألمان وصحفيون وأطراف معنية أخرى - راقبوا المحاكمة. وهكذا كان في كل يوم منذ بدء المحاكمة في 23 أبريل: لم تكن المنصة فارغة في أي يوم بل حضر دائماً من قام بتوثيق المحاكمة وتغطيتها. كما أنتقل المدافعون والمتهمان في هذا اليوم إلى مقاعد جديدة وذلك بناءً على طلب المدافعين من أجل رؤية الشهود في القاعة بشكل أفضل حيث كانت اللوحات من الزجاج الشبكي لا تزال موضوعة بين المقاعد بسبب وباء كوفيد-19.

قبل البدء استجواب الشاهد حذرت القاضية الرئيسية صحفياً كان موجوداً بين الجمهور والتقط صوراً في قاعة المحكمة دون إذن وأشارت مرة أخرى إلى أن التصوير والتسجيلات الصوتية محظورة في المحاكمات في ألمانيا. وفي المستقبل ستقوم بمعاينة انتهاكات من هذا النوع بفرض غرامات.

كان الشاهد الوحيد المستدعى في هذا اليوم ابن خال المتهم/بياد أ. السيد أ. وهو أيضاً مقيم في ألمانيا. وأفاد الشاهد أنه كان مهتم بالسياسة منذ زمن بعيد. وعندما انطلقت الانتفاضة في مارس 2011 شارك في المظاهرات وحاول حتى تنظيم اجتماعات بنفسه.

وحسب أقوال الشاهد تم اعتقاله بعد مظاهرة فاشلة في أبريل / نيسان 2011 في مقهى إنترنت أثناء الكتابة عن الاجتماع في الإنترنت. ويبدو أن قوات الأمن لحقته إلى هناك. وطبقاً لتصريحاته تم اعتقاله من ثم أخذه إلى فرع فلسطين. وقال إن فروع المخابرات كانت معروفة بأنها "مجازر مخصصة لذبح الأشخاص". ولذا بدا له من المدهش جداً أن الشخص الذي حقق معه أكد له أنه يريد التحدث معه فقط. وأفاد أ. إنه تعرض للإهانة ولكن لم يتعرض للضرب على الإطلاق - على عكس المعتقلين الآخرين الذين رآهم في أروقة الفرع: كانوا يجلسون على الأرض وأيديهم مربوطة خلف الرأس مواجهين الحائط وهكذا تم ضربهم وإذلالهم كلما مر بهم موظفو الفرع. وفسر أ. أنه تم إطلاق سراحه من الفرع بعد 10 ساعات - مع التنبيه السخيف أنه يستطيع الاتصال بالفرع في أي وقت إذا كانت هناك مشاكل ويطلب المساعدة أو حتى مشاركة المعلومات مع موظفي القسم. ورداً على سؤال أجاب الشاهد أنه لم يقبل هذا العرض أبداً. وليس لديه تفسير لسبب التعامل الإستثنائي هذا معه هو بالذات. ورغم النهاية السعيدة لإعتقاله، إلا أنه على حد قوله لم يغادر منزله لمدة أسابيع بسبب الخوف.

ومع ذلك، لم تكن هناك إشكالية بالنسبة له هو الذي تم اعتقاله وشاهد السلوك الوحشي لقوات الأمن أثناء المظاهرات إزاء كون ابن خاله يعمل في جهاز أمن الدولة. إذ أن/بياد أ. أفصح مراراً عن دعمه للانتفاضة وقام حتى بتسريب معلومات كلما اكتشف أن هناك نية في القبض على بعض المعارف وتحدث باستنكار عن زملائه الوحشيين. هذه الأقوال لم تثر استغراب الجمهور فحسب بل أيضاً استغراب القاضي المستشار الذي ظل يسأل الشاهد مراراً عما إذا لم يكن من الصعب عليه كشخص ينتقد النظام أن يكون له ابن خال يعمل في خدمة الحكومة أو كيف يمكن المطابقة بين أقوال/بياد أ. أنه يدعم الانتفاضة وبين عمله المحدد في جهاز أمن الدولة. كما سأله إذا لم يكن هو كمعارض قد قلق يوماً إزاء عمل ابن خاله. رد الشاهد على كل هذه الأسئلة بالنفي.

وبحسب أ.، فهو لم يعرف بالضبط ما كان يفعله المتهم لدى جهاز أمن الدولة. تطوع ابن خاله للعمل في الأمن حيث توظف في البداية كمدرس رياضة ثم في قسم الشؤون الدينية. أما بالنسبة لأنشطته هناك فلم يتبادل الإثنان الحديث عن ذلك. ولا يمكنه أن يحدد ما إذا كان/بياد أ. قد عمل في أي وقت في الفرع 40 - إلا أن المتهم كان يتحدث كثيراً ما عن السلوك الوحشي لحافظ مخلوف أيضاً تجاه مساعديه. وكان مخلوف آنذاك يترأس الفرع 40.

ونبّهت القاضية الرئيسية والهيئة الشاهد مرة تلو الأخرى إلى أن عليه قول الحقيقة وأنه أفاد لدى الشرطة في خريف 2019 بمعلومات أكثر تفصيلاً عن/بياد أ. - بما في ذلك عن أنشطته المحددة والوقت الذي قضاه في الفرع 40. ورغم أن أجزاء من

هذه التصريحات عُرضت عليه تمسك الشاهد بقوله إن *إياد* لم يخبره أبدًا بما كان يفعله بالضبط. لذلك فهو ليس قادرًا على الحديث عن أي شيء بالنسبة للاتهام بأن *إياد* ساعد في نقل أشخاص إلى الفرع 251. وستستمر المحاكمة بعد فترة انقطاع في 29 تموز/يوليو 2020.

اليومين السادس عشر والسابع عشر – 2-3 تموز/يوليو 2020 سجان يعطي شهادة تفصيلية ومقتعة

في 2 تموز/يوليو تم مرة أخرى على بعد بضعة خطوات من حيث اصطف الزوار والموظفون الإداريون والصحفيون لدخول المحكمة لليوم 16 من محاكمة الخطيب وضع مائة واثنين وعشرين صورة لسوريين مختفين. فُرشت الصور التي شملت رجالًا ونساءً وأطفالًا مسطحًا على الأرض وتم تزيينها بزهور بيضاء لإحياء الذكرى. ونظمت هذا المعرض منظمة "عائلات من أجل الحرية" وهي حركة لعائلات سورية تنتشط ضد الاعتقال والاختفاء غير القانونيين بقيادة نساء. أما بعد الدخول إلى قاعة المحكمة فكان لا يزال بإمكان الزائرين رؤية أعمال الفنان المفاهيمي والناشط خالد بركة الذي كان قد نظم معرضاً في اليوم السابق (انظر تقرير المحاكمة لليوم 15). وقد تم جمع خمسين تمثالاً لبسها الفنان ملابس لسوريين مقيمين في المنفى على شكل يحي أنها تشارك في مظاهرة صامتة. كان المعرض صدى للغضب والفرح بخصوص الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري في سوريا ورُفعت قبضات التماثيل احتجاجاً على الجرائم ذاتها التي اتهم بها المتهمون الجالسون في قاعة المحكمة.

وركز اليومين السادس عشر والسابع عشر للمحاكمة على شهادة أحد الشهود الرئيسيين وهو السيد إ. فكانت شهادته مفصلة ومقتعة وأدلى بها بثقة تامة. كان يعمل كحارس في الفرع 251 منذ 2011 لغاية صيف 2012. وشهد السيد إ. أن *أنور* - الذي تعرف إليه في قاعة المحكمة - كان حاضراً في الفرع 251 حتى توقيت مغادرة الشاهد لمنصبه. وشرح الشاهد لهيئة المحكمة كل التفاصيل الصغيرة والكبيرة لرسم رسمه للفرع 251. وبينما كان يصف خارطة الموقع ركزت أسئلة القضاة والمدعين العامين مرة تلو الأخرى على نقطة حاسمة بعينها - مكان وجود زنازين الاحتجاز نسبةً لمكاتب *أنور* ر. وزملائه. وكان السبب وراء ذلك واضحاً إذ أنهم حاولوا من خلال ذلك إثبات معرفة *أنور* ر. بالتعذيب وسوء المعاملة في الفرع 251. ووصف السيد إ. كيف شهد حتى من نقطة حراسته خارج مباني الفرع سوء المعاملة والاحتجاز اللاحق لمئات من الأشخاص الذين وصلوا إلى الفرع حيث تم إدخالهم إلى غرف التحقيق أو إلى الاحتجاز. كما وصف سماع صرخاتهم من الألم من قبو الفرع أثناء تعرضهم للضرب وهم ينشجون أنهم "لم يفعلوا شيئاً".

أظهر رسم الشاهد قرب مكتب *أنور* ر. من مواقع التعذيب بينما أصر *أنور* ر. في تصريحاته المسجلة على عدم معرفته به. فحسب رأي الكثير من المتفرجين زادت شهادة الشاهد في تآكل مصداقية أقوال *أنور* ر. أمام المحكمة (انظر تقرير المحاكمة لليوم الخامس).

كم تم الاستماع إلى شهادات من ضابط الشرطة وموظف لدى سلطات الهجرة الذان كانا مسؤولين عن المقابلات الأولية مع السيد إ. في 3 يوليو، يوم 17 من المحاكمة. وكانت شهادتهم تتماشى مع ما قاله السيد إ. ودعمت الانطباع بأن ذكريات السيد إ. وتأملاته أثناء المحاكمة كانت متسقة مع شهادته السابقة.

وقُبيل نهاية الجلسة تقدم محامي أحد المدعين بالحق المدني بطلب للاستماع إلى شاهد إضافي. فهذا الشاهد المقيم حالياً في تركيا هو إمام معروف تم احتجازه في الفرع 251 وتعرضه للتعذيب في عام 2011.

ووصف المحامي في طلبه أن هذا الشاهد لاحظ أثناء الإفراج عنه كيف تم توبيخ *أنور* ر. من قبل الضابط المشرف عليه بسبب قراره اعتقال وتعذيب هكذا شخصية دينية معروفة. وفي وقت لاحق بعد أن هرب كل من *أنور* ر. والشاهد من سوريا اتصل *أنور* ر. بالشاهد ليقول له إنه يشعر بالأسف "على كل ما حدث" وأنهما "كلاهما في نفس الجانب الآن". ومن شأن الاستماع إلى أقوال هذا الشاهد، الأمر الذي تحتاج للسلطات الألمانية من أجل تحقيقه إلى دعم دبلوماسي أو تقني، أن يزيد من إثبات معرفة وسلطة *أنور* ر. لاعتقال ومعاملة وتعذيب أولئك الذين عانوا وتعذبوا في الفرع 251.

ستستمر المحاكمة في 6 يوليو 2020.

اليوم الخامس عشر – 1 تموز/يوليو 2020 - استجواب أحد الناجين من التعذيب وفعالية فنية أمام المحكمة

لا يمكن إسكاتهم: هذا الموقف يجمع بين الناشطين السوريين الذين يحتجون أمام مبنى المحكمة في كويلنتس وبين الناجي من التعذيب الذي شهد في قاعة المحكمة في اليوم الخامس عشر من محاكمة الخطيب.

أمام مبنى المحكمة: "MUTE" أو "صامت" هو عنوان العمل الفني لـ *خالد بركة*، الفنان المختص في الفن المفاهيمي والناشط الثقافي من الجولان (سوريا)، المثبت مقابل مدخل جانبي للمحكمة: 50 تمثالاً يرتدون ملابس لناشطين سوريين مقيمين في المنفى "يتظاهرون" بشكل سلبي ضد القمع والعنف والجرائم المرتكبة من قبل نظام الرئيس السوري *بشار الأسد*. ويتم دعم العمل الفني هذا من قبل منظمات تبني ثورة وعائلات من أجل الحرية والحملة السورية وكذلك من قبل المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان.

"إن الفن والعمل القانوني يكملان بعضهما البعض. فالهدف المشترك هو عملية مجتمعية تعالج التعذيب وجرائم أخرى بشكل شامل"، هذا ما يشرحه *أندرياس شولير*، مدير القسم الخاص بـ "الجرائم الدولية والمسؤولية القانونية"، عن السبب وراء دعم المركز للعمل الفني.

أما في الداخل، في القاعة 128، يتبين نجاح هذا المنهاج: القاضي الرئيس وبعض القضاة المستشارين وممثلي النيابة العامة الاتحادية ومحامي المدعين بالحق المدني والمدافعين عن *أنور ر. و/إياد أ.* وكذلك جميع الحاضرين من الجمهور تقريباً يقفون عند النوافذ وينظرون إلى "المتظاهرين الصامتين". وحتى الناجي من التعذيب المدعو اليوم للمثول أمام المحكمة سيتفجع على العمل الفني وفقاً لأقواله.

الرجل البالغ من العمر 30 عامًا والذي كان سابقاً صاحب فندق ومقاول بناءً من بلدة السيدة زينب (10 كم جنوب دمشق) ويعمل الآن في التسقيف في ولاية *ساكسونيا* – أنهالت يمثل أمام المحكمة دون محام كمساعد قانوني. وعندما تطلب القاضية منه بعد إتمام الإجراءات الشكلية الأولية أن يسرد قليلاً، فإنه يبدأ بالارتجاف بشكل واضح للأعين ولكنه يمسك نفسه بسرعة ويبدأ بالحديث: عن الوضع في منطقتة الأصلية اعتباراً من عام 2011 وعن التصعيد في استخدام العنف من قبل نظام الأسد والجيش السوري الحر والميليشيات الأجنبية وعن العدد الكبير من النازحين حيث كان بينهم الكثير من النساء والأطفال ومعظمهم من السنّة مثل الشاهد. وإبواؤه للنازحين هو ما سبب له المشاكل حسب أقواله.

حسبما أفاد الشاهد تم إلقاء القبض عليه في تموز/يوليو 2012. وفي البداية كان معتقلاً في أحد مراكز الإحتجاز التابعة للمخابرات في السيدة زينب حيث قام بعض أفراد الميليشيات بتعذيبه بوحشية لمدة خمسة أيام. ومن ثم تم نقله إلى فرع الخطيب أي فرع 251 للمخابرات العامة الذي تركز عليه هذه المحاكمة.

ويصف الشاهد الوضع في فرع الخطيب بكلمات وصور مؤثرة حيث يقول إنه على القاضية أن تتخيل الزنازن الجماعية مثل ناقلات الخنازير أو مثل وعاء مليء بالمكرونة المغلية: مئات من الأشخاص العراة والمُعذبون مكدسون ومحشورون في مكان ضيق للغاية. وتعالق الصرخات من الزنازن الأخرى بينما تنأثر المصابون وجثث الموتى في الممرات. ولقد عاش وجرب ذلك بنفسه أو شهده بأب عينيه أو سمعه من سجناء آخرين. وبفضل السجناء الآخرين فهم أيضاً أنه موقوف في فرع الخطيب.

وقد تم التحقيق معه عدة مرات وتعرض خاصةً للضرب. ولكن لم يتضح تماماً من خلال أقوال الشاهد من بالضبط تحقق معه أو أساء معاملته متى وفي أي مكان. ولم يذكر المتهم الرئيسي *أنور ر.* إلا على هامش حديثه ولم يتحدث أبداً عن *إياد أ.* وأكثر من مرة يحاول القضاة والمستشارون توضيح بعض التناقضات مع التصريحات التي أدلى بها الرجل إزاء الشرطة في *ساكسونيا* - أنهالت في عام 2019. ومع ذلك تبقى بعض الأمور غير واضحة. ولكن ما عبر عنه الشاهد بكل وضوح هو أنه ما زال يعاني كثيراً من تبعات الاعتقال والتعذيب. ومع ذلك فإنه لا يريد أن يبقى صامتاً حتى تتم محاسبة المسؤولين.

وستستأنف المحاكمة في 2 تموز/يوليو.

محاكمة الخطيب، يوم 13 و14، 25/24 يونيو/حزيران 2020: شاهد من الداخل، من الفرع 295، يدلي بشهادته

في الغرفة 128 لمحكمة كولننتس، التقط مصور بعض الصور الأخيرة للمتهمين/أنور ر. و/ياد/. قبل بدء اليوم 13 من محاكمة الخطيب.

كان المخطط لهذا اليوم - لأول مرة - الاستماع إلى موظف سابق في جهاز المخابرات العامة في سوريا وكذلك استجواب عضوين من الشرطة الجنائية الاتحادية. لكن سرعان ما فهم الحاضرون في المحكمة أن هذا اليوم لن يكون كما هو مفترض.

رافق أحد عناصر الأمن الشاهد إلى غرفة المحكمة. أكتاف رفيعة وسترة جلدية داكنة وقناع يغطي فمه وأنفه: بدا خجولاً، وربما حتى خائفاً. حتى أولئك الذين في مقاعد الزوار رأوا بوضوح: إنه لا يجب أن يكون هنا.

في عام 2015، فر الشاب السوري إلى ألمانيا. في سوريا، درس الإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر - وعمل في الفرع 295 التابع لإدارة المخابرات العامة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2010. تم توظيفه في مكتب البريد المركزي ويفترض أنه تمكن من الوصول إلى ملفات الفرع، إلى معلومات عن المقابر الجماعية والقوائم التي أرسلتها مستشفيات تشرين أو المزرة أو حاميش إلى إدارة الفرع. تحكي هذه القوائم عن الجثث التي سيتم نقلها من فروع المخابرات والمستشفيات إلى مقابر دمشق الجماعية وعدد هذه الجثث. وقد أدرجوا أسماء المستشفيات وأرقام الفروع والتاريخ والأرقام المخصصة لكل واحد من القتلى. قال الشاهد إنه من المعروف بشكل عام أن هؤلاء الأشخاص ما كانوا ليقضوا لأسباب طبيعية بل قتلوا على أيدي الأجهزة السرية.

بالفعل عندما بدأ القاضي في استجواب الشاهد كان هناك ارتباك كبير: هل لم يفهم السوري الأسئلة بشكل صحيح؟ هل كانت الترجمة ناقصة؟ في كثير من الأحيان، لا يبدو أن الشاهد يجيب على الأسئلة على الإطلاق، تجنبها، وكرر نفسه. بدأ ينفذ صبر القاضي وكذلك جميع الآخرين. لماذا تتناقض شهادة الشاهد مع المعلومات التي أعطاها للشرطة في الأشهر السابقة؟ لماذا يرفض الآن أن يقول أي شيء محدد عن القبور الجماعية؟ وادعى الشاهد أنه لم يعد يتذكر المزيد.

في فحص الشرطة في صيف 2019، قال الشاهد إنه رأى المدعى عليه/ياد/. - الذي كان يعرفه حتى قبل ذلك - وحدثه بالقرب من المقابر الجماعية. لكن المحكمة لم تتمكن من الحصول على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع. كما أعلن الشاهد أنه التقى /ياد/. مرة واحدة من قبل - وهو ما يتعارض مرة أخرى مع استجواب الشرطة السابق.

أصبحت القضية غامضة، تغيير المناخ في قاعة المحكمة بشكل ملحوظ. سألت إذا كان الشاهد خائفاً. هل لهذا علاقة بحقيقة أن عائلته - التي تعيش في تركيا - قد تعرضت للتهديد هناك؟ ربما حتى من قبل عائلة المدعى عليه/ياد/.؟ قبل الاستراحة بوقت قصير، تدخل النائب العام: هل فهم الشاهد أنه كان على وشك الإدلاء بشهادة زور؟ وأن الدولة الألمانية حاولت معالجة الظلم في سوريا وأنه يقع على الشاهد التزام بمساعدة ألمانيا في هذا الأمر؟

بعد الاستراحة، صمت مؤثراً: هل سيتذكر الشاهد أكثر الآن؟

لا يزال لديه فجوات كبيرة بالذاكرة. على صور الأقمار الصناعية، حدد الشاهد بوضوح مباني الأفرع الأمنية، ومعسكرات تدريب المخابرات، وما يسمى مقبرة الشهداء في دمشق. ولكن عندما طرح المدعي العام أسئلته، تهرب منها الشاهد، وناقض نفسه، حتى عندما قاطعه المدعي العام وقال: "هذا يكفي ... ستجيب على هذا السؤال الآن".

كل ما خرج من الشاهد: بعض المعلومات العامة عن أجهزة المخابرات، وعن قوائم القتلى. ويبقى السؤال: هل كان الشاب خائفاً جداً من /ياد/. وأسرت له لدرجة أنه لم يجرؤ على الشهادة ضد المتهم في المحكمة؟

وفي اليوم التالي، تم سماع ضابطي الشرطة الجنائية الاتحادية اللذين استجوبا الشاهد أثناء تحقيقات الشرطة. ذكر الاثنان أنهما أبلغا الشاهد بحقوقه كالمعتاد ولم يكن لديهما انطباع بأن لديه أي مشاكل مع المترجمين. قال المحقق الأول إن الشاهد لم يبد خائفاً أو غير آمن بأي شكل من الأشكال. قال المسؤولان إن الشاهد قدم معلومات مفصلة وذات مصداقية، على سبيل المثال على القبور الجماعية. معلومات تطابق نتائج تحقيق الشرطة.

ولم يتمكن محامو الدفاع ومحامو المدعين المشتركين إلا من الحصول على بعض التفاصيل، المهمة جزئياً، من الشاهد. ورداً على سؤال محامي المدعي المشترك، رسم الشاهد مخططاً لقوائم الموتى: الاسم ورقم المستشفى وتاريخ الوفاة وتاريخ تسليم الجثث. وبالتالي فإن الشاهد الذي من داخل الفرع يجعل عمل المخابرات السورية حاضراً بشكل مخيف في محكمة كولننتس.

ستستمر المحاكمة يوم الأربعاء 1 تموز/يوليو 2020

محاكمة الخطيب، يوم 11-12: 4-5 حزيران/يونيو 2020:

يوم 12/11 سماع أقوال أنور النبي المحامي السوري المدافع عن حقوق الإنسان، الاضطهاد و"الاختفاء القسري" والتعذيب من قبل المخابرات السورية: هذه وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها نظام الرئيس السوري بشار الأسد ما يشغل بال أنور النبي المحامي السوري المدافع عن حقوق الإنسان منذ ما يزيد عن 30 عاماً. ولكن لم يكن هذا هو السبب الوحيد لاستدعائه كشاهد في يومي 11 و12 من محاكمة الخطيب إذ أن أنور النبي يعرف الفرع 251 من تجربته الخاصة كما أنه التقى في فرع آخر أيضاً بالمتهم الرئيسي أنور ر. شخصياً. عدا ذلك كان في سوريا عام 2012 محامياً المخرج والمدعي بالحق المدني فراس فياض الذي قد أدلى بشهادته مباشرة أمام المحكمة (انظر تقرير المحاكمة يومي 11/10).

إن النبي معروف بين السوريين في المنفى وكذلك بين كل من يهتم بشأن السوري لذا فإن الإقبال على المقاعد المخصصة للجمهور والصحافة في المحكمة كان كبيراً في هذا اليوم. وقبل بدء جلسة الاستماع في اليوم الحادي عشر من المحاكمة أصر النبي على شيء واحد، ألا وهو المشاركة في اعتصام قصير مع فراس فياض ووفاء مصطفى وهي ناشطة في منظمة "عائلات من أجل الحرية" ووالدها مسجون منذ حوالي 7 سنوات وذلك وسط 40 صورة شخصية لسوريين اختفوا بفعل أجهزة المخابرات التابعة لنظام الأسد.

ووضّح الشاهد النبي موقفه منذ البداية: إن موضوع محاكمة الخطيب هو أكثر بكثير من مجرد ملاحقة الجرائم التي أتهم بها أنور ر. وبياد. إذ أن عائلة الأسد تبني حكمها منذ عقود على الاعتقال التعسفي والتعذيب من أجل البقاء في السلطة، هكذا شرح النبي.

تم إلقاء القبض عليه لأول مرة في عام 1978 حيث أعتقل وتعذب لمدة أسبوع في فرع 251 من جهاز المخابرات السورية العامة أي في نفس الفرع بالضبط الذي كان المتهم أنور ر. فيه مسؤولاً عن التحقيقات بعد سنوات من ذلك حسب المزاعم.

وفسر النبي إنه لم يلتق بأنور ر. إلا في عام 2006 عندما كان النبي يعمل منذ ما يقرب من 20 عاماً كمحام يمثل أعضاء المعارضة وعدد لا يحصى من منتقدي النظام الآخرين. وفي مساء يوم 17 أيار/ مايو 2006، تم اعتقاله ونقله إلى فرع 285 أولاً حيث كان أنور ر. يعمل آنذاك. ووصف المحامي أن حوالي 50 رجلاً حشروا في مساحة 20 مترًا مربعًا تقريبًا. وفي الليل كان يسمع صرخات رهيبية من زنازين أخرى وممرات السجن وكان هذا بالنسبة له برهاناً قاطعاً على التعذيب.

وبعد حوالي خمس سنوات بالضبط أطلق سراح النبي من الحجز (في سجن عدرا). وفي ذلك الوقت، أكد الشاهد، قد كتفت حكومة الأسد القمع والتعذيب للمنتقدين المحتملين كرد على الاحتجاجات السلمية: "قبل 2011 حاول عملاء الأسد الحصول على معلومات تحت التعذيب. أما منذ عام 2011 فكان الهدف هو الانتقام. تم تعذيب من طالبوا بالحرية، حتى الموت في بعض الأحيان."

وبناءً على ما عرف من العديد من موكلية الذين أحتجزوا في فرع 251 اعتباراً من عام 2011 استطاع النبي الحديث عن الكثير من التفاصيل أمام المحكمة إذ أنه قال إنهم تعرضوا للتعذيب القاسي قبل نقلهم إلى فرع 285 من أجل مواصلة التحقيق معهم. وذكر النبي أنه رأى أشخاصاً يشبهون الأشباح بعد إطلاق سراحهم.

وبعد هذه الأوصاف سألت القاضية الشاهد عن صور جثث آلاف السجناء التي هربها "القيصر" وهو معاون سابق في الشرطة العسكرية السورية من سوريا وسلمها للسلطات القضائية الألمانية. وشرح النبي في هذا الصدد خاصة نظام ترقيم الجثث الذي يدل على معلومات عن الاعتقال والوفاة في مختلف فروع جهاز المخابرات السورية.

ودار الحديث في يوم 11 من محاكمة الخطيب أيضاً، كما كان متوقّعا، حول تاريخ ومكان وكيفية مصادفة الشاهد/أنور النبي للمتهم الرئيسي/أنور ر. وأفاد النبي أنها حصلت في خريف أو شتاء 2015/2014 وذلك أولاً في مركز لإيواء اللاجئين في مارينفيلدي في برلين وفيما بعد صادفا بعضهما عند أحد المتاجر لأدوات البناء في برلين.

أما في اليوم التالي (اليوم الثاني عشر) فركزت جلسة الاستماع على معرفة النبي بأجهزة الأمن السورية بشكل عام وخاصة بفرع 251 - المناصب والمسؤوليات داخل أجهزة المخابرات ودور فئات من الشعب بعينها ودور بعض الأشخاص في هذا النظام والظروف الجغرافية والمكانية وكذلك أساليب التعذيب المحددة بما في ذلك استخدام العنف الجنسي وعواقبه على المدى الطويل. ورجع الشاهد أقواله مراراً إلى أوصاف موكلية العديدين وبحثه في شأن القضايا التي دافع فيها عن الناجين من التعذيب أو أقاربهم.

وجاءت الأقوال أثناء جلسة استماع النبي بتناقض صارخ للعديد من التصريحات التي أدلى بها/أنور ر. (انظر التقرير عن اليوم الخامس من المحاكمة) حيث كان بإمكان "السوريين من الطائفة السنية" (و/أنور ر. منهم) أيضاً التسلق إلى مناصب قيادية في جهاز المخابرات وكان بعضهم حتى معروفاً بمعاملتهم الوحشية للسجناء. أما بالنسبة للمزاعم أن فرع 40 بقيادة حافظ مخلوف قد استولى على فرع 251 خلال عام 2011 فقد اعتبر الشاهد هذا الاحتمال مستبعداً.

ومن المزمع عقد الجلسة القادمة في 24 يونيو 2020.

كان اليوم العاشر واليوم الحادي عشر من محاكمة الخطيب مهمين، وخصوصاً للضحايا والنشطاء السوريين: لمدة يوم ونصف، تم الاستماع لأحد الناجين من التعذيب للمرة الأولى في هذه المحاكمة. وللمرة الأولى تم التحدث كثيراً باللغة العربية. جلس فراس فياض، منتج سوري ومدعي في القضية، مقابل القاضية وهيئة المحكمة، على يساره مترجم، إلى يمينه محاميه. كان فياض يتحدث العربية بصوت مسموع إلى الجميع، ثم ترجم مترجمه إلى الألمانية. أخيراً، استطاع العديد من الناشطين السوريين والناجين من التعذيب من الحضور أن يفهموا ما يُقال في قاعة المحكمة.

تحدث فراس فياض عن حياته في سوريا، كطالب ومخرج أفلام، ثم عن اللحظة التي غيرت كل شيء: بداية الاحتجاجات ضد حكومة بشار الأسد في 15 مارس 2011. أفاد فياض أنه أخذ كاميرته وحاول توثيق كل ما يستطيع توثيقه، وخاصة المظاهرات. وعلم الآخرين أن يفعلوا نفس الشيء. قام بتصوير الأشخاص الذين يتم اعتقالهم. بواسطة كاميرته، صور الشرطة وهي تطلق النار على المتظاهرين، وتسيئ معاملتهم وتضربهم بالهراوات وتلقي قنابل الغاز المسيل للدموع على الحشود. كان على يقين من أن الحكومة السورية كانت تستهدفه بسبب عمله.

في أول اعتقال له، اختطف فياض من قبل المخابرات الجوية، ورأى أطفالاً صغاراً وجثثاً في القسم الذي أحضر إليه. في المرة الثانية التي اعتقل فيها، حذره صديق من أنه مطلوب. أفاد فياض أنه كان يريد الانتقال إلى دبي مع ما التقطه من أجل فيلمه، ولكن تم القبض عليه في المطار. أولاً، تم نقله إلى إدارة المعلومات، وبعد بضعة أيام تم نقله إلى قسم 251، فرع الخطيب.

وصف فياض ما يسمى بحفل الاستقبال، حيث يتعرض المعتقلين للضرب المبرح من قبل الحراس عند وصولهم. كان عليه خلع ملابسه، ثم نقل إلى زنزانة جماعية لبضعة أيام، كانت مزدحمة لدرجة أن الناس حاولوا النوم أثناء الوقوف. مراراً وتكراراً، أخبر المحكمة عن الصراخ الرهيب، وخوفه المميت على أشخاص رأهم ولم يكن متأكدًا مما إذا كانوا أموات أم على قيد الحياة، وأيضاً على طفل في الفرع 251. أمضى فياض معظم اعتقاله في الخطيب في زنزانة انفرادية. أظهر القاضي رسماً للسجن مع غرف استجواب وزنانات كان الشاهد قد رسمها أثناء استجواب سابق للشرطة في ألمانيا.

لقد تم استجوابه ثلاث مرات على الأقل في الخطيب. كان معصوب العينين، لكنه استطاع التعرف جزئياً على محيطه، بما في ذلك الرجل الذي استجوبه. بالعودة إلى زنزانتة الجماعية، سمع فياض اسم أنور ر. لأول مرة من سجناء آخرين. في وقت لاحق قال إنه تعرف على أنور ر. من الصور في وسائل الإعلام، ولكن أيضاً أثناء استجواب الشرطة في برلين.

قال فياض في المحكمة إن المدعى عليه بدأ مختلفاً قليلاً عما كان عليه في الماضي، لكنه كان متأكدًا بنسبة 60 إلى 70 في المائة من أن الرجل هو الذي استجوبه في ذلك الوقت. وذكر أنه ربما يستطيع التعرف عليه من صوته. لكن *أنور ر.* ظل صامتاً مرة أخرى يوم المحاكمة - ويمكنه أن يظل صامتاً، سارع محاميه للتأكيد.

للمرة الأولى، لم يكن الشاهد شخصاً يقدم تقاريراً وقصصاً عن التعذيب في سوريا - بل شخصاً تعرض لهذا التعذيب ونجا منه بنفسه - وهو واحد من بين 4000 شخص ورد ذكرهم في لائحة الاتهام بمحاكمة الخطيب.

وصف الشاهد الضرب بالكابلات والعصي حتى خروج الدماء، على قدميه وظهره، وكيف تم تعليقه من يديه، وكذلك العنف الجنسي. تحدث عن الظروف في الزنازين: القليل من الطعام المتعفن في كثير من الأحيان، ولا يكاد يوجد أي ماء، والظروف الصحية اللا إنسانية وعدم وجود رعاية طبية. كان خائفاً حتى الموت وكان شبه متأكد من أنه لن يغادر الخطيب وهو على قيد الحياة.

حتى اليوم يشعر فياض بأثار ما بعد التعذيب: ألم مستمر في يديه وساقيه واضطرابات النوم والقلق والاكتئاب. وحتى الآن، خلال شهادته في *كوليتنس*، كان يخشى أن تهدد الحكومة السورية عائلته. وقال إلى أن يحين وقت المحاكمة، حاول ببساطة نسيان وقمع ما حدث له في السجن.

كان صعباً تحمل ما وصف فياض على الصحفيين وغيرهم من الزوار في المحكمة. كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو الرسالة المهمة التي وجهها *فراس فياض* للمتهمين الرئيسيين: كان يمكن أن يكون مستعداً لمسامحته فيما لو أن *أنور ر.* اعتذر واعترف بما حدث في الخطيب - عنف تعسفي وتعذيب. لكن فياض يعتقد أن هذا لن يحدث أبداً، خاصة بعد أن أنكر *أنور ر.* سابقاً جميع التهم.

انتهت الجلسة ظهر يوم 4 يونيو / حزيران 2020. وبعد ظهر ذلك اليوم استمرت المحاكمة بجلسة المحامي السوري *أنور البني*.

اليوم التاسع من المحاكمة 29 أيار 2020

كان اليوم التاسع 29 أيار 2020 من محاكمة الخطيب قصيراً نسبياً مثل اليوم الذي سبقه. وكان من المقرر الاستماع إلى شاهدين في هذا اليوم وذلك حول موضوع استجواب المتهم *أنور ر.* كشاهد في تحقيقات خاصة بقسم حماية الدولة التابع لمكتب التحقيقات الجنائية لولاية *بادن-فورتمبيرغ* بشأن جرائم وفقاً للقانون الجنائي الدولي في سوريا. والشاهدان هما مفتش جنائي برتبة نقيب أجرى هذا الاستجواب ومترجم تترجم الأقوال آنذاك. إلا أن المترجم تعذر عليه المثول أمام المحكمة نظراً إلى أنه حالياً موجود في الخارج.

وأفاد المفتش أنه تم استجواب *أنور ر.* كشاهد في 26 أكتوبر 2017 في مدينة *شتوتغارت* في إطار تحقيقات بخصوص شبهة ارتكاب جرائم وفقاً للقانون الجنائي الدولي بعد أن ذكره شاهد آخر كشاهد محتمل. وتحدث المفتش من جانب عما كان يتذكره ومن جانب آخر قرأ محضر جلسة الاستجواب من ذلك اليوم فقرة تلو الأخرى.

فبالنسبة لأفعال *أنور ر.* في سوريا أنتجت قراءة محضر الاستجواب هذا بعض التفاصيل الجديدة حيث قدم لمحة عامة عن المسيرة المهنية للمتهم ومنصبه في المخابرات السورية. إضافة إلى ذلك دار الحديث حول خلفية هروبه من سوريا.

وذكر المفتش النقيب أن *أنور ر.* صرح في ذلك الوقت أنه شهد جرائم حرب، مثلاً نقل قتلى إلى فرع 251. كما أفاد *أنور ر.* أثناء هذا الاستجواب أيضاً أنه تم أخذ ما يصل إلى 750 سجيناً إلى فرع 251 في يوم واحد. ورداً على سؤال حول كيفية وأسلوب إجراء التحقيقات في سوريا قال *أنور ر.* إن بعض التحقيقات كانت تجري "بأسلوب قاس" لأن البقاء مهذباً كان من المستحيل نظراً إلى العدد الكبير من التحقيقات. وبدأ هذا الوصف بمثابة استهزاء بالنسبة لبعض الحاضرين في قاعة المحكمة إذ أن صورة السجن وهو متوفى في فرع 251 وأثار التعذيب بانته عليه باتت عالقاً في ذاكرتهم من اليوم السابق.

ولكن نظراً إلى أن تحقيقات مكتب التحقيقات الجنائية آنذاك ركزت على أنشطة الفرع 320 التابع للمخابرات السورية في حماة لم يتم استجواب *أنور ر.* بالتفاصيل حول ما وقع في فرع 251. وشهد المفتش النقيب أنه أحال المحضر بعد الاستجواب

إلى المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية حيث كان من المفترض أن يحقق هذا الأخير فيما إذا كان هناك داع للاشتباه في أن أنور ر. ارتكب جرائم.

وبعد أقل من ساعتين تم تسريح الشاهد الوحيد في ذلك اليوم دون تحليفه. واعترض الدفاع على استخدام أقوال ضابط الشرطة وسيقدم تبريرًا مفصلاً لهذا الطلب خلال باقي المحاكمة.

من المقرر عقد الجلسة القادمة للمحاكمة في 3 يونيو 2020. وتتوي المحكمة خلالها للمرة الأولى الاستماع إلى أحد المدعين بالحق المدني كشاهد وهو المخرج فراس فياض.

كان اليوم الثامن من محاكمة الخطيب 28 آيار 2020 - يوماً قصيرًا مقارنةً بالأيام السابقة لجلسات المحكمة. وكان موضوع الجلسة التحقيق مع أنور ر. بشأن الشكوى الجنائية التي قدمها في عام 2015 على أساس أنه كان مقتنعاً بأن عملاء للمخابرات السورية كانوا يلاحقونه في برلين (انظر التقرير عن اليوم السادس للمحاكمة). تم استدعاء ثلاثة شهود: مفتش جنائي برتبة نقيب فيمكتب التحقيقات الجنائية التابع لولاية برلين كان مسؤولاً عن التحقيق بخصوص الشكوى الجنائية ومفتشة جنائية برتبة ملازم أول حضرت جلسة التحقيق و مترجم قام بالترجمة خلال التحقيق. إلا أن هذا الأخير اعتذر عن حضور جلسة المحكمة هذه بسبب إصابته بمرض.

وقبل بدء المحاكمة كانت فعالية قام بها نشطاء من منظمات حملة سوريا **The Syria Campaign** وعائلات من أجل الحرية وتبني ثورة أمام مبنى المحكمة قد أثارت بعض الضجة حيث ذكر النشطاء العشرة بواسطة لافتة كانوا يرفعونها وكُتب عليها "سوريا الأسد = دولة تعذيب # سوريا ليست آمنة!" بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة السورية وافتوا الانتباه في الوقت نفسه إلى عريضة "لا ترحيل إلى سوريا!". وتهدف هذه العريضة إلى مؤتمر وزراء الداخلية إلى تمديد وقف الترحيل إلى سوريا بسبب التهديدات القائمة هناك. كما وضع الناشطون 40 صورة مؤطرة على الدرجات أمام المحكمة وهي صور لأشخاص تم تعذيبهم أو قتلهم أو اختطافهم تحت نظام بشار الأسد أو هم ما زالوا يقعون في سجون التعذيب السورية.

ثم أدلى الموظف في مكتب التحقيقات الجنائية التابع لولاية برلين بشهادته في المحكمة. وأفاد ضابط الشرطة بالتفصيل عن التحقيق مع أنور ر. في 27 فبراير / شباط 2015 حيث كان المتهم الرئيسي حسب أقوال الشرطي مقتنعاً تمام الاقتناع آنذاك بأنه تم الكشف عنه في ألمانيا بصفته معاون مخابراتي منشق. وكان خائفاً من أن سيتم اختطافه ومن ثم ترحيله إلى سوريا من قبل المخابرات السورية. ووفقاً لمحضر جلسة التحقيق شعر أنور ر. عدة مرات أن هناك شخص ما يحي شكله أنه من أصل سوري كان يراقبه ويلاحقه. كانت هناك على سبيل المثال واقعة عند طبيب سوري شعر فيها أنور ر. بالتهديد عندما تم التقاط صورة له من أجل ضمها إلى ملفه كمريض. كما تسببت واقعات أخرى أيضاً في شعور المتهم بعدم الأمان مما دفعه في نهاية المطاف للجوء إلى الشرطة في برلين (انظر التقرير المفصل عن اليوم السادس للمحاكمة).

أما بالنسبة لأفعال المتهم في سوريا فلم تفصح قراءة محضر التحقيق عن اية تفاصيل جديدة بشأنها. إلا أنه من الجدير بالذكر أن أنور ر. نفسه صرح في ذلك الوقت أن منصبه كان مسؤولاً عن قسم التحقيقات في فرع 251. ومن وجهة نظر الموظف في مكتب التحقيقات الجنائية فلم يكن هناك أي دليل قاطع يدعم مزاعم أنور ر. بأنه ملاحق. ووافق على هذا التقييم أيضاً جهاز المخابرات الخارجية الاتحادي بعد أن طلب منه ضابط الشرطة إبداء الرأي. ونتيجة ذلك أوقف المدعي العام إجراءات التحقيق.

أما الشاهدة الثانية التي حضرت التحقيق مع أنور ر. في ذلك الوقت بصفقتها مفتشة جنائية برتبة ملازم أول فأكدت على أن التحقيق جرى بشكل منظم كما أكدت على تقييم الشاهد الأول: إن خوف أنور ر. الأساسي من أن يكون ضحية لإعتداء من قبل المخابرات السورية بدى وكأنه حقيقي ولكنها اعتبرت أن الاحتمال الفعلي لواقعية هذا الخطر كان ضعيفاً.

وستستمر المحاكمة في 29 مايو 2020.

في اليوم السابع من محاكمة الخطيب 27 أيار 2020- تم الاستماع إلى ثلاثة شهود. وقد شهدوا جميعاً على شهادة المدعى عليه /ياد/. التي قدمها الى مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية في شهر آب 2018.

كان السؤال الرئيسي هو ما إذا كان يمكن استخدام شهادة /ياد/. بشكل مطلق في الإجراءات الحالية وهي الشهادة التي قدمها أثناء فحص الشهود في ذلك الوقت. فقد تم استجواب /ياد/. من قبل BKA كشاهد في الإجراءات الهيكلية السورية - وليس كمشتبه به في تحقيق أولي. وبناءً على ذلك، تم إبلاغ /ياد/. بحقوقه كشاهد، وليس كمشتبه به، قبل استجوابه. لذا فقد اعترض محامو الدفاع عن /ياد/. على استخدام الشهادة في الإجراءات الأولية ومرة أخرى بعد افتتاح المحاكمة. لقد تم الغاء الإجراءات الأولية وحتى مذكرة التوقيف في ذلك الوقت ولكن بعد ذلك وافقت محكمة العدل الفيدرالية على استغلال الشهادة بشكل جزئي بحيث ظل /ياد/. رهن الحجز الاحتياطي.

الشاهد الأول، هو مسؤول في مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية (BKA)، كان في ذلك الوقت مسؤولاً عن استجواب /ياد/. وأفاد أن /ياد/.، واتباعاً لإجراءات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF)، استجوب كشاهد من قبل BKA في سياق الإجراءات الهيكلية بشأن سوريا. والسؤال هو ما إذا كان BKA قد أدرك بالفعل الأهمية الخاصة لقسم 251 ودور المتهم. شهد مسؤول BKA أن /ياد/. تم إخباره كشاهد بحقوقه والتزاماته، بما في ذلك أنه لم يكن بحاجة إلى تجريم نفسه. الشهود الآخرون الذين استدعوا إلى المحكمة في ذلك اليوم - المترجم وحارس محضر الاستجواب - أكدوا ذلك فيما بعد.

خلال سماع شهادته، أخبر مسؤول BKA أولاً عن استجواب /ياد/. من الذاكرة ومن ثم تم تقديم بروتوكول الاستجواب بأكمله قسمًا وراء الآخر - وهي عملية طويلة وصعبة لجميع المعنيين. وقد اتضح مدى الوحشية المنهجية لجهاز المخابرات السورية بشكل مخيف. على سبيل المثال، أبلغ /ياد/. وكالة BKA في ذلك الوقت عن صرخات السجناء التي كان الأفراد العسكريون يسمعونها في كافيتيريا السجن، أو عن طلقات عشوائية أطلقت على متظاهرين سلميين.

وضحت معاناة الناس في سوريا أكثر عندما تم عرض إحدى صور ما يسمى قيصر لأول مرة في المحاكمة: جثة رجل قتل على يد المخابرات السورية، جثة شبه عارية، عانت من الهزال. قامت الأجهزة السرية السورية بتقييم الجثث لتتمكن من تعيينها - كما أظهرت البطاقة التي في يد القتيل الرقم 251، رقم تعريف فرع الخطيب.

صورة توضح بشكل جذري عنف وجرائم المخابرات السورية. الصورة التي قدمها /ياد/. تظهر واحداً فقط من آلاف الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم وتعرضوا للتعذيب والاختفاء في سجون المخابرات السورية مثل الخطيب - وتذكير بعدد لا يحصى من الأشخاص الذين لا يزالون يعانون هناك.

ستستمر المحاكمة في 28 أيار 2020.

اليوم السادس، 19 أيار/ مايو 2020 - معلومات أساسية عن خلفية بلاغ قدمه /أنور ر. وعن الوضع في سوريا

تم استدعاء شاهدين للمثول في اليوم السادس من المحاكمة. وشهدتا بخصوص بلاغ قدمه /أنور ر. لدى الشرطة في برلين في شباط/فبراير 2015 عندما شعر بملاحقته وتهديده من قبل المخابرات السورية.

الشاهدة الأولى وهي شرطية برتبة نقيب تذكرت جزئياً ما حدث منذ خمس سنوات. وكان البلاغ إستثنائياً مقارنة بعملها المعتاد. وسردت ضابطة الشرطة إن /أنور ر. حضر إلى مخفر الشرطة برفقة مترجمة لأنه لا يتقن الألمانية والإنجليزية. وقدم /أنور ر. ومرافقته لضابطة الشرطة وثائق عُرضت على الجميع في قاعة المحكمة بطريقة واضحة للعيان: عدة صفحات كتبها /أنور ر. باللغة العربية وبخط اليد وترجمتها إلى اللغة الألمانية.

وأفاد /أنور ر. أنه في ذلك الوقت شعر بمراقبته وملاحقته وتهديده في برلين. وكان يخشى أن تكون المخابرات السورية قد عثرت عليه وتخطط لخطفه. لذا طلب من الشرطة الألمانية توفير الحماية الشخصية له. وقد وقع على إفادته بالإضافة إلى اسمه، برتبته العسكرية في سوريا: "المواطن السوري العقيد/أنور ر." (الأمر الذي أشار إليه خصيصاً ممثل المدعين بالحق المدني والمحامي المتعاون مع المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان سيباستيان شارمر). وقد سجلت الشرطة

البلاغ آنذاك كما قامت بإيصالها إلى مكتب التحقيقات الجنائية التابعة للولاية (LKA) الذي كان من المفترض أن يتولى التعامل اللاحق معه. ولم تتمكن الشاهدة من وصف ما حصل للبلاغ فيما بعد.

الشاهدة الثانية كانت تلك السيدة التي رافقت أنور ر. في ذلك اليوم وفق ما زُعم إلى مخفر الشرطة - ولكنها وهذا ما ذكرته منذ بداية الحديث لم تتذكر سوى القليل من ذلك اليوم. أنها تعرفت على أنور ر. بصفتها باحثة في العلوم السياسية والإسلامية بعد أن وصل إلى ألمانيا هارباً من سوريا وأجرت معه عدداً من الحوارات الطويلة على خلفية تخصصها لغرض توثيق الوضع الراهن في سوريا وتحليله.

وقد أوصي لها بأنور ر. بصفته ضابط سابق رفيع المستوى في جهاز مخابرات وجهة اتصال للمعارضة السورية في الوقت الحاضر. ورداً على السؤال ما إذا لم تشعر بتشكك نتيجة كونه ضابط مخابرات سابق، أجابت بنعم. ولكنها كانت تأمل في الحصول على معلومات مهمة منه. وبالطبع كانت تدرك أن شخصاً يعمل لدى جهاز المخابرات في سوريا بتأكيد كان له احتكاك بانتهاكات حقوق الإنسان. أما بالنسبة لدوافعه لمغادرة سوريا فلم تستطع إلا التكهن. وعندما شعر أنور ر. بملاحقته في عام 2015 اتصل بالشاهدة عدة مرات وطلب منها المساعدة ولذا رافقته في النهاية عندما قدم البلاغ إلى الشرطة.

وبصفتها مختصة بالشؤون السورية وموظفة سابقة في السفارة الألمانية في دمشق طرح كل من القاضية والمدعي الاتحادي ومحامو الدفاع والمحامون للمدعين بالحق المدني أسئلة على الشاهدة كخبيرة. وشكلت أقوالها تناقضاً صارخاً للعديد من تصريحات أنور ر. التي ما زال يذكرها الحاضرون جيداً من اليوم السابق للمحاكمة، حيث أوضحت الشاهدة إن أمر ارتكاب أجهزة المخابرات في سوريا لجرائم حقوق الإنسان من المسلمات البيديهية. وتحدثت بناءً على ما علمته خلال فترة إقامتها في سوريا عن حالات تعذيب موثقة في فروع المخابرات وعن أساليب التعذيب مثلاً الوضعية المسماة بالكرسي الألماني والضرب على بطن القدمين، الضرب الذي أدى إلى وفاة العديد من الأشخاص. وأكدت الشاهدة على أن جميع أساليب التعذيب هذه كانت منتشرة في سوريا حتى قبل 2011.

موعد المحاكمة القادم في 27 أيار/مايو 2020.

اليوم الخامس، 18 أيار/مايو 2020 – بيان/ أقوال المتهم الرئيسي أنور ر.

كان هذا هو اليوم الذي كان جميع من يهتم بقضية الخطيب ينتظروه بفارغ الصبر: الناجون من التعذيب والمدعون بالحق المدني ونشطاء حقوق الإنسان من سوريا وألمانيا وفرنسا والمحامون والصحفيون من جميع أنحاء العالم حيث كان محامو المتهم الرئيسي أنور ر. قد أعلنوا عن نيتهم قراءة بيان من قبل المسؤول السابق عن التحقيقات في فرع 251 لإدارة المخابرات العامة الخاضعة للرئيس السوري بشار الأسد.

وكان أوائل الحاضرين قد وقفوا أمام مبنى المحكمة منذ الساعة السادسة صباحاً إلا أنه كان عليهم التحلي بالصبر حتى بعد الثانية ظهرراً بقليل.

إذ أن الجلسة ركزت في البداية على المتهم الآخر إيداد. حيث تم استجواب ثلاثة شهود من موظفي المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بالتفصيل عن قضية طلب اللجوء المقدم من قبل المتهم.

أما بعد الغداء فقد حان الوقت أخيراً: باشر المحامي مايكل بوكير تلاوة البيان المكون من 45 صفحة. وتناوب على ذلك مع زميله يورك فراتسكي ودام الموضوع لمدة ساعتين تقريباً حيث تم وصف السيرة المهنية لأنور ر. بالتفصيل - الدراسة والتدريب وترقيته عبر سلم المسؤوليات المختلفة في جهاز المخابرات العامة. وتكررت كلمة "التعذيب" لأول مرة بعد 50 دقيقة فقط. وهكذا كانت المحاضرة أمراً لا تُطاق بالنسبة للمتضررين السوريين الموجودين في قاعة المحكمة وحتى بالنسبة للكثير من الصحفيين والمعنيين بين الجمهور الذين لم يتبق لهم سوى أن يهزوا رؤوسهم.

وكان جوهر البيان الذي أدلى به أنور ر. ما يلي: إنه غير مذنب بأي شيء بل كان دائماً آخرون قاموا بإساءة معاملة السجناء وتعذيبهم. ولم يستطع معارضة ذلك بأي شيء. حتى أنه حاول حسب أقواله مساعدة بعض السجناء. فإذن رفض أنور ر. جميع التهم المسندة إليه - إضافة إلى بعض الادعاءات المحددة من قبل الناجين من التعذيب التي تلاها المدعي العام الاتحادي

في بداية المحاكمة. وتوصل الأمر به حتى إلى حد إنكار وجود أية أدوات تعذيب أو أساليب له في فرع 251. أما العديد من الأدلة المختلفة التي جمعها المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية حسب أقوال المحقق المسؤول والتي عرضها هذا الأخير في اليوم الثاني للمحاكمة فهي تشير إلى خلاف ذلك.

فقد حاول أنور ر. التقليل من دوره وإنكار أية مسؤولية: فحسب أقواله لقد مارس توفيق بونس وهو رئيس فرع 251 الضغط عليه أكثر من مرة كما أنه سحب منه مسؤولياته في أوائل يونيو 2011. ومنذ ذلك الحين لم يفعل أنور ر. شيئاً إلا القيام بالأعمال المكتبية وإعداد التقارير وإجراء بعض الاستجابات العامة.

ثم دار الحديث حول السبب الذي دفع المتهم الرئيسي إلى الانشقاق وتوقيته وكيفيته ومغادرته سوريا أخيراً في عام 2012. وقدم أنور ر. نفسه على أنه كان مؤيداً للمعارضة السورية منذ فترة طويلة. وأخيراً ذكر لهيئة المحكمة عدداً من الأشخاص يمكنهم أن يشهدوا على ذلك.

وبعد 100 دقيقة من تلاوة البيان فقد انتهى اليوم الخامس من محاكمة الخطيب بسرعة كبيرة. لم يوضح بيان أنور ر. أي شيء بل كان مجرد عبارة عن تفسيرات تفصيلية ولكنها في نهاية المطاف لم تشكل سوى رفض عام قاطع لجميع التهم. كما يناقض البيان تناقضاً صارحاً ما تردد عن نظام المخابرات السورية منذ عقود. وفي جميع الأحوال كان صفة في وجه أولئك الذين يناضلون منذ سنوات بل وعقود من أجل مقاضاة التعذيب والجرائم الأخرى المرتكبة بحق حقوق الإنسان في المعتقلات السورية مثل فرع 251.

اليوم الرابع للمحاكمة - 29.04.2020: مقابلة شهود حول إجراءات لجوء أنور ر.

في اليوم الرابع من جلسات المحاكمة، لم يكن هناك مدعون مشتركون في الغرفة 128 في المحكمة الإقليمية في كوليتس، لكن محاميهم والمتهمين ومحاميهم ومترجمي المدعى عليهم ونحو عشرة صحفيين وغيرهم من الأطراف المعنية على سبيل المثال الطلاب أو المحامين الذين كانوا يراقبون المحاكمة. تم الاستماع إلى ثلاثة شهادات في ذلك اليوم حول إجراءات دخول أنور ر. وإجراءات اللجوء - حيث كان التركيز أقل على أقوالهن وأكثر على وثائق السلطات التي يعمل الشهود من أجلها.

الشاهدة الأولى، موظفة في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) فرع برلين، تم إجراء مقابلة معها حول إجراءات اللجوء لأنور رسلان وعائلته في عام 2015. تحدثت الشاهدة حول إجراءات أنور ر. بسرعة كبيرة لدرجة أن المترجمين والمحامين السوريين الذين كانوا يسجلون ملاحظاتهم بالكاد استطاعوا مواكبة الأمر واضطروا إلى طلب التحدث ببطء عدة مرات. نظرًا لأنه في حالة أنور ر. تم افتراض أن شروط اللجوء قد استوفيت ويمكنه أيضًا أن يثبت بتأشيرة في جواز سفره أنه سمح له بالبقاء في ألمانيا، ولم تكن هناك جلسات استماع من قبل BAMF في عام 2015 ومنح اللجوء وفقًا لذلك.

وأخيرًا، تم توثيق مسار أنور ر. للجوء في ألمانيا - مع وثائق عرضها القاضي على الشاشة واحدة تلو الأخرى مع جهاز عرض علوي في الجزء الأمامي من القاعة: بدءًا من طلب اللجوء والتأشيرات في جواز سفر أنور ر. والطابعات المختلفة في جواز سفره - بما في ذلك تأشيرة الدخول إلى برلين - مطار تيغل. الوثائق التي ربما تم نسخها بالفعل عدة مرات، كانت في كثير من الأحيان غير مقروءة، لا للزوار في الجزء الخلفي من القاعة ولا للقاضية نفسها. التي حاولت مع هيئة المحكمة، أخيراً فك رموز الفقرات الخاصة بتأشيرة أنور ر.

الشاهدة الثانية، مستشارة من وزارة الخارجية (AA)، شهدت أولاً حول ما هي معرفتها بدور أنور ر. في معارضة المنفى. وشهدت أن ر. شارك كجزء من وفد المعارضة في يناير 2014 في مؤتمر جنيف الثاني، وهو مؤتمر سلام للأمم المتحدة حول سوريا. كان هذا سيؤكد لها في ذلك الوقت دوره في المعارضة.

كما سُئلت المتحدثة عن خلفية دخول أنور ر. إلى ألمانيا. وذكرت أنها لا تعرف إلا من الوثائق الموجودة في الملفات التي تحدث عنها عضو سوري معارض في وزارة الخارجية في ذلك الوقت لصالح دخول أنور ر. هنا أيضًا، تم وضع المستندات ذات الصلة في النهاية على جهاز العرض العلوي، على سبيل المثال طلب أنور ر. بوزارة الخارجية مع تفاصيل مهنته: العقيد في إدارة أمن الدولة.

كان لدى هيئة المحكمة والمحامين بضعة أسئلة فقط للشاهدين - وبالتالي انتهى الجزء الأول من اليوم بعد ساعة ونصف فقط مع استراحة غداء طويلة. بعد ذلك ، شهدت موظفة في هيئة الأجانب (Ausländerbehörde) مكتب الدولة للهجرة ، برلين).

ومع ذلك ، كانت جلسة الاستماع الخاصة بها لفترة وجيزة وقد قدمت بيان قصير فقط حول طلب إعادة دخول/نور ر. من تركيا إلى ألمانيا في مايو 2015: ففي ذلك الوقت، صادرت السلطات التركية جواز سفره السوري على أساس أن تم تزويره. ومع ذلك ، من الممكن أن لا تكون الأسئلة قد وُضحت بالنهاية ولكن كان تركيز استجواب الشهود على الوثائق الكثيرة حول هوية/نور ر. التي جمعتها سلطة الأجانب. مرة أخرى ، كان لدى القاضية العديد من الصفحات الفردية من الملفات المعروضة على الشاشة لقراءتها ، ومرة أخرى تم عرض جواز السفر والتأشيرة للدخول إلى ألمانيا - هذه المرة حتى في نسخة مقروءة.

ستستمر المحاكمة في 18 آيار.

اليوم الثالث للمحاكمة - 28 أبريل 2020 - تقرير خبيرة عن الوضع السياسي والاجتماعي في سوريا

في اليوم الثالث من المحاكمة مثلت لورا تورمان كخبيرة. قامت تورمان وهي مختصة في علم الثقافات المقارن بتكليف من المدعي العام الاتحادي بإعداد تقرير خبير تقوم فيه بتحليل الوضع السياسي العام في سوريا في عام 2011 والإجراءات التي اتخذتها حكومة الرئيس بشار الأسد ضد المعارضة والحركة الاحتجاجية في عامي 2011-2012.

قدمت الخبيرة أولاً، لمحة عامة عن التطورات السياسية في سوريا لا سيما منذ الاستقلال في عام 1946 وشرحت مثلاً أن حكم حافظ الأسد كان حتى في السبعينيات من القرن الماضي يتميز بالقيود المفروضة على حرية التعبير ومناخ عام مطبوع بالخوف وباستخدام التعذيب كذلك. وبعد مرحلة قصيرة من الانفتاح السياسي والإصلاحات في عام 2000 ("الربيع الدمشقي") استمر القمع (العنيف) للمعارضة وأصحاب الرأي المغاير حتى تحت حكم ابنه وخليفته بشار الأسد.

وفي مارس 2011 توسعت المظاهرات ضد الحكومة وتفاقم الوضع عندما أُلقي القبض على بعض الشباب الذين هتفوا بحسب ما زعم "الشعب يريد إسقاط النظام" وعادوا فيما بعد من الحبس وعلامات التعذيب واضحة عليهم. وهذا ما أثار الرعب والغضب في جميع أنحاء البلاد مما أدى إلى احتجاجات جماهيرية اعتباراً من منتصف مارس 2011، وفي نهاية المطاف إلى الحرب الأهلية في سوريا.

وشرحت تورمان تفاصيل عن مسار النزاع ثم تطرقت إلى دور أربع أجهزة مخابرات مختلفة. كما قدمت الخبيرة لمحة عامة عن الظروف في مراكز الاحتجاز التابعة للمخابرات السورية وأساليب التعذيب المختلفة المستخدمة فيها بما في ذلك العنف الجنسي. وغالباً ما كانت أساليب التعذيب هي نفسها التي استخدمتها الحكومة ضد المعارضة في السبعينيات.

كما تكلمت الباحثة عن النسيج الاجتماعي في سوريا ولا سيما عن الأغلبية والأقليات الدينية (السنة والعلويين والمسيحيين) وتوازن القوي في المجتمع وصعود العلويين إلى السلطة وكذلك عن الجيش وعن حزب البعث الذي يحكم حسب ما ينص عليه الدستور ورئيس الحزب هو الرئيس الأسد.

ولم تقم هيئة المحكمة والمدافعون عن المتهمين ومحامو المدعين بالحق المدني لوحدهم بطرح الأسئلة على تورمان، بل وتحدث كذلك الحاضر الوحيد من المدعين بالحق المدني وهو المخرج السوري فراس فياض الذي خاطب الخبيرة في اللغة العربية (مترجمة من قبل المترجمين الموجودين دائماً من أجل الترجمة لصالح المتهمين) وسألها بين أسئلة أخرى ما إذا تم وصف المعارضين بأنهم إرهابيون.

اليوم الثاني للمحاكمة – 24 أبريل 2020- تحقيقات المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية

بعد بدء المحاكمة الأولى في العالم التي تعني بالتعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا أمام محكمة كولننتس الإقليمية العليا شرح موظف في المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية في اليوم الثاني من المحاكمة كيفية فتح إجراءات التحقيق بحق المتهمين أنور ر. وإياد أ. وما كانت الخطوات اللازمة للقيام بذلك.

وأفاد الموظف الذي دعت المحكمة بصفته شاهد بتفاصيل حول توقيت وكيفية معرفة السلطات الألمانية بأنور ر. والجرائم التي من المزعوم أنه ارتكبها، كما فسر كيف قام فريق التحقيق وهو الموظف شخصياً بفحص هذه المعلومات والتأكد منها نيابة عن المكتب الاتحادي. وإلى جانب عدد كبير من التفاصيل الفنية وبعض التفسيرات حول التعاون مع سلطات التحقيق في فرنسا والسويد والنرويج وصف الشاهد تفاصيل عن الجرائم المحددة التي هي موضع المحاكمة.

وكانت بالنسبة للحاضرين في قاعة المحكمة اللحظات الأكثر كآبة، عندما تم وصف أساليب التعذيب بعينها إذ أن الموظف تحدث خلال تقديمه للمحة عامة عن جلسات استجواب الشهود عن أسوأ أنواع التعذيب وهي مسندة خاصة إلى أنور ر.

كان إهتمام الرأي العام بالمحاكمة ما زال كبيراً، حيث كانت معظم مقاعد ممثلي وسائل الإعلام في قاعة المحكمة في اليوم الثاني للمحاكمة مشغولة. وتم توزيع المقاعد الشاغرة على المشاهدين ومعظمهم من السوريين.

على الجميع التحلي بالصبر:

ويتوقع المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR أن المحاكمة قد تستغرق عدة سنوات. وقال المحامي باتريك كروكر أنه من المهم بدء المحاكمة الآن أخيراً، وأنحضر العديد من المتضررين والنشطاء والمحامين من سوريا في اليومين الأولين. ويمثل كروكر سبعة ناجين من التعذيب الذين يشاركون في المحاكمة بصفتهم مدعين بالحق المدني، إذ أن مجرد فتح هذه المحاكمة يبعث في نفوس الكثيرين داخل سوريا وخارجها الأمل في تحقيق العدالة لجميع من وقع ضحية لنظام التعذيب الخاص بالحكومة السورية.

اليوم الأول للمحاكمة - بدء الجلسات الرئيسية وقراءة لائحة الاتهام

في 23 من أبريل/نيسان 2020 تم بدء إجراءات المحاكمة بحق السوريين أنور ر. وإياد أ. بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إضافة إلى تهم أخرى أمام المحكمة الإقليمية العليا في مدينة كولننتس الألمانية. وكان المتضررون والنشطاء السوريون والصحفيون من جميع أنحاء العالم وممثلو المنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة الأخرى يصطفون أمام المحكمة منذ ساعات قبل بدء المحاكمة. جميعهم أرادوا معايشة وتوثيق بدء المحاكمة الأولى في قضية تعذيب التعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا وهو حدث الذي طال انتظاره.

في النهاية تم السماح لـ 14 ممثلاً للصحافة الدولية و 15 زائراً بالدخول إلى قاعة المحكمة 128 - وهذا عدد أقل من المعتاد بسبب الإجراءات الأمنية المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19. وتم فصل المتهمين والمدعين بالحق المدني والمحامين والمترجمين عن بعضهم البعض بألواح من الزجاج الشبكي، حيث كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان الحماية من العدوى. لذا تأكدت القاضية الرئيسية قبل بدء المحاكمة أولاً من أن الاتصال بين المتهمين ومحاميهم والمترجمين عبر جهاز الاتصال الداخلي يجري بشكل سلس.

أثناء مثول المتهمين في المحكمة - أنور ر. جاء بوجه مبين بينما وصل إياد أ. وهو يغطي وجهه بقبعته.

- مشاعر الحاضرين وذلك ليس فقط لدى المتضررين بين الجمهور: فقد دار بعض المدعين بالحق المدني وكذلك آخرون من بين الناجين من التعذيب والمتضررين ظهورهم للمتهمين بكل وضوح بينما كان آخرون في انتظار هذه اللحظة بالذات كي يحدقوا مباشرة في أعين المتهمين.

بدأ المدعي العام جاسبر كلينج قراءة لائحة الاتهام بعبارة "أنا أنهم". أنور ر. متهم بالتواطؤ في 4000 حالة تعذيب و بـ 58 حالة قتل عمد وبعض الحالات من الاعتداء جنسي والاعتصاب. كما تم إدراج 24 حالة فردية في لائحة الاتهام أي تم تقديم تفاصيل عن 24 قصة شخصية لسوريين معذبين ابتداءً بالإعتقال عبر النقل إلى القسم 251 ، حيث لم تسود الظروف الإنسانية

فحسب بل جرت أيضاً "التحقيقات" الوحشية باستخدام التعذيب المتكرر وصولاً إلى الإفراج عنهم. وبحسب لائحة الاتهام ليس هناك شك أن أنور ر. كان مدرّجاً للتعذيب وموافقاً على استخدامه على الأقل ضمناً.

كما تصف لائحة الاتهام الوضع السياسي في سوريا ودور أجهزة المخابرات وتوضح أن الأمر يتعلق هنا بجناة أفراد، ولكن المحكمة ستتحقق أيضاً في السياق الذي من المفترض أن ارتكبت فيه الجرائم إذ أن المتهمين كانوا في الأساس جزءاً من نظام كامل. يتعلق الأمر إذن بالتعذيب المستمر عبر سنوات والواسع النطاق والممنهج للمواطنين غير المرغوب فيهم بأمر من حكومة بشار الأسد.

وينوي أنور ر. التعليق على لائحة الاتهام خطياً في غضون الأيام المقبلة ولم يتكلم /ياد / . كذلك.

"اليوم شاهدت للمرة الأولى محاكمة عادلة ونزيهة. نريد ظهور الحقيقة حول نظام التعذيب في سوريا." هكذا يقول المدعي بالحق المدني -حسين غرير- بعد جلسة المحاكمة. ويضيف -وسيم مقداد- وهو أيضاً من المدّعين بالحق المدني قائلاً: "هذه المحاكمة ليست فقط مهمة بالنسبة لي شخصياً بل بالنسبة لكل من ما زال يقبع في السجون ومن لم ينجوا منها. نريد العدالة للجميع."

وستتابع المحاكمة في اليوم التالي.